الميزان
AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط/ فبراير ١٩٩٦ Issue 5.Vol. 3 February 1996.

لأن احداث البحرين أوسع وأعمق من المتوقع

أميركا تتخذ احتياطات استراتيجية وتراجع سياستها في منطقة الخليج

■ حركت الولايات المتحدة في الشهر الماضي قوات برية وبحرية وذخائر كثيرة الى منطقة الخليج وجوارها، في أكبر عملية استراتيجية من نوعها منذ حرب الخليج الاخيرة ضد العراق قبل خمس سنوات. وفي رسالة لـ «الميزان» من واشنطن ان الدوائر الاميركية أيقنت الآن ان الأحداث الامنية الجارية في دولة البحرين أوسع وأعمق مما كانت تتصور او تتوقع.

وجاء في الرسالة ان الدلائل على ان الاحتياطات الاستراتيجية التي تتخذها واشنطن تتعلق بأحداث البحرين، ان معظم الذخائر التي نقلت الى الخليج في الآونة الاخيرة قد أودعت في دولة قطر المجاورة بسبب قربها الجغرافي من البحرين. ومما يؤكد ذلك ان المسؤولين الاميركيين يعربون عن خشيتهم من انتقال الاضطراب الى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهم يتوقعون المزيد من العمليات التي تستهدف المصالح الاميركية في الجزيرة العربية كتلك التي وقعت في الرياض قبل عدة أشهر واستهدفت مبنى للحرس الوطني.

كذلك اعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها وشجبها لأحداث البحرين لأول مرة على لسان أعلى مسؤول فيها هو نائب الملك الامير عبد الله بن عبد العزيز اثناء جلسة رسمية لمجلس الوزراء السعودي برئاسته.

ويبدو ان دوائر صنع القرار في واشنطن تعيد مناقشة السياسة الاميركية في الخليج، وان الرأي، كما تشير رسالة «الميزان» منقسم بين فريقين: فريق يدعوالى دعم استمرار الوضع الراهن، وفريق يدعو الى ضرورة اجراء تغييرات جذرية في الاوضاع الخليجية الداخلية.

والداعون الى التغيير، كما تقول الرسالة، يعرفون ان الاحداث الخليجية في الوقت الحاضر لا تشكل خطراً داهماً على الانظمة الحاكمة وعلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها، لكنهم يقولون ان الانظمة والعائلات الحاكمة هناك «لم يستوعبوا حجم الخطر المحدق بهم، وبالتالي فان تجاهلهم هذا له يعرض المصالح الأميركية للخطر على المدى البعيد».

أما الفريق الآخر، أي فريق الوضع الراهن، فيقول حسب الرسالة، ان الاستقرار الطويل للمملكة العربية السعودية والجزيرة العربية مرده الى التمسك بالتقاليد والاوضاع الراهنة ومنها العائلات الحاكمة التي يجب الحفاظ عليها لأسباب استراتيجية ولأسباب سياسية محلية. لكن الثوابت الخليجية في هذا المفهوم تقتصر على السعودية والكويت وقد وصفتهما تلك الدوائر بأنهما «حليفان من نوع خاص» ويتوجب الحفاظ عليهما بأي ثمن.

وقد عبرت مجلة «شؤون خارجية» المعنية بالجانب النظري من فذلكة السياسة الخارجية الاميركية وانعكاسها على المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة عن الاطار العام لسياسة الحفاظ على الوضع الراهن بقولها ان الولايات المتحدة بحاجة الى «سياسة محافظة» على غرار سياسة الامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين.

وقياساً على انتقاء تلك الدوائر لما اسمته «دول الارتكاز» او «الدول المحورية» في العالم كله، واختيارها مصر والجزائر تحديداً دولتي ارتكاز للسياسة الاميركية في العالم العربي، فان التوجه العام للسياسة الاميركية ينبيء بالمواجهة القمعية الشرسة ضد الاسلاميين المتطرفين مع فتح باب الحوار مع المعتدلين منهم.

وهذا، كما تقول رسالة «الميزان»، ينبيء بأن واشنطن كانت في السابق تنظر الى الاسلاميين في الجزيرة العربية نظرة اعتدال بل نظرة اعجاب للطريقة التي لعبوا فيها لعبتهم السياسية الضاغطة على الانظمة الخليجية، لكنها بدأت تغير موقفها المعتدل الفاتح لباب الحوار بعد لجوء الاسلاميين في السعودية والبحرين الى اعمال العنف والتفجيرات الامنية.

وتقول الرسالة ان الاحكام القاسية الصادرة في اميركا الشيخ عمر عبد الرحمن بتهمة تفجير المركز التجاري العالمي في نيويورك مؤشر مهم على التشدد المتوقع والمطلوب ضد الاسلاميين المتطرفين. وبذلك تكون واشنطن قد وضعت مقياساً محدداً للتعاطي او عدم التعاطي مع المعارضين او المطالبين بالاصلاح في الخليج، هو الموقف من العنف. ومن هذا القبيل نشرت جريدة «نيويورك تايمز» مقالاً دعت فيه الحكومة البريطانية الى عدم ابعاد المعارض السعودي محمد المسعري والسماح له بمزاولة نشاطه السياسي طالما انه ملتزم بموقف معلن ضد العنف.

المال في السلطة

■ لم تلفت العلاقة بين المال والسلطة انظار الناس والمراقبين وأهل الراي في لبنان، كما لفتهم مجيء رفيق الحريري بقدرة قادر الى رئاسة الحكومة وعزمه على البقاء فيها طويلاً. وهذه المسألة لم تناقش في اي مكان في العالم المعاصر، لأنه لم يسبق في اي بلاد ان وليت الاحكام لأغنى رجل فيها.

إلا ان هذه المسألة نوقشت ملياً في العصور القديمة في زمن الاغريق، أيام افلاطون وارسطو في القرن الرابع قبل الميلاد. فكان رأي يقول ان الرجل الغني ليس بحاجة الى السلطة كمصدر للمال، وان السلطة بيد رجل فقير تفتح شهيته للمال، ورأي مناقض يقول ان شهية الفقير مهما تفتحت تبقى أدنى كثيراً من شهية الغني، لأن شهيته الواسعة هذه كانت طريقه الى المال، وهي استطراداً طريقه الى السلطة.

وفي الوقت الذي جاء فيه الحريري الى الحكم في لبنان، جاء رجل غني مثله الى الحكم في ايطاليا هو برلسكوني الذي يقف اليوم أمام القضاء الايطالي متهماً بالفساد، وهو ما يتوقعه بعض اللبنانيين للحريري والحريريين في يوم من الايام.

وعندما توفي الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران، كتبت في رثائه وتحليله ونبش ماضيه جميع صحف اوروبا والعالم، لكن أحداً لم يكتب في الموضوع الاساسي المتعلق بالمال والسلطة سوى قلة قليلة لا يزيد عددهم في العالم على اثنين او ثلاثة، منهم كاتب بريطاني «ندد» بجهل ميتران بالشؤون المالية مما جعله غير مكترث باوضاع «البيزنس الكبير» في فرنسا.

لكن اهم وأجمل وأحكم ما كتب في الموضوع المقال الذي نشره في جريدة «النهار» البيروتية الأستاذ القاضي وجدي ملاط رئيس المجلس الدستوري في لبنان بعنوان «المسؤول الذي ازدرى المال في السلطة».

ويقول الاستاذ الملاط في المقال المذكور محقاً: «ويمكن الجزم بان بدء نظام عهد الشفافية المالية لدى المسؤولين في فرنسا عند ممارستهم الخدمة العامة معقود اللواء فيه للرئيس فرانسوا ميتران، ولعل هذه الميزة هي تلك التي يتعين تسليط الضوء عليها - قبل اي امر آخر - عندما تذكر النزاهة ويجري حديث العفة والكفر بالمال لدى المسؤولين الكبار في الديمقراطيات المرموقة. وينبغي ان ياتي ايراد ذكر مثل هذا التقشف وذاك التحامي راجحاً على كل شيء سواه في حياة كل مسؤول عن الشان العام في العالم».

وان يغتنم واحد من كبار القضاة ويرئس المجلس الذي ينظر في دستورية القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية في لبنان، تلك الفرصة ليكتب مقالاً خارج اختصاصه المباشر، له دلالة لا تخفى على أحد في هذه الظروف التي تمر بها الجمهورية اللبنانية. فهو في تقديرنا لم يكتب ما كتب ليمتدح الفضيلة الاساسية في بلد اجنبي، بل ليندد بقبح وفظاعة الظاهرة اللبنانية القائمة كقاض نزيه أولا، وكمؤتمن على المسالة الدستورية ثانياً.

ومع اننا نستبعد ان يقوم رئيس المجلس الدستوري بسوق الحريري الى المحاكمة في وقت قريب كما سيق برلسكوني في روما، إلا ان لجوءه الى منبر عام لتسليط الضوء على موضوع حساس من هذا النوع ينبيء بأن حكم القانون لا بد ان يترسخ في لبنان يوماً اذا بقي الجسم القضائي سليماً كما هو منتظر.

إن المداخلة السياسية للقضاة في الشان العام، باتت امراً واجباً ومهماً في اوضاع يبرز فيها عجز السياسيين وتقصيرهم او انحرافهم. وهذا موضع نقاش الآن في بريطانيا بالذات حيث راح القضاة يصدرون احكاماً ذات طبيعة اجتماعية مخالفة لمرتكزات الحكومة القائمة، مما اثار نقاشاً علنياً حول ما اذا كان يجوز للقضاة تجاوز نطاق القوانين والانظمة الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومع ان الصحف المحافظة تحاملت على نهج القضاة في توسيع إطار حيثيات احكامهم لتتداخل او تتناقض مع تصورات وقرارات السلطات الاخرى، إلا ان الراي الراجح في الاوساط الثقافية والعدلية هو ان المنحى الاجتماعي - الأخلاقي لاحكام القضاة ليس فقط شيئاً جيداً، بل هو امر ضروري لتقويم الاعوجاج، وفوق ذلك يمثل تعبيراً عن إرادة شعبية شديدة الحساسية تجاه ما هو عادل وغير عادل فوق ما هو شرعي وغير شرعي.

ولئن كان هذا موضع بحث في بريطانيا الآن، فانه ليس غريباً عن لبنان وبعض البلاد العربية مثل مصر حيث رفض القضاة وهزموا «قانون العيب» الذي اصدره الرئيس الراحل انور السادات. ومن هذا القبيل يذكر القرار الاخير لمجلس شورى الدولة اللبناني بعدم قانونية توقيع فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية على المعاملات المالية بوجود الوزير الاصيل وهو الحريري نفسه.

إن القضاة هم ضمير الشعب وحراس الديمقراطية، وخصوصاً اذا نام ضمير السياسيين او تخدر.

ومتى جاء يومهم، فاننا لا نستغرب المشهد عندما تقف «منافيخ» كثيرة أمام القضاء للإدلاء بالحساب.

«الميزان»

بعد تزوير سندات بنك البحرين الوطني

ريالات سعودية مزوّرة تروّج في لبنان

■ في أواخر الصيف الماضي، تحركت السلطات الامنية والنقدية في لبنان بناء لطلب من البوليس الدولي (الانتربول) لضبط ووقف التعامل بسندات مزورة لبنك البحرين الوطني. ولم يكن مؤكداً في ذلك الوقت مصدر التزوير او الكميات المزورة او حتى المبالغ التي حصل عليها المزورون قبل التنبه الى العملية وملاحقتها، لكن يبدو انها كانت عملية واسعة بحيث نشرت اخبارها صحف اقتصادية عالمية مثل «وول ستريت جورنال»، نظراً لما يمكن ان يكون لهذا النوع من العمليات اثر سيء على سمعة قطاع الاوفشور البحريني، وهي سمعة مرموقة.

وفي الآونة الاخيرة وزع رياض سلامة حاكم البنك المركزي اللبناني تعميماً على المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة العاملة في لبنان (يحمل الرقم ٤٦٧) يتعلق بوجود عملات سعودية مزورة مع صور عن تلك الاوراق المزورة.

ويبدو ان تزوير العملة السعودية في هذا الوقت له أهداف سياسية ايضاً بالاضافة الى أهدافه المالية، لأنه كما تشير المعلومات الواردة من بيروت واسع النطاق ولا يقتصر على الفئات العادية من أوراق الخمسين ريالاً الرائجة، بل يتعدى ذلك الى أوراق كبيرة من فئة ٥٠٠ ريال ايضاً (الورقة الواحدة من هذه الفئة تعادل ١٥٠ دولاراً اميركياً).

ويستفاد من التقارير الامنية التي استند اليها قرار حاكم مصرف لبنان ان تزوير العملة السعودية قائم منذ اكثر من عدة اشهر وانه لم يلحظ إلا في الآونة الاخيرة، اي من أواسط شهر ايلول/سبتمبر الماضي. وتفيد المصادر الامنية بأن المزورين أخذوا الآن يزورون العملات والاوراق المالية الخليجية لأنه أصبح متعذراً تزوير الدولارات الاميركية وخصوصاً بعد قرار الخزانة الاميركية انزال اوراق جديدة من فئة ١٠٠ دولار ابتداء من شهر شباط/فبراير الجاري فيها خصائص تستعصي على المزورين (انظر الصفحة ٩ من هذا العدد).

بسبب إخلاف خالد بن محفوظ بالتزاماته

إيرلندا توقف اعطاء الجوازات للاغنياء العرب

■ تعيد الحكومة الايرلندية النظر في سياستها القاضية بمنح جوازات السفر لرجال الاعمال بغية تشجيعهم على الاستثمار في البلاد. وسبب هذا التوجه ان رجل الاعمال السعودي خالد بن محفوظ، وهو من أصحاب «البنك الاهلي التجاري»، اخلف في الوفاء بالتزاماته للحصول على جواز ايرلندي بعد ارتباط اسمه بفضيحة انهيار «بنك الاعتماد والتجارة الدولي»، BCCI.

وتقول مصادر ايرلندية ان بن محفوظ لم يقدم سوى ربع الاموال التي وعد بها لقاء الحصول على جوازه الايرلندي.

وكانت المعارضة الايرلندية قبل سنوات قد نددت بسياسة اعطاء الجوازات لقاء الاستثمارات ووصفتها بأنها «دعارة ديبلوماسية».

وتجري وزارة العدل الايرلندية تحقيقاً قضائياً حول اعطاء الجوازات الى بن محفوظ وسبعة من افراد عائلته وثلاثة من معاونيه الباكستانيين قبل إصدار شهادات الجنسية لهم في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠، وفي ذلك مخالفة صريحة للاجراءات الادارية المتبعة حسب القانون.

ومما يذكر ان بن محفوظ قد دفع غرامة مقدارها ١٥٠ مليون دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٩٣ لخرقه القانون المصرفي الاميركي بشراء اسهم مصرف أميركي سراً لحساب بنك الاعتماد والتجارة الدولي.

«الخديوية» في الميزانية اللبنانية

■ أقر مجلس النواب اللبناني الميزانية العامة للدولة للعام الجاري وسط أجواء مشحونة. وقد جاء إقرار الميزانية التي تقدم بها فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية في ظل مداخلة قضائية مهمة من مجلس شورى الدولة (انظر الافتتاحية) تعتبر توقيع وزير الدولة على المعاملات المالية غير قانوني بوجود وزير أصيل للمالية هو رفيق الحريري نفسه.

ومع ان الميزانية تتوقع هبوطاً في العجز بنسبة تصل الى ١٠ في المائة بحيث يتراوح العجز في حدود ٣٨ في المائة، فان اوساط لجنة المال النيابية تقول ان العجز الفعلي سوف يبقى في حدود ما كان عليه في السنة الماضية اي بحدود ٤٧ في المائة. والمعروف ان توقعات الميزانية في السنة الماضية لم تأت مطابقة للعجز الفعلي الذي تجاوزها بعدة نقاط مئوية.

وقد وصف رئيس الحكومة الاسبق رشيد الصلح السياسة المالية للدولة بأنها «سياسة خديوية»، أي انها قائمة على الإستدانة الكثيفة كما حدث في مصر ايام الخديوي اسماعيل في القرن الماضي مما أفقد مصر استقلالها.

وكان حاكم مصرف لبنان قد أشار الى ان لبنان تجاوز في السنة الماضية أزمة مالية خطيرة كانت تنذر بكارثة اقتصادية. وهو بذلك يشير الى فترة معركة رئاسة الجمهورية ورفع اسعار الفائدة على سندات الحكومة بالليرة اللبنانية الى حدود ٤٠ في المائة لمنع تدهور سعر صرف الليرة.

عبدالله بن عبد العزيز
دائم أم مؤقت؟
(الصفحة ١٦)

اسعار الموزعين

Austria.........AS.26.	Greece.........DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrian.........Fils.250.	Italy.......L.3000.	Spain.......Pts.3,50.
Belgium..........BF.50.	Jordan.........Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada..........C$.2,50.	Kuwait......Fils.200.	Syria...........L.S.15.
Cyprus.........C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia.... M.600
Egypt........E£.1.	Libya......L.Din. 0.75	U.A.E.......Dirh.3.
France.........FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.......£.1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman......Peiza.300.	USA......$.2.

ويل لأمة تهجّر بنيها وتغتبط بمآسيها وتفرح بعقم سياسييها

المهاجرون اللبنانيون بين ١٩٧٥ و١٩٩٤: استنزاف قاتل للادمغة والسواعد

■ بدأت الهجرة من لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، ولم تتوقف منذ ذلك الحين. لا بل شهدت ثلاث موجات كبيرة بعد ثلاث حروب مدمرة ألمت بالمجتمع اللبناني: حرب ١٨٦٠ والحرب العالمية الاولى وحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤. وشكلت الهجرة جرحاً موجعاً نازفاً لا يندمل. اذ ينسلخ عن المجتمع جزء منه. ولا يقل وجع الاندماج في المهاجر المضيفة عن وجع الانسلاخ عن الوطن. بعض المهاجرين اللبنانيين يعود بعد ان يفني العمر والاكثرية لا تعود.

يرسل بعض المغتربين مالاً لذويهم ما يلبث ان يشح دفقه مع مرور الايام. اذ يقضي جيل الاهل وتنشأ اجيال جديدة تضعف لديها علاقات الحب والحنين الى حد التلاشي بعد الجيل الثاني. ولو اقمنا ميزاناً لمحاسن الهجرة ومساوئها لرجحت بما لا يقاس كفة المساوىء على لبنان. لقد اقامت الدول الكبرى سياسات لاستقطاب الكفايات من كل دول العالم واقام سياسيو لبنان سلطاتهم على سياسة ثابتة تقضي بتشجيع هجرة ابنائه.

تغيب المعلومات حول المغتربين اللبنانيين فلا تعرف اعدادهم ولا نشاطاتهم. لكن دراستنا هذه تهدف الى تقدير اعداد المهاجرين في موجة الهجرة المنطلقة بعد ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤، انى حطت بهم الرجال وتقدير اصولهم الدينية والجغرافية وحالاتهم التعليمية وتقدير الخسارة التي تكبدها لبنان من جراء هذه الموجة العاتية.

تقدير عدد اللبنانيين المهاجرين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤

قمنا بدراسة بالعينة شملت ٤٢٢ اسرة. سنة ١٩٩٣ ضمت هذه الاسر ٢١١٣ شخصاً. منهم ١٦٩٤ مقيماً في لبنان و٤١٩ مهاجراً خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ الى ١٩٩٤. وكنا قدرنا عدد سكان لبنان القيمين بـ ٢,٩٤٦,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣. مما يسمح لنا بتقدير عدد المغتربين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤ بـ ٧٢٩ الف مغترب، يشكلون ١٩,٨ في المائة من سكان لبنان و٢٤,٧ في المائة من سكانه المقيمين.

توزع مغتربي ١٩٧٥ـ١٩٩٤ على بلدان الاغتراب

نعطي في الجدول (الرقم ١) تقديرات اعداد المغتربين اللبنانيين في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ كما توزعوا على مختلف بلدان الاغتراب وذلك بحسب القيمة التنازلية.

استقطبت الولايات المتحدة واوستراليا وكندا وفرنسا ٦٢,٢ في المائة من المهاجرين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤. واحتلت الولايات المتحدة المرتبةالاولى باستقبالها ١٤٤٣٤٢ مغترباً لبنانياً. وحلت اوستراليا في المرتبة الثانية فاستقبلت ١٠٩٣٥٠ مغترباً، واتت كندا في المرتبة الثالثة بحصة بصة مقدارها ١٠٧٨٩٢ مغترباً، وحازت فرنسا على ٩١٨٥٤ مغترباً شاغلة المرتبة الرابعة.

كما هاجر اللبنانيون في هذه الموجة العارمة الى بلدان اوروبية كثيرة كايطاليا والسويد والنمسا والمانيا واسبانيا والدانمرك وسويسرا.

وشغلت سوريا المرتبة الاولى بين الدول العربية حيث هاجر اليها ٤,٥ في المائة من المهاجرين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤ اي ٣٢٨٠٥ نسمة، واحتلت الامارات العربية المرتبة الثانية اذ استقبلت ٢١١٤١ مهاجراً لبنانياً، وشغلت السعودية المرتبة الثالثة فاستقبلت ١٧٤٩٦ مهاجراً. كما هاجر كثير من هؤلاء اللبنانيين الى دول عربية اخرى كمصر والبحرين والعراق الخ...

وحط رحال بعض هؤلا ء اللبنانيين المهاجرين في اميركا اللاتينية وكانت حصة البرازيل وحدها ١٣٨٥١ مهاجراً.

كما كان لافريقيا السوداء ايضاً حصة من هؤلاء المهاجرين اللبنانيين وعلى رأس الدول المضيفة دولة شاطىء العاج ١٣١٢٢ مغترباً وليبيريا وغيرها.

المؤهلات العلمية لهؤلاء المغتربين اللبنانيين

هل كان المغتربون اللبنانيون المهاجرون مماثلين للبنانيين المقيمين من حيث الاعداد العلمي والمهني؟

وللاجابة عن هذا السؤال نعطي توزيع اللبنانيين المهاجرين في موجة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ واللبنانيين المقيمين عام ١٩٩٣ بحسب درجة تحصيلهم العلمي في الجدول (الرقم ٢).

يجدر بنا قبل تحليل هذا الجدول تعريف الدرجة العلمية للشخص، وهي اعلى درجة درس فيها سنة واحدة على الاقل.

ويمكننا الملاحظة فوراً ان نسبة الجامعيين بين المهاجرين هي ٣٢ في المائة بينما هي بين المقيمين ٢٢,٤ في المائة. فالجامعيون المهاجرون يفوقون الجامعيين المقيمين عدداً نسبياً. والامر كذلك بالنسبة الى التقنيين، فنسبتهم المئوية في شريحة المهاجرين هي ٥ في المائة اي ضعف ما هي عليه في شريحة المقيمين (٢,٦ في المائة).

مما يعني ان هذ الموجة من الهجرة استنزفت من لبنان اعداداً اكبر مما لديه في المتوسط من الجامعيين والتقنيين.

لقد بلغ عدد الجامعيين المهاجرين ٢٣٣٢٨٠ جامعياً. فان قلنا ان كلفة اعداد الجامعي بالاسعار الجارية هي ٨٠ الف دولار اميركي. تكون كلفة اعداد هؤلاء نحو ١٩ مليار دولار اميركي. هذه الكلفة دفعها المجتمع اللبناني وخسرها ويمكننا القول ان الاستثمار في الموارد البشرية المهاجرة في موجة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤) لا تقل عن ٤٠ مليار دولار اميركي. اما كيف توزع هؤلاء الجامعيون على دول الاغتراب، فيظهر ذلك في الجدول (الرقم ٣).

ان حصة فرنسا من الجامعيين اللبنانيين المهاجرين هي ٢٠,١ في المائة بينما بلغت حصتها من المهاجرين اللبنانيين ١٢,٦ في المائة فقط. كذلك هي الحال بالنسبة الى الولايات المتحدة فحصتها من الجامعيين اللبنانيين المهاجرين هي ٢٣,٩ في المائة. وهذه النسبة اكبر من حصتها المئوية من مجموع اللبنانيين المهاجرين خلال (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤). مما يعني ان هاتين الدولتين لهما قدرة على الانتقاء وتتمتعان بالجاذبية اللازمة كذلك.

اصول المهاجرين اللبنانيين الجغرافية والدينية

ما هي المحافظات التي تدفق منها المهاجرون اللبنانيون الى الخارج؟ لقد هاجر ١٦ في المائة من ابناء البقاع، وهاجر ١٩,٦ في المائة من ابناء بيروت، وهاجر ٢٢,٢ في المائة من ابناء الشمال، و١٩,٣ في المائة من ابناء الجنوب، وهاجر ١٧,٢ في المائة من ابناء الجبل.

اما المهاجرون من ابناء كل لبنان فنسبتهم ١٩,٨ في المائة هذا في الوجة الاخيرة فقط.

اما النسب المئوية للمهاجرين اللبنانيين من الطوائف الرئيسية نسبة الى ابناء كل طائفة على حدة من اللبنانيين فترد في الجدول (الرقم ٤).

اي ان هناك ٢٥,٤ في المائة من الروم الارثوذكس هاجروا بين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤، وهاجر ٢٢,٩ في المائة من الموارنة في الفترة نفسها، وهاجر ٢١,٩ في المائة من السنة في الفترة نفسها.

نضع هذه الارقام المذهلة برسم الاقطاعيين السياسيين والاقطاعيين الطائفيين لعلهم يتفكرون. الا يدركون ان هجرة الناس هي رد فعل طبيعي على القهر والظلم واللامساواة وقتل الامل والاحلام والثقة في المستقبل.

خلاصة

كما تنحدر الماء من ارض عالية الى ارض منخفضة، هكذا الناس يتوقون للانتقال من بلد مستواه متخلف الى اخر متطور. يحد من هذا التوق بعض الحواجز القومية والدينية والاجتماعية والثقافية والتربوية والقانونية وخلافه، وتحافظ الدول في ادارة سياساتها الخاصة بالهجرة على مصالحها العليا. فالدول القادرة تغري مواطني الدول المتخلفة وتنتقي الاكفياء منهم، وتحاول الدول المتخلفة بما لها من وسائل الحد من هذه السياسات المدمرة لمجتمعاتها.

لكن لبنان فريد في سياساته الخاصة بالهجرة. لبنان الرسمي يشجع هذه الهجرة. ويظهر السياسيون غبطة عارمة لدى حديثهم عن تفاقمها مرغبين الناس ببعض الاموال التي يرسلها المغتربون الجدد الى ذويهم. هذا الدفق الذي لا يلبث ان يشح وينضب ان لم يقابله دفق دائم متجدد من المهاجرين. هؤلاء السياسيون يتجاهلون اننا نبادل «حديداً بقضامي» نبادل موارد حقيقية: عقولاً نيرة وسواعد مفتولة بنذر من المال. فهم لا يتساءلون من يبقى في لبنان ليفتي ومن يبقى ليزرع ومن يبقى ليبني.

سياستنا ان تستنزف ادمغتنا وسواعدنا استنزافاً قاتلاً لنستقدم بعض الخبراء يستنزفون بدورهم ما تبقى لنا من ارصدة ومساعدات.

ثم الم نلاحظ ان هجرة اللبنانيين من لبنان بدأت منذ ١٥٠ عاماً وهي دائمة، وان هجرات اليهود بدأت ايضاً منذ ١٥٠ عاماً من انحاء العالم الى فلسطين وهي دائمة ايضاً. قال جبران خليل جبران: «ويل لامة تاكل ما لا تزرع وتلبس ما لا تنسج وتشرب ما لا تعصر». اما نحن فنقول: ويل لامة تهجر بنيها وتغتبط بمآسيها وتفرح بعقم سياسييها.

انيس ابي فرح
(بتصرف ـ عن «النهار»)

الجدول الرقم (١)

البلد المضيف	عددالمغتربين	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	١٤٤٣٤٢	١٩,٨
اوستراليا	١٠٩٣٥٠	١٥,٠
كندا	١٠٧٨٩٢	١٤,٨
فرنسا	٩١٨٥٤	١٢,٦
سوريا	٣٢٨٠٥	٤,٥
ايطاليا	٢٦٢٤٤	٣,٦
السويد	٢٤٠٥٧	٣,٣
الامارات العربية المتحدة	٢١١٤١	٢,٩
السعودية	١٧٤٩٦	٢,٤
المانيا	١٣٨٥١	١,٩
البرازيل	١٣٨٥١	١,٩
اسبانيا	١٣٨٥١	١,٩
شاطىء العاج	١٣١٢٢	١,٨
النمسا	١٠٢٠٦	١,٤
الدانمارك	١٠٢٠٦	١,٤
الكويت	١٠٢٠٦	١,٤
ليبيريا	٨٧٨٤٨	١,٢
مصر	٨٧٤٨	١,٢
بلدان اخرى	٥١٠٣٠	٧,٠
المجموع	٧٢٩٠٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول الرقم (٢)

توزيع افراد العينة اللبنانيين المهاجرين (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤) والمقيمين عام ١٩٩٣ بحسب درجات تحصيلهم العلمي

درجة التحصيل العلمي

اللبنانيون	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تقني	غير محدد	المجموع
المقيمون	١٠٢	٤٨٠	٣٠٢	٢٥٦	٣٧٩	٤٤	١٣٠	١٦٩٤
المهاجرون	٢١	٧٦	٤٣	٥٩	١٣٤	٢١	٦٥	٤١٩
المجموع	١٢٣	٥٥٦	٣٤٦	٥١٣	٥١٣	٦٥	١٩٥	٢١١٣

بالنسبة المئوية

اللبنانيون	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تقني	غير محدد	المجموع
المقيمون	٦,٠	٢٨,٣	١٧,٩	١٥,١	٢٢,٤	٢,٦	٧,٧	١٠٠,٠
المهاجرون	٥,٠	١٨,١	١٠,٣	١٤,١	٣٢,٠	٥,٠	١٥,٥	١٠٠,٠

الجدول الرقم (٣)

توزيع الجامعيين المهاجرين خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ على دول الاغتراب

الدولة المضيفة	عدد الجامعيين	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	٥٥٧٥٤	٢٣,٩
فرنسا	٤٦٨٨٩	٢٠,١
كندا	٣١٢٥٩	١٣,٤
اوستراليا	١٩١٢٩	٨,٢
ايطاليا	١٢١٣١	٥,٢
بلدان اخرى	٦٨١١٨	٢٩,٢
المجموع	٧٢٩٠٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول الرقم (٤)

١٩٧٥ ـ ١٩٩٤

الطائفة	النسبة المئوية للمهاجرين
كاثوليك	١٩,٠٪
شيعة	١٥,٩٪
دروز	٩,٥٪
موارنة	٢٢,٩٪
ارثوذكس	٢٥,٤٪
سنة	٢١,٩٪
اجمالي لبنان	١٩,٨٪

إقبال لبناني ضعيف وتطلع الى دور اقليمي

الشركات السورية تسعى الى التمويل في بورصة بيروت!

■ كان الاقبال ضعيفاً في الايام الاولى لافتتاح بورصة بيروت برئاسة غبريال الصحناوي.

وهذا كان متوقعاً نظراً الى أن عدد الشركات المدرجة كان قليلاً في البداية بسبب عدم استيفاء شركات لبنانية كثيرة الشروط اللازمة حسب متطلبات القيد.

وهذه الشروط هي، أن لا يقل رأس المال للشركة المدرجة عن ثلاثة ملايين دولار، وأن يكون ربع الاسهم على الاقل مملوكاً من مساهمين لا يقل عددهم عن خمسين مساهماً، وان تكون الشركة المدرجة عاملة في السوق منذ ثلاث سنوات على الاقل، وأن تكون خلال هذه السنوات جميعها قد قدمت ميزانياتها وحسابات ارباحها وخسائرها ومحاضر جلسات اجتماعات حملة اسهمها.

وقد توقع غبريال صحناوي، رئيس لجنة البورصة، ان يتزايد عدد الشركات المدرجة مع الوقت لأنه لم يتسنى الوقت الكافي للشركات المؤهلة لكي تعد اوراقها وملفاتها.

وقد وضع الصحناوي اصبعه على مكامن ضعف سوق بيروت المالية وهي تتلخص، بانها سوق صغيرة ومحدودة وتفتقر الى السيولة في الوقت الحاضر، ولذلك لا يتوقع الصحناوي أن تلقى الاسهم المدرجة في بورصة بيروت حتى الآن، باهتمام كبير من المستثمرين اللبنانيين بسبب ارتفاع اسعار الفائدة ارتفاعاً مانعاً. فضلاً عن ان الشركات المدرجة حتى الآن او المنتظر ادراجها في وقت لاحق، ليست بالوضع الاستثماري الملائم لاجتذاب المستثمرين الاجانب، على الرغم من ان بورصة بيروت مؤهلة لتناول الاستثمار الاجنبية بتوفر شرطين فيها غير متوفرين في العديد من البورصات العربية.

أولهما، انها تقوم في ادارتها وعملياتها على أحدث وأرفع الوسائل التكنولوجية المعمول بها في الغرب. وهي مؤهلة تبعاً لذلك من التعاطي مع اكبر البوصرات العالمية.

وثانيهما، ان قوانين الاستثمار في لبنان مؤاتية جداً للاستثمارات الاجنبية، من حيث الامور الآتية:

● انها مفتوحة للاجانب من دون قيد وشرط وهو امر غير متوفر في الشرق الاوسط حتى الآن، إلا في المغرب ومصر من وقت قريب. بينما بورصات تونس والاردن وعمان والبحرين مازالت تفرض قيوداً معينة على المستثمرين الاجانب.

● ان الاسعار في بورصة بيروت والمداولات فيها محددة بالدولار الاميركي (وقد يكون هذا مخالفاً لتوجهات الحكومة ووزارة الاقتصاد من حيث مكافحة «الدولرة» وتسعير السلع في الاسواق بالليرة اللبنانية).

● ليست هناك ضريبة على ارباح تزايد قيمة رأس المال أي ان المستثمر لا يدفع اي ضريبة على الزيادة في نمو رأس ماله المستثمر.

● ليست هناك قيود على حركة انتقال رؤوس الاموال، أي أن جميع الاموال محلية واجنبية بامكانها ان تدخل الى البلاد وتخرج منها من غير رقيب او حسيب او شرط.

● لا تفرض ضريبة حجز على الارباح الموزعة لحملة الاسهم إلا بحدود ٥٪ فقط بينما تصل في بعض البلدان الاوروبية وفي اميركا الى ٣٠٪ تقريباً.

لكن المعوقات التي تحول دون توسع سوق بيروت المالية محلياً، إلا بعد مضي فترة طويلة من الوقت ودخول «سوليدير» في البورصة، قد يكون تجاوزها ممكناً إذا نجحت بورصة بيروت في استقطاب شركات عربية واجنبية تدرج فيها اسماها بالاضافة الى ادراجها في بلدانها او في بورصات خارجية اخرى. وقد يكون ذلك مناسباً لشركات عربية عديدة عجزت حتى الآن عن استقطاب تمويلات واستثمارات خارجية.

ومن هذا القبيل، تتطلع الشركات السورية بوجه خاص الى بورصة بيروت، لكي تتجاوز المعوقات الادارية والقانونية والمصرفية والتمويلية في سوريا، بحيث تستطيع ان تمول عملياتها في سوريا من خلال سوق بيروت المالية.

ويتوقع بعض المراقبين ان تصبح بورصة بيروت، السوق المالية السورية الأساسية، نظراً الى محدودية السوق اللبنانية من جهة وللقيود المانعة للتوسع الرأسمالي في سوريا.

«البنك الاوروبي للاستثمار» يبدأ تنفيذ البروتوكول الرابع خلال ١٩٩٦

١٨٨,٥٢ مليون دولار للمرفأ والكهرباء وتلوث الشطآن

■ سنة ١٩٩٣ وقع لبنان مع «البنك الاوروبي للاستثمار» البروتوكول الرابع بين الطرفين، ويتوقع ان ينفذ «البنك الاوروبي» ما تضمنه البروتوكول فينفق ١٥١ وحدة حسابية اوروبية (ايكو) التي تعادل ١٨٨,٩ مليون دولار خلال هذه السنة محسوبة على البروتوكول المذكور وعلى الاموال المخصصة لمساعدات استثنائية، اضافة الى الاموال المرصودة لتمويل مشاريع تأهيل قطاعات المياه والكهرباء والمطار ومعالجة تلوث الشواطىء.

ومنذ سنة ١٩٩٢ بلغت قيمة القروض والمساعدات الاستثنائية التي قدمها البنك الاوروبي للاستثمار الى لبنان ٣٩٠ مليو وحدة نقد اوروبية (ايكو) تعادل ٤٨٧ مليون دولار لتمويل استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها...

وكان نصيب سنة ١٩٩٥ من هذه القروض ٦٣ مليون وحدة، اي ما يعادل ٧٨,٦٥ مليون دولار مخصصة لتأهيل شبكات ضخ المياه في الشمال وحماية منابع المياه وتجميع مياه المجارير وتنقيتها في اطار خطة أفاق ٢٠٠٠ للنهوض التي وافق عليها مجلس الوزراء.

وكانت توزعت قروض ومساعدات البنك الاوروبي كالآتي:

● **البروتوكول الاول:** قيمته ٢٠ مليون وحدة انفق على مشروعين.

● **البروتوكول الثاني:** قيمته ٣٤ مليون وحدة، اي ما يعادل ٤٢,٤٥ مليو دولار، انفق ١٦ مليون وحدة منه لتمويل مشاريع تتعلق بمياه الشرب (تأهيل شبكة وضمان صلاحية المياه) وتأهيل مجاري الصرف الصحي. وانفق ١٨ مليون وحدة او ٢٢,٤٧ مليون دولار، على مشاريع خاصة بكهرباء لبنان لاصلاح شبكات التوزيع وتأهيلها وكذلك محطات التوزيع.

● **البروتوكول الثالث:** قيمته ٥٣ مليون وحدة تعادل ٦٦,١٧ مليون دولار، انفق منها ٢٧ مليون وحدة تعادل ٣٣,٧٠ مليون دولار في قطاع الكهرباء ايضاً لتحسين اداء الشبكات والمحطات، وانفق المبلغ المبتقي، اي ٢٦ مليون وحدةتعادل ٣٢,٤٦ مليون دولار، لتنفيذ اشغال في مرفأ بيروت تشمل تأهيل بعض مرافقه وتطويرها بعد الاحتراب الداخلي الطويل. اضافة الى اموال مصدرها رأس مال مجازف وقيمتها مليون وحدة استعملت مع مليوني «ايكو» في اطار الاموال المجازفة في البروتوكول الرابع، لتمويل استثمارات صغيرة ومتوسطة في المدى الطويل، في قطاعت صناعية وسياحية وخدماتية وذلك عبر مؤسسة «ليبانون انفست».

● **البروتوكول الرابع:** قيمته ٤٥ مليون وحدة تعادل ٥٦,١٨ مليون دولار، انفق منه ١٩ مليون «ايكو» تعادل ٢٣,٧٢ مليون دولار لتأهيل مرفأ بيروت وتطويره. وانفق ١٠ ملايين «ايكو» تعادل ١٢,٥٠ مليون دولار لتأهيل مياه الشفة واستكمال المشاريع المتعلقة بتأهيل شبكة المجاري الصحية. وانفق ١٦ مليون «ايكو» تعادل ١٩,٩٧ مليون دولار في تمويل خطة كابلات برية «لكهرباء لبنان».

اما الاموال التي انفقت خارج اطار البروتوكولات الاربعة المذكورة فتشمل ٥٠ مليون وحدة مساعدة استثنائية عن سنة ١٩٨٢ خصصت لتمويل مشاريع مياه ومجاري صحية و٨٠ مليون وحدة تعادل ٩٩,٨٨ مليون دولار لزوم اشغال تطوير مرفأ بيروت و٢٥ مليون وحدة تعادل ٣١,٢١ مليون دولار لتأهيل شبكة المجارير في طرابلس والميناء، و٥٠ مليون وحدة تعادل ٦٢,٤٢ مليون دولار لمعالجة التلوث في شواطىء كسروان وصيدا وصور، اضافة الى ١٠ ملايين وحدة تعادل ١٢,٤٨ مليون دولار لتطوير الخدمات الملاحية في مطار بيروت.

«فرانس بنك» في نشرته:

التضخم باق والدين العام الى ارتفاع

■ في النشرة الاقتصادية الفصلية لـ «فرانس بنك»، وهو السادس على سلم المصارف اللبنانية، قرأنا ان معدل النمو في الاقتصاد اللبناني ارتفع في سنة ١٩٩٥ الى ٨٪ من ٧٪ سنة ١٩٩٤، وان معدلات هذا النمو تجاوزت معدلات دول «النمور الاسيوية» وهي نسبة متوسطها ٦ في المائة. لكن النشرة استدركت بالقول ان هذا النمو يبقى دون ما هو مخطط له وهو عشرة في المائة سنوياً.

وعزت نشرة «فرانس بنك» معدل نمو سنة ١٩٩٥ الى عوامل عدة بينها المعدل المرتفع للاستثمار (٢٥ في المائة من الناتج المحلي) وتحسن اداء القطاعات الاقتصادية الحيوية من التجارة الخارجية والبناء والصيرفة والنقل وتوسعانفاق الدولة على الاعمار (٤٢ في المائة من الناتج المحلي) الى جانب بقاء معدل التضخم في حدود معتدلة على الرغم من ارتفاعه من ١٢,٥ في المائة سنة ١٩٩٤ الى ١٥ في المائة سنة ١٩٩٥.

واعتبرت النشرة ان جهود الاصلاح المالي اثمرت تراجعاً في مستوى عجز موازنة الدولة فانخفض هذا العجز من ٥٦,٢ في المائة سنة ١٩٩٤ الى ٤٧,٢ في المائة سنة ١٩٩٥ كما انخفض معدل العجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٢,٥ في المائة الى ١٩,٥ في المائة بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ تبعاً لازدياد نسبة الايرادات الى الناتج المحلي من ١٧,٥ في المائة الى ٢١,٨ في المائة.

الا ان النشرة لاحظت ان التطور الايجابي في المالية العامة لم يصاحبه تحسن في مجال الدين العام الذي ارتفعت قيمته الصافية بنسبة ٤٧,٩ في المائة لتصل الى اكثر من سبعة مليارات دولار سنة ١٩٩٥ اي ما يوازي نحو ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ورأت نشرة «فرانس بنك» أن التوسع في حجم الدين العام راجع الى ارتفاع الفوائد المدفوعة على الدين (١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي) الى جانب التوسع في دائرة الاقتراض الخارجي (نحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي).

وعلى الصعيد المالي قالت النشرة ان الليرة اللبنانية تحسنت امام الدولار خلال سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢,٧ في المائة بينما تراجع حجم الودائع بالدولار من ٥١,١في المائة سنة ١٩٩٤ الى ٥٠,٣ في المائة سنة ١٩٩٥.

واشارت النشرة الى ان احتياطي النقد الاجنبي لدى مصرف لبنان بلغ سنة ١٩٩٥ حوالي ٤,٥ مليار دولار.

وتوقعت النشرة ان يستمر النمو الاقتصادي خلال سنة ١٩٩٦ وفي الوقت عينه آن يرتفع معدل التضخم نسبياً وان يبقى عجز الموازنة والدين العام والعجز التجاري في حدود مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

الميزان التجاري يسجل عجزاً كبيراً

هبوط نسبة «الدولرة» في الودائع المصرفية

● اظهرت احصائيات الجمارك اللبنانية ان الميزان التجاري لسنة ١٩٩٥ سجل عجزاً كبيراً حيث أستورد لبنان ما قيمته ٧٣٠٣ ملايين دولار مقابل تصديره ما قيمته ٨٢٤ مليون دولار بزيادة ٢٠ في المائة عن سنة ١٩٩٤.

وفي سنة ١٩٩٤ استورد لبنان ما قيمته ٥٩٩٠ مليون دولار وصدر ما قيمته ٥٧٢ مليون دولار. اما في عام ١٩٩٣ فان لبنان استورد ما قيمته ٤٩٣٩ مليون دولار بينما بلغت قيمة صادراته ٤٥٨ مليون دولار.

وجاءت ايطاليا على رأس الدول التي استورد منها لبنان سنة ١٩٩٥ بما قيمته ٩٤٦ مليون دولار وما نسبته ١٢,٩٥ في المائة من مجمل ما استورده لبنان.

وتلتها الولايات المتحدة التي استورد منها لبنان ما قيمته ٧٧٣ مليون دولار بنسبة ١٠,٥٨ سنة ١٩٩٥ ثم المانيا حيث استورد لبنان منها ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار بنسبة ٨,٣٦ في المائة.

وابرز ما استورد لبنان سنة ١٩٩٥ الحيوانات الحية ومنتوجات صناعة الاغذية والجلود واللؤلؤ والاحجار الكريمة ومعادن ثمينة ومعدات نقل واسلحة وذخائر وتحف فنية.

وجاءت الامارات العربية المتحدة على رأس الدول التي صدر اليها لبنان سنة ١٩٩٥ بما قيمته ٢٣٧ مليون دولار وبنسبة ٢٨,٧٩ في المائة تلتها المملكة العربية السعودية بما قيمته ٩٢ مليون دولار وبنسبة ١١,١٢ في المائة من الصادرات اللبنانية ثم سورية بقيمة ٧٠ مليون دولار وبنسبة ٨,٤٧ في المائة.

وابرز الصادرات اللبنانية سنة ١٩٩٥ كانت الحيوانات الحية والعسل وشحوم ودهون وزيوت ومصنوعات خشبية وأجهزة للبصريات وتحف فنية.

على صعيد أخر، جاء في التقرير الشهري لمصرف لبنان المركزي ان دين الحكومة الداخلي ارتفع خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي والدين الاجمالي الصافي للدولة تجاوز في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ١,٩٩١ مليار ليرة اي بزيادة ٢٢٢ مليار ليرة عن شهر تشرين الاول/ اكتوبر. وهذا الارتفاع نتج عن اصدار الحكومة سندات خزينة.

اما دين لبنان الخارجي فقد بلغ ١٢٥٧,٦ مليون دولار في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ولم يتغير بشكل اساسي منذ شهر تموز/يوليو الماضي.

وكان الدين الخارجي يبلغ ٧٧١,٨ مليون دولار نهاية كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤.

اما موجودات المصرف من العملات الاجنبية فقد بلغت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ٤٢٦٨ مليون دولار، ويرر المصرف ارتفاع الموجودات بالعملات الاجنبية بالتحسن في ميزان المدفوعات.

واظهر التقرير ان ميزان المدفوعات اللبناني سجل عجزاً خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وسجلت الواردات ٥٥٢,٥ مليون دولار بينما بلغت صادرات لبنان في الشهر عينه ٧١,١ مليون دولار.

وقد حقق لبنان فائضاً قدره ٢٣٠ مليون دولار في ميزان مدفوعاته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مسجلاً رابع فائض شهري السنة الماضية. وبذلك يكون ميزان المدفوعات حقق حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي فائضاً قدره ١٤٧ مليون دولار. بينما كان حقق سنة ١٩٩٤ فائضاً قدره ١١٣٠ مليون دولار.

وبالنسبة الى الميزانية المجمعة للمصارف التجارية فهي انها تمت بنسبة اثنين في المائة خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مقابل تراجعها بنسبة ٠,٧٠ في المائة في الشهر الذي سبقه.

اما حجم الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في لبنان بلغ ٢٨٢٤٥ مليار ليرة (١٧٦٦٤ مليون دولار) مقابل ٢٧٦٩١ مليار ليرة (١٧٢٥٨ مليون دولار) في الشهر الذي سبقه.

وقال التقرير انه تبعاً لذلك فان حجم الودائع المصرفية ارتفع الى ٢٣٣٣٥ مليار ليرة في الشهر عينه بينما كان في الشهر الذي سبقه ٢٢٩٨٧ مليار ليرة.

واشار التقرير الى انخفاض نسبة «دولرة» الودائع المصرفية الى ٦٢,٩٧ في المائة خلال تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مقابل ٦٥,٦٣ في المائة في تشرين الاول/ اكتوبر.

وارتفع حجم الودائع المصرفية بالليرة اللبنانية الى ٨٦٤٢ مليار ليرة (٩,٣٨ في المائة) وهي اعلى نسبة السنة الماضية مقابل ٧٩٠١ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه.

العراق

«ميناء البكر» يسترجع طاقته ويستعد للنفط

بغداد تفتح حدودها التجارية على تركيا مخافة إغلاق الحدود الاردنية

■ بدأ المراقبون الاقتصاديون في الأونة الاخيرة يلحظون ازدهاراً ملموساً لحركة النقل بالشاحنات بين العراق وتركيا على الرغم من العقوبات الدولية المفروضة على بغداد.

وتعبر، على ما يقول هؤلاء المحللون، الحدود بين البلدين نحو الف شاحنة يومياً. وبسبب اغلاق معظم القنوات التجارية للعراق، بدأت الحكومة العراقية بجهود لاجتذاب التجار الاتراك لتفادي الآثار المحتملة اذا قرر الاردن اغلاق حدوده معه، بسبب تردي العلاقات بين البلدين.

فالعراق يحاول ان يترك اكثر من باب مفتوحاً. وتأتي التجارة المزدهرة مع تركيا في اطار هذه السياسة.

والتجار العراقيون الذين ضاقوا ذرعاً بالتأخير وعمليات التفتيش المكثف وتشديد القيود على الجانب الاردني من الحدود يجدون الآن انه من الاسهل لهم التعامل تجارياً مع تركيا.

وبالمقابل يرغب التجار الاتراك الحريصون على تنمية نشاطهم في اقتناص هذه الفرصة.

وساعد تحسن الامن في شمال العراق الواقع تحت سيطرة الاكراد ايضاً في تعزيز التجارة. فالاحزاب الكردية المتناحرة توقفت عن التقاتل فيما بينها، كما ضبطت ميليشيات مسعود البرزاني على ما يبدو نشاط الثوار الاكراد الاتراك في المناطق التي تسيطر عليها.

ويقول المحللون ايضاً، ان العراق يحصل على معظم امداداته من السكر والدقيق من تركيا. فالشاحنات التركية تجلب ايضاً المنظفات الصناعية والحلوى والفاكهة والخضار واطارات السيارات وبطارياتها وقطع غيارها. والعراق يحتاج الى ٣٠٠ الف طن على الاقل من السكر سنوياً في ظل الطلب المحدد الآن بسبب العقوبات.

وتتم التجارة في معظمها من خلال وسطاء اكراد حيث يتعين على الشاحنات المرور عبر اراض تسيطر عليها ميليشيات مسعود البرزاني الكردية الذين يفرضون ضريبة على كل شاحنة تمر بديارهم.

ولم يعد الامر مقتصراً على تجارة زيت الديزل مقابل الغذاء. فالتجار العراقيون يدفعون للاتراك بالدولار.

وقال من عاينوا حركة الحدود العراقية - التركية ان السائقين الاتراك يستفيدون من رخص الديزل العراقي الذي يبلغ سعر اللتر منه ثلاثة فلوس اي اقل من السنت الاميركي، فالاتراك يبيعون ما يشترونه من الديزل في السوق في جنوب شرق تركيا الذي يغلب على سكانه الاكراد.

ويطوف الباعة الجائلون بشوارع بغداد بعربات محملة بالتفاح والثوم التركي. ويكلف الكيلوغرام من الثوم اربعة الاف دينار وهو ما يقرب من الراتب الشهري للموظف العراقي. ويباع التفاح بألفي دينار للكيلو غرام الواحد.

وقال تجار في منطقة «الشورجة» في بغداد وهي العصب التجاري للعراق ان تدفق السلع واجراءات الحد من التضخم التي اتخذتها الحكومة اخيراً ساعدت في استقرار الاسعار والحد من الهبوط السريع لقيمة الدينار.

وفي رأي المحللين ان التجارة مفيدة لكل من الاكراد العراقيين وتركيا التي تقول ان استمرار العقوبات المفروضة على العراق ألحق الضرر باقتصاد منطقتها الجنوبية الشرقية.

صدام حسين

وتظهر الاحصائيات الرسمية ان العراق كان يستورد اساساً من جنوب شرق تركيا سلعاً تتراوح قيمتها بين ملياري دولار و٢,٥ مليار دولار سنوياً قبل العقوبات. وكانت انقرة تحصل ايضاً على حوالي ٣٠٠ مليون دولار في السنة في صورة رسوم عبور لصادرات النفط العراقية المارة عبر اراضيها.

على صعيد آخر، استعاد «ميناء البكر»، وهو احد اكبر موانىء العراق لنقل النفط، كامل طاقته التي تبلغ ١,٦ مليون برميل يومياً.

وبات بمقدور «ميناء البكر» استقبال ناقلات فور رفع العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على العراق او تخفيفها. وكان العاملون في محافظة البصرة ضخوا كميات ضخمة من الخام في محطة الميناء واكدوا انه مستعد لشحن ناقلات النفط باسلوب سهل وبسيط فور تلقيهم اوامر بالقيام بذلك.

ومحطة ميناء البكر هي اكبر المحطات في المنطقة الشمالية من الخليج وفيها اربعة مراس. ولقد لحقت بها اضرار جسيمة خلال حرب العراق مع ايران بين سنة ١٩٨٠ و١٩٨٨ وخلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١.

وعلى مدى الاسابيع القليلة الماضية بثت «وكالة الانباء العراقية» اخباراً تنبىء عن استعدادات لتشغيل التجهيزات البترولية لتظهر استعداد العراق لتصدير النفط اذا تم التوصل الى اتفاق مع الامم المتحدة.

وافادت الوكالة تالياً ان الفنيين العراقيين «ضخوا كميات هائلة من النفط» قبل ان يعمدوا الى تخزينها في خزانات قريبة من ميناء البكر لاختبار منشآت المحطة.

ونقل عن مصدر عراقي رسمي ان في امكان هذين المصبين حالياً تصدير ١,٢ مليون برميل نفط يومياً. والحكومة تستعد ايضاً لاصلاح انبوب النفط الذي يمر في تركيا.

ويبلغ طوله نحو ١٠٥٠ كيلومتراً. وكانت قدرته على الضخ تصل الى ١,٦ مليون برميل نفط يومياً قبل ان تفرض الامم المتحدة حظراً متعدد الاشكال على العراق بعد الدخول العسكري الى الكويت في آب/اغسطس ١٩٩٠. ويربط هذا الخط بين حقول النفط العراقية في «كركوك» (شمال) ومرفأ «يومورتاليك» التركي على البحر المتوسط.

وقد اغلق العراق خط انابيب آخر يمر عبر سوريا بعد اندلاع الحرب العراقية - الايرانية في مطلع الثمانينات بسبب تأييد دمشق لطهران، كما اغلق خط انابيب ثالث يمر عبر السعودية غداة العمل العسكري في الكويت.

● في خطوة اعتبرها الاقتصاديون تهدف الى تقليص عجز الموازنة، اعلنت الحكومة العراقية زيادة اسعار الخدمات وبعض السلع الغذائية.

وقدم تم رفع رسوم خطوط الهاتف والنقل واسعار منتوجات الالبان في العراق حيث تضاءلت القدرة الشرائية للسكان وزاد التضخم بمعدلات سريعة بسبب استمرار الحصار الدولي.

وقد تقررت زيادة اسعار المكالمات الهاتفية للدول الغربية ١٧ ضعفاً لتبلغ ١٧٥٠٠ دينار لمكالمة مدتها خمس دقائق بينما كان سعرها قبل الزيادة ١٠٠٠ دينار.

ورفعت اسعار المكالمات الهاتفية مع سائر الدول العربية مثل الاردن المجاور للعراق من حوالي ٦٠٠ دينار (٢١ سنتاً في السوق السوداء) لخمس دقائق الى عشرة آلاف دينار (٣,٥٧ دولارات).

وضماناً لايرادات اضافية اعلنت مؤسسة الاتصالات العراقية استعدادها لتركيب خطوط هاتفية وتلكس فوراً لدى المشتركين الذين يمكنهم دفع مليون دينار (٣٥٧ دولار في السوق السوداء). وكان التركيب يتم بحسب اسبقية تقديم الطلبات.

وكانت عدة خطوط هاتف قد دمرت ابان قصف الدول التي تحالفت ضد العراق في حرب الخليج (كانون الثاني/ يناير وشباط/فبراير ١٩٩١) ولم يتم اصلاح بعضها حتى الآن لعدم وجود قطع غيار. كما تقرر زيادة اسعار النقل بين المدن بالقطار اوالحافلة بنسبة تزيد عن خمسين في المائة. وقد اعلنت وزارة الزراعة زيادة سعر ليتر الحليب من ٢٠٠ الى ٦٠٠ دينار.

ويبلغ متوسط اجر العراقي حوالي اربعة الاف دينار (١,٤ دولار بسعر السوق السوداء).

ويحرم الحظر الذي جددته الامم المتحدة في خواتيم السنة الماضية العراق من تصدير البترول الذي يمثل حوالى ٩٠ في المائة من ايرادات العملة.

وكانت الحكومة باعت الى الافراد مؤخراً ربع السيارات التي تملكها واجهزة منزلية كهربائية مملوكة لوزارةالتجارة باسعار تقل بنسبة عشرة في المائة عن اسعار السوق مما يدل على الصعوبات التي تشهدها خزانة الدولة.

الاردن/العراق

في دراسة اعدتها غرفة صناعة عمّان

بغداد عمق استراتيجي لاقتصاد الاردن وخسارتها مؤذية

■ غرفة صناعة عمان، وضعت دراسة حول العلاقات الاقتصادية بين الاردن وجاره العراق وصفتها بانها تصلح لأن تكون «انموذجاً للعلاقات العربية وصولاً للتكامل الاقتصادي العربي» منذ بدء عقد الثمانينات الذي شهد بداية نشاط التبادل الاقتصادي بين البلدين.

واستندت غرفة صناعة عمان في الدراسة على احصائيات رسمية حول التبادل التجاري الاردني العراقي، فتبين لها بوضوح ان انتعاشاً كبيراً شهدته الثمانينات حيث تحولت السوق العراقية الى «عمق استراتيجي» للصادرات الاردنية خصوصاً مع بداية الحرب العراقية - الايرانية.

ونقرأ في الدراسة ان الصادرات الاردنية الى العراق بين سنتي ١٩٧٩ - ١٩٨٨ سجلت نمواً وصل اكثر من ٤ اضعاف الفترات السابقة، في حين حققت الواردات الاردنية من العراق نمواً كبيراً ارتفع الى ٦٠ ضعفاً، بينما كان النمو الاجمالي العام للمستوردات الاردنية في الفترة المذكورة لا يتجاوز ٧٤ في المائة تقريباً.

واوضح التقرير انه خلال السنة الماضية بلغ عدد المنتوجات الصناعية الاردنية المصدرة للعراق ٢٣٥ سلعة منتجة من نحو ٤٣٩ شركة اردنية من مختلف القطاعات الصناعية، بينما بلغت الصادرات الاردنية الى العراق خلال الفترة من سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٥ مليارا و٥٢٥ مليون دينار اردني اي ما يعادل ٢,١٥ مليار دولار تقريباً.

واستعرضت الدراسة وضع العلاقات الاقتصادية الاردنية العراقية، والتي بدأت رسمياً منذ توقيع اول اتفاق تجاري بينهما سنة ١٩٦٣.

واوضحت غرفة صناعة عمان، ان العراق بقي المصدر الرئيسي في توريد النفط الخام ومشتقاته الى الاردن، وبنصف الثمن بعد حرمان الاردن من النفط السعودي والكويتي بسبب توتر العلاقات والموقف المتباين من حرب الخليج الثانية.

وحسب الدراسة فان المستوردات الاردنية الاجمالية من النفط الخام زادت من ٢,٥مليون طن بقيمة ١٩٠,٣ مليون دينار في سنة ١٩٨٩ الى حوالي ٣ مليارات طن في سنة ١٩٩٥ بما قيمته ٢٥٣,٢ مليون دينار، مشيرة الى ان الاردن استورد ٩٥ في المائة من احتياجاته النفطية من العراق قبل سنة ١٩٩١، بينما شكلت كل احتياجاته النفطية منذ سنة ١٩٩١ وحتى نهاية ١٩٩٥.

وبالاضافة الى النفط فقد احتلت مادة الكبريت المرتبة الثانية من حيث الاهمية من جهة المستوردات الاردنية من العراق. واوضحت الدراسة ان الاردن كان يستورد هذه المادة من العراق والكويت حتى سنة ١٩٨٩، حيث شكلت نسبة استيراد هذه المادة من العراق ٤٦,٢ في المائة ليتوقف الاستيراد نهائياً في سنة ١٩٩١.

واكدت الدراسة ان التراجعات الكبيرة في حركة المبادلات التجارية العراقية - الاردنية اثرت سلباً على حركة النقل البري الاردني. فبعدما كان عدد الشاحنات والبرادات الاردنية وغير الاردنية يصل الى ٩٤٢٣ شاحنة خلال سنة ١٩٨٩، تناقص سنة ١٩٩٤ ليصل الى ٧١٥٧ شاحنة بنسبة تراجع بلغت ٤٢ في المائة.

واشارت الدراسة الى تراجع حركة النقل البرية للخارج بشكل ملموس من ٨٢٣٥٩ رحلة سنة ١٩٨٩ الى ١٤٣٠٣ رحلة فقط سنة ١٩٩٤. واستحوذت حركة النقل الى العراق خلال هذه الفترة على ٩٩,٣ في المائة من الحمولات.

وبسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الامم المتحدة على العراق سجل ميناء العقبة، المنفذ البحري للاردن، تراجعاً في حركة الملاحة بلغت نسبته ٩,٢ في المائة سنة ١٩٩٠، كما سجل تراجعاً اخر سنة ١٩٩١ ليصل الى ٧ في المائة.

واظهرت الدراسة تطور التبادل التجاري بين البلدين المتجاورين خلال الفترة بين سنتي ١٩٧٩ - ١٩٨٨. وجاء فيها، انه في سنة ١٩٨٩ التي تلت انتهاء الحرب الايرانية - العراقية حققت حركة التبادل التجاري بين البلدين نمواً كبيراً، مشيرة الى ان الصادرات الاردنية نمت بنسبة ١٠٠ في المائة عن عام ١٩٨٨. كما نمت المستوردات الاردنية من العراق بنسبة ٨٠ في المائة. وفي سنة ١٩٩٠ نمت الصادرات الاردنية للعراق بنسبة ٢٨,٦ في المائة في حين بدأت تجارة اعادة التصدير بالازدياد على مدى سنوات حرب الخليج. واوضحت غرفة صناعة عمان، ان تجارة اعادة التصدير سنة ١٩٩٠ نمت بنسبة ٣٥ في المائة.

اما المستوردات من العراق فقد استمرت بالزيادة، حيث حققت نمواً كبيراً عن سنة ١٩٨٩ بلغت نسبته ٢٨,٤ في المائة، الامر الذي ادى الى زيادة العجز في الميزان التجاري الاردني مع العراق عما كان عليه سنة ١٩٨٩ وذلك بنسبة زيادة بلغت ٢٧ في المائة. إلا ان سنة ١٩٩٠ شهدت تراجعاً في التبادل التجاري الاردني - العراقي حيث حققت الصادرات الاردنية للعراق نمواً بسيطاً بلغ ٤,٥ في المائة مقارنة مع سنة ١٩٩٠، كما تراجعت المستوردات الاردنية بنسبة ٣١,٢ في المائة عن السنة ذاتها.

غير انه في سنة ١٩٩٣ نمت المستوردات من العراق بشكل كبير عن السنوات السابقة بنسبة تصل الى ٥٧,٣ في المائة وفي المقابل ادى النمو الضئيل في الصادرات الاردنية الى عجز في الميزان التجاري الذي مال لصالح العراق بمبلغ حوالي ١٠٠ مليون دينار.

وشهدت الصادرات الاردنية الى العراق نمواً طفيفاً في سنة ١٩٩٤ نسبته ١,٦ في المائة عن سنة ١٩٩٣.

وتراجع المعاد تصديره بنسبة ٤٦ في المائة، فيما تراجعت المستوردات بنسبة ٥ في المائة تقريباً، مما ادى الى تراجع العجز في الميزان التجاري من ٢٢ مليون دينار سنة ١٩٩٣ الى حوالي ١١ مليون دينار سنة ١٩٩٤، اي بنسبة تراجع بلغت ٥٢ في المائة.

واظهرت الدراسة عودة الصادرات الاردنية للعراق الى النمو بشكل ملحوظ سنة ١٩٩٥ (٢٤٤,٣ مليون دينار وبزيادة نسبتها ٢٧ في المائة عن سنة ١٩٩٤). كما ارتفع المعاد تصديره ليبلغ ١٧,٤ مليون دينار محققاً زيادة بلغت نسبتها ٧٤ في المائة، اما الواردات فقد بلغت ٢٩٨ مليون دينار بزيادة طفيفة عن سنة ١٩٩٤ نسبتها ٢,٣ في المائة.

وبسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات الاردنية للعراق والمعاد تصديره في السنوات الاخيرة تم تحقيق فائض بالميزان التجاري الاردني مع العراق لصالح الاردن بمقدار ٦٤ مليون دينار تقريباً.

الاردن

قرض من اوروبا للتصحيح الهيكلي وآخر من بون لمشاريع المياه

الامير حسن سأل سانتير قرضاً إستثنائياً يبدو صعب المنال

■ في اجتماعات مطولة عقدها الامير حسن بن طلال، ولي العهد والمهتم بالقضايا الاقتصادية والانمائية، مع كل من جاك سانتير، رئيس المفوضية الاوروبية ومانويل مارين، مفوض السياسة المتوسطية في المفوضية، وايف تيبو دو سيلغي مفوض السياسة المالية، طلب ولي العهد الاردني قرضاً استثنائياً بقيمة ٢٠٠ مليون ايكو - («يورو» في التسمية الجديدة للوحدة النقدية الاوروبية) - (٢٥٦ مليون دولار) يساعد على اتمام برامج التصحيح الهيكلي وعجز ميزان المدفوعات الاردني.

وذكر مصدر اوروبي مسؤول في بروكسيل ان المحادثات الاردنية - الاوروبية تركزت على التعاون الاقتصادي ومستقبل مفاوضات الشراكة الجارية منذ اشهر بين الجانبين وقضايا متابعة مسار الشراكة الاوروبية - المتوسطية الذي وضعه مؤتمر برشلونة.

وجاءت محادثات الامير حسن بن طلال في بروكسيل في وقت قطعت فيه مفاوضات الشراكة بين الاردن والاتحاد الاوروبي خطوات مهمة لكنها لم تبلغ بعد مرحلة النهاية، وفي الوقت الذي تعد فيه المفوضية الاوروبية لتوزيع المساعدات المالية المقررة لدول جنوب شرقي حوض البحر المتوسط.

ولم يخف المقربون من جاك سانتير، ان رئيس المفوضية سيواجه صعوبة كاداء في الطلب من مجلس الوزراء تقديم القرض الاستثنائي الى الاردن لأنه يأتي في قائمة البلدان المتوسطية التي تحصل على اكبر قدر من المساعدات الاوروبية بالنسبة الى الفرد الواحد.

وكان الاتحاد الاوروبي منح قرضاً خاصاً الى الجزائر في نهاية سنة ١٩٩٢ لاسباب استثنائية تعلقت باستفحال الازمة الاقتصادية فيها.

وأشار هؤلاء المقربون ان ما تشعر به المفوضية هو أن برنامج الاصلاحات الهيكلية في الاردن يسير بوتيرة طبيعية و«قد يكون من الصعب الاستجابة لطلب الاردن» الذي يرغب في اضافة القرض الاستثنائي الى القروض التي يحصل عليها من المؤسسات النقدية الدولية لاتمام برنامجه التصحيحي.

وتركزت محادثات ولي العهد الامير حسن مع المفوض مانويل مارين على الصعوبات التي تعترض مفاوضات الشراكة وتتعلق بترتيبات إلغاء الرسوم الجمركية الاردنية بشكل تدريجي امام المنتوجات الاوروبية والملكية الفكرية وتوسيع حصة المنتوجات الزراعية الاردنية الى السوق الاوروبية.

وتحتل منتوجات الزراعة الاردنية حيزاً زهيداً في ميزان المبادلات.

ورشح عن بروكسيل ان الوفد الذي يرافق الامير حسن الاردني استفسر من الجانب الاوروبي عن الامتيازات الموازية التي سيقدمها الاتحاد الاوروبي الى كل من لبنان وسوريا.

وقد تؤخذ صادرات البلدين كمنافس للصادرات الاردنية داخل الاتحاد الاوروبي، وهو ما يود الاردنيون أخذه في الاعتبار في مرحلة نهاية مفاوضات الشراكة مع المفوضية الاوروبية.

وبينما كان الامير ولي العهد يحاول في بروكسيل، كان صالح ارشيدات، وزير المياه والري في حكومة زيد بن شاكر السابقة، يسعى في بون لطلب مساعدة مالية لتمويل مشاريع اقليمية.

وعلى ذمة مصدر اردني مطلع، فان المانيا اعربت عن استعدادها «لأن تدرس بجدية مشاركة مالية في بعض مشاريع اقليمية للمياه فور الانتهاء من وضع دراسات الجدوى حوالي منتصف ايار/ مايو ١٩٩٦».

وتتناول هذه الدراسات بشكل خاص المشاريع المائية الاردنية الاسرائيلية. وكان الاردن واسرائيل اتفقا في معاهدة السلام الموقعة في ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٤ على تقاسم موارد نهري اليرموك والاردن.

وتنص المعاهدة ايضاً على ان تقوم اسرائيل بتزويد الاردن بخمسين مليون متر مكعب من المياه سنوياً وان تشارك في اعمال من شأنها السماح للاردن الحصول على مئة مليون متر مكعب اضافية سنوياً.

وكان الملك حسين بن طلال، ورئيس الحكومة الاسرائيلية السابق اسحق رابين طلباً في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٩٥ من المستشار الالماني هلموت كول المشاركة في قمة خصصت لتمويل مشاريعهما المائية.

وقد عقد الاجتماع رمزياً في الباقورة (شمال غرب الاردن) عند ملتقى نهري اليرموك والاردن التي عادت الى السيادة الاردنية بعد التوقيع على معاهدة السلام بين البلدين.

وكانت المانيا، وهي احدى الدول الرئيسية التي تمد الاردن بالمعونات، قد اعربت عن اهتمامها بدعم مشروعات على طول الحدود الشمالية للاردن مع اسرائيل تتكلف مبالغ تقدر بنحو ٦٠٠ مليون دولار سيقدم معظمها من خلال الاتحاد الاوروبي.

وتنتظر المانيا التي تدفع ٢٨ في المائة من ميزانية الاتحاد الاوروبي الذي يضم في عضويته ١٥ دولة نتائج دراسة جدوى بشأن مشروعات يمولها الاتحاد الاوروبي قبل اقتراح اموال اضافية.

وقال مسؤولون ان الاردن الذي يعاني من نقص المياه يمكنه الحصول على أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه اذا اقام سدوداً ومحطات لتحلية المياه.

وقد ناقش ارشيدات في بون احتمالات تمويل بشأن مد خط أنابيب طوله ٦٠ كيلومتراً ويتكلف ١٠٠ مليون دولار لتوصيل المياه من نهر اليرموك الى محطة تمد عمان بالمياه.

وكان تم استكمال الدراسة وبات بمقدور الاردن طرح مناقصة خلال الربع الاول من هذه السنة في حالة توافر التمويل اللازم. بون، على قول مصدر اردني، وافقت على تمويل خط الانابيب بقروض ميسرة. ومعروف ان المانيا سبق لها ان ساعدت الاردن في انشاء العديد من مشاريع المياه خلال الثلاثين سنة الماضية.

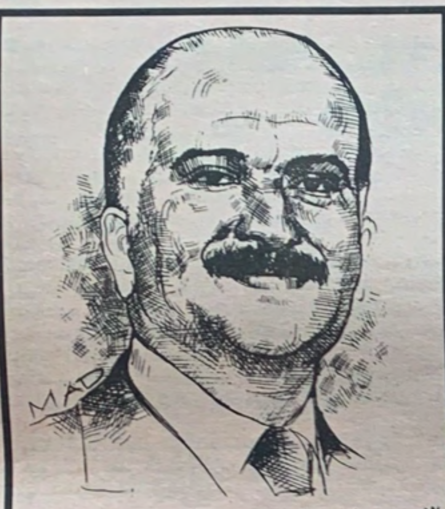

الامير حسن

● محمد الصمادي، امين عام وزارة الصناعة والتجارة، قال في مقابلة مع «وكالة رويتر» ان الاردن خفض - ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يسير عليه - متوسط الرسوم الجمركية على السلع المستوردة خلال العامين الماضيين الى ١٧ في المائة من ٣٨ في المائة.

وقال الصمادي ان الرسوم الجمركية والضرائب التي كانت تصل الى ٧٠ في المائة على بعض السلع خفضت الآن الى ٥٠ في المائة بينما خفضت الرسوم التي كانت تصل الى ٦٠ في المائة على بضائع اخرى الى ٤٠ في المائة.

وأضاف انه يتوقع ان تبدأ في اذار/ مارس المقبل مفاوضات الاردن الرسمية للانضمام الى «منظمة التجارة الدولية»، التي تقدم للانضمام اليها السنة الماضية كعضو كامل بعد ان تم تحويل طلبه للانضمام لـ «غات» الى المنظمة التي حلت محلها.

وقال الصمادي ان الاردن سيدخل في مفاوضات مع مصر للوصول الى اتفاق تجارة حرة يتوقع ان يضاعف اكثر من مرة حجم المبادلات التجارية بين البلدين الذي يصل نحو ٥١ مليون دولار سنوياً.

وبلغت قيمة صادرات مصر للاردن نحو ٤٣ مليون دولار في مقابل ثمانية ملايين دولار قيمة منتوجات صدرها الاردن.

وقال الصمادي ان التوصل لاتفاق تجارة حرة مع مصر سيفتح الباب امام الدخول في استثمارات مشتركة «للدخول سوياً بمنتوجاتنا الى اوروبا». واضاف «قد نصل الى اتفاق شبيه بالاتفاق الذي نسعى الى الوصول اليه مع المجموعة الاوروبية وقد نصل الى الغاء كامل للرسوم بعد فترة زمنية. وفي المرحلة الانتقالية يكون هناك تخفيض تدريجي في الرسوم».

وقال الصمادي ان تحرير التجارة بين الدول العربية، وخصوصاً مع مصر، التي تسعى للتوصل الى اتفاقيات شراكة مع اوروبا بدءاً من سنة ١٩٩٨ وصولاً الى تجارة حرة مع اوروبا بحلول عام ٢٠١٠، سيساعد في تحسين شروط دخول المنتوجات العربية الى الاسواق الاوروبية. وتشير احصاءات رسمية اولية ان حجم الصادرات الاردنية بما فيها اعادة التصدير للاسواق المجاورة يتوقع ان يرتفع رقم قياسي يصل الى ١٧٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ من ١٤٢٤ مليونا في سنة ١٩٩٤.

وقال الصمادي ان الاردن بادر الى طرح اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية لزيادة التبادل التجاري، وهو يتجه نحو ازالة اتفاقيات البروتوكول التي تحدد السلع المعفاة وفق لوائح متفق عليها.

سوريا

وافقت الحكومة على قرار توحيد اسعار الصرف

٥٢٠ مشروعاً رؤوس اموالها ٢,٩ مليار دولار

■ يبدو أن الحكومة السورية، حسب ما نقلت مصادر على شأو ودراية، وافقت على تأسيس ٥٢٠ مشروعاً صناعياً خلال السنوات الاربع الماضيات بموجب قانون يهدف الى تطوير القطاع الخاص في البلاد.

ونقلت هذه المصادر معلومات عن وزارة الصناعة ان الاستثمارات الرأسمالية للشركات المحلية والاجنبية بلغت في اجماليها ١٢٢ مليار ليرة سورية (٢,٩٢ مليار دولار) ووفرت ما مجموعه ٤٣ الف فرصة عمل.

وذكرت المصادر ذاتها، ان الصناعات التحويلية، التي تشمل المنتوجات الغذائية اجتذبت من الاستثمارات بموجب القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار الخاص.

وكانت سوريا اصدرت هذا القانون في سنة ١٩٩١ بمبادرة من الرئيس حافظ الاسد لاجتذاب رؤوس الاموال السورية والخارجية، ولتشجيع تطوير القطاع الخاص في البلاد التي كان الاقتصاد فيها خاضعاً لسيطرة الدولة على مدى العقود الطويلة الماضية.

وتتضمن حوافز القانون رقم عشرة الاعفاء من ضريبة الدخل مدة تصل الى سبع سنوات ورفع القيود المفروضة على الواردات بما فيها سيارات الركوب والعربات الاخرى الغاء الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات.

وتعتبر الصناعات الغذائية اكثر الصناعات استفادة من هذا التغيير حيث جذبت مبلغ ٦٩,٩ مليار ليرة سورية للاستثمار في ٢٨٢ مشروعاً كما وفرت ١٩ الف فرصة عمل جديدة.

وتقدر رؤوس الاموال المساهمة في ١٤٩ مشروعاً كيماوياً بـ ٢٣,٨ مليار ليرة سورية.

اما المشروعات الهندسية فتأتي في المرتبة الثالثة برصيد ٦٩ مشروعاً تصل رؤوس أموالها الى حوالي ٧٦,١ مليار ليرة سورية.

واخيراً اجتذبت صناعة النسيج رؤوس اموال تقدر بـ ١٢,٢٥ مليار ليرة سورية تقريباً مستثمرة في عشرين مشروعاً.

واقرت وزارة الصناعة في سنة ١٩٩٥ تأسيس ٨٣ مشروعاً صناعياً برأس مال يقدر بـ ٤٢,٧ مليار ليرة سورية.

على صعيد اخر بدأت الحكومة السورية خطوة جديدة في إطار توحيد سعر صرف القطع الاجنبي المتعدد في العمليات الحسابية. فأصدر وزير الاقتصاد محمد العمادي، قراراً بتعديل صرف سعر القطع لايرادات النفط السوري وفي بعض العمليات الاخرى المتعلقة بذلك.

وقالت مصادر على رفعة من المستوى في وزارة الاقتصاد ان القرار يخول مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري شراء القطع الاجنبي الناتج عن عمليات تصدير النفط بسعر ٢٢,٩٥ ليرة للدولار الاميركي بدلاً من السعر الرسمي البالغ ١١,٢٠ ليرة، علماً ان السعر الحر هو نحو خمسين ليرة للدولار.

وتعتمد الحكومة السعر التشجيعي (٤٢ ليرة للدولار) في بعض العمليات الاخرى، كان آخرها الاقامة في الفنادق الدولية.

وكان العمادي عدل في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي سعر الصرف للاقامة في هذه الفنادق باعتماد سعر الصرف ٤٢ ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي.

ويعتبر القرار الثاني في سلسلة قرارات ومنها ما جاء في بداية سنة ١٩٩٤ بتعديل سعر مبيع القطع الاجنبي وشرائها بين المصارف الحكومية والهيئات العامة الأخرى.

ويبدو ان الحكومة السورية باتخاذها قرار توحيد سعر الصرف وليس التعويم، تريد الانتقال من حال تعدد الاسعار الى توحيدها بشكل تدريجي من دون حصول قفزات تؤثر في الاسعار.

وجاء في نص القرار الاخير ان المصرف المركزي والمصرف التجاري سيقومان ببيع القطع الاجنبي للمبالغ المخصصة من ايرادات النفط بسعر الصرف الحسابي للدولار الاميركي وهو ٢٣ ليرة للعمليات التي تشمل صرف قيمة الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة، وهي تسديدات اقساط القروض والتسهيلات الائتمانية وفق جدول هيئة تخطيط الدولة بالتنسيق بين وزارتي الاقتصاد والمال والمصرف المركزي.

وفي النص ايضاً، انه سيطبق ايضاً في «مستوردات المواد التموينية الاساسية المدعومة» من قبل الحكومة من دون ان يؤثر في اسعارها في السوق، وفي الاتفاق الاستثماري على اعتمادات المشاريع الاستثمارية الممولة بالقطع الاجنبي من مصادر محلية. إلا ان القرار لن يشمل الاقساط والفوائد الناجمة من اتفاقات الدفع والترتيبات المصرفية.

● نقرأ في بيان صادر عن الشركة السورية - السعودية لانتاج الاسمنت الاسود، وهي شركة مساهمة مغفلة، انها ستطرح اسهمها للاكتتاب العام في مصر والسعودية وبقية دول الخليج الاخرى في منتصف الشهر الحالي.

ونسب البيان الى المستشار القانوني سامح محمد تويان قوله ان العرض سيستمر لمدة شهرين وتوقع «ان يشهد اقبالاً كبيراً من المساهمين على اسهم الشركة».

وكانت الشركة قد طرحت اسهمها للاكتتاب العام في السوقين السورية واللبنانية في كانون الثاني/ يناير الماضي.

وقال البيان ايضاً ان الشركة وقعت عقداً بقيمة ١٤٠ مليون دولار مع الشركة الدنمركية «اف ال سميدث» لتزويد وتركيب معدات ومكائن تشغيل المصنع الذي سيقام بالقرب من مدينة حماة.

اسرائيل

٧٥٠ مليون دولار بفضل ضمانات القروض الاميركية

■ طرحت الخزانة الاسرائيلية سندات قيمتها ٧٥٠ مليون دولار بتكلفة اجمالية نسبتها ٦,٣٦ في المائة بموجب برنامج ضمانات القروض الاميركي.

وتلعب «مؤسسة ليمان برانرز» التي عرضت اقل سعر بين البنوك التي شاركت في الاصدار المغلق، دور ضامن الاكتتاب.

ويزيد عرض المؤسسة ٠,٢٢ في المائة عن المبلغ المقابل على السندات الحكومية الاميركية التي تقدم فائدة قدرها ٦,١٤ في المائة.

واصدار السندات الاخير هو السابع من نوعه منذ طرح اول اصدار في آذار/ مارس سنة ١٩٩٣.

وهذا هو الاصدار الاول في السنة التي بدأت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ وقد تطرح اسرائيل سندات بقيمة ١,٩٤ مليار دولار هذا العام.

ويمكن لاسرائيل بموجب برنامج ضمانات القروض ومدته ست سنوات ان تجمع ما يصل الى عشرة مليارات دولار حصلت حتى الآن على ٥,٧٥ مليار دولار منها.

على صعيد آخر توقع «بنك ليئومي»، وهو ثاني اكبر بنوك اسرائيل في تقرير صادر عنه «أن يستمر النمو الاقتصادي في ١٩٩٦ للسنة السابعة على التوالي. وان يرتفع اجمالي الناتج المحلي خمسة في المائة وان يزيد انتاج قطاع الاعمال بنحو ستة في المائة».

وتشير التقديرات الى ان اجمالي الناتج المحلي سجل نمواً بنسبة ٦,٩ في المائة في سنة ١٩٩٥ في حين زاد انتاج قطاع الاعمال بنسبة ٨,٣ في المائة.

وقال التقرير «سيستمر قطاع السياحة في النمو كما حدث في ١٩٩٥ في حين سيتسع القطاع الصناعي لكن بمعدل ابطأ».

وتوقع «بنك ليئومي» ان يزيد معدل البطالة زيادة طفيفة في ١٩٩٦ ليصل الى ٦,٥ في المائة بالمقارنة مع ٦,٣ في المائة في ١٩٩٥.

واشار الى ان الصادرات ستزيد بنسبة عشرة في المائة مقارنة مع ٨,٦ في المائة في سنة ١٩٩٥ وان تزيد الواردات بنسبة سبعة في المائة بالمقارنة مع ٩,١ في المائة في السنة الماضية.

وقال البنك ان الاستهلاك الخاص سيزيد بنسبة ستة في المائة في ١٩٩٦ انخفاضاً من ٧,١ في المائة في ١٩٩٥. وتوقع البنك ان يفقد الشاقل سبعة في المائة مقابل سلة من العملات الاجنبية الرئيسية مقارنة مع انخفاض بنسبة ٦,٣ في المائة في ١٩٩٥!

العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦

Issue 5.Vol. 3 February 1996. 6

اليمن

مع بدء تنفيذ مرحلة التصحيح الاقتصادي الثانية

توقعات بإنخفاض التضخم وتحسن الاقتصاد المعتل خلال ١٩٩٦

■ يكاد المحللون الاقتصاديون، الذين سبق لهم ان عاينوا اعتلال الاقتصاد اليمني، يجمعون على ان تحسناً ملموساً وفعلياً قد يطرأ على الاقتصاد المختل خلال ١٩٩٦ شريطة ان تلتزم حكومة الرئيس علي عبد الله صالح بالاجراءات الاقتصادية والنقدية التي اعلنت عنها للتصحيح ونقل الاقتصاد من حال الاعتلال الى طور النقاهة.

ويجمع هؤلاء على أنه من المنتظر ان معدل التضخم المرتفع البالغ ٧٠ الى ٨٠ في المائة الى مستويات متدنية في حدود تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة الى جانب توقع المزيد من الاستقرار النسبي في سعر صرف الريال اليمني في مدى مقبول بين ١٣٠ و١٥٠ ريالاً للدولار الواحد في سوق النقد الموازية.

ويفسر المحللون توقعاتهم باستبدال الآليات التضخمية لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة وترشيد الانفاق وظهور الاثار الايجابية لامتصاص السيولة النقدية عبر رفع هيكل الفوائد في النظام المصرفي وإصدار اذون الخزانة وسندات الدين العام فضلاً عن التوجه الانمائي لبعض مكونات الانفاق العام والخاص.

وكانت صنعاء قد أعلنت رسمياً الجزء الثاني من برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدأت مرحلته الاولى مطلع اذار/ مارس ١٩٩٥.

ويهدف الجزء الثاني من التصحيح الاقتصادي الى تنمية الموارد بتصحيح اسعار بعض السلع والمنافع العامة لتقترب نسبياً من اسعارها وكلفتها الحقيقية. كما يتوقع البدء في استخدام اليات اقتصادية جديدة لمعالجة الاختلالات الهيكلية العامة كاستخدام اذون الخزينة مصدراً اساسياً لتمويل عجز الموازنة العامة عوضاً عن الاصدار النقدي الجديد كما تأمل الحكومة ان تتجاوز ذلك الى تمويل الاستثمارات الانمائية العامة لتشكل نواة لقيام سوق للاوراق المالية في اليمن.

وكان صندوق النقد الدولي و«البنك الدولي» توصلا مع اليمن نهاية سنة ١٩٩٥ الى اتفاقات يقدمان بموجبها نحو ١.٥ مليار دولار كقروض ومنح لدعم سياسات الاصلاح الاقتصادي في اليمن.

وكان المصرف المركزي رفع سعر الفائدة على الودائع المختلفة الآجال من سبعة في المائة الى ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة لدى الجمهور وتحويلها من الاستخدام في المضاربة العقارية والنقدية الى تمويل الاستثمارات الانمائية.

ويعاني الاقتصاد اليمني خللاً واضحاً يتمثل في زيادة الاستهلاك قياساً الى الانتاج مما افرز اختلالات في حساب الادخار والاستثمار المحلي السالب، كما برزت اختلالات قطاعية خانقة تمثلت في سلسلة من العجوزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وولد هذا الوضع تضخماً جامحاً تراوح معدله في السنوات الماضية بين ٨٠ الى ١٠٥ في المائة.

وتتفشى البطالة حالياً بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة في اليمن في الوقت الذي يزداد فيه معدل النمو السنوي للسكان بنسبة ٣,٧ في المائة.

وشهدت العملة اليمنية تدهوراً بلغ اقصاه منتصف ١٩٩٥، اذ ناهز سعر الدولار الواحد في السوق الموازية ١٦٠ ريالاً، الامر الذي اضطر الحكومة اليمنية للمرة الاولى الى تنفيذ سياسات اقتصادية مهمة تضمنت اجراءات للحد من عجز الموازنة وتخفيض النفقات الحكومية.

ويشير المحللون الاقتصاديون الى ان حجم العجز الذي كان متوقعاً في موازنة ١٩٩٥ تراوح بين ٦٠ و٧٠ مليار ريال. لكن تم تقليصه الى ٣٠ مليار ريال. كما اتخذت تدابير لتصحيح اسعار بعض السلع والمنافع العامة والتعريفات الجمركية على بعض الواردات وترشيد استهلاك بعض السلع الكمالية، وركز البرنامج على تحويل بعض الموارد للتمويل الانمائي بدلاً من الاستهلاكي، فتم رصد مبلغ مليار ريال لمشاريع الطرق والمرافق والمشروعات الحيوية ومبلغ ثلاثة مليارات ريال للاقراض الانمائي الميسر عبر المصارف القطاعية المتخصصة في مجال الاسكان والزراعة والصناعة.

وترافق ذلك مع تيسير الاجراءات الاداريةوالقانونية لتحفيز الاستثمارات المحلية والعربية والدولية التي بدأت بالفعل تسهم في قطاعات التعدين والنفط والغاز الطبيعي بوجه خاص وكذلك في المنطقة الحرة في عدن التي اعلنت في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ مما يعكس توجهاً عاماً لدى الدولة يسمح للقطاع الخاص بتبوء النشاط الاقتصادي.

وخلال سنة ١٩٩٥ بدا ملفتاً للانتباه توجه عملي للدولة نحو تخصيص المشاريع الحكومية من خلال اليات منظمة ولجان تستعين بالخبرة الاجنبية ووصل عدد المنشآت الخاضعة حالياً للتخصيص الى ١٤٤ مؤسسة زراعية وسياحية وصناعية، كما انتهجت الدولة سياسة الاقتصاد الحر عبر تحرير التجارة الخارجية وتحرير تداول النقد الاجنبي وتقليص الاستثمارات العامة في القطاعات الانتاجية المباشرة وحصرها في الهياكل الاساسية الحيوية مثل التعليم والصحة.

سلطنة عُمان

مصنع لانتاج «رقائق التمر» الى جانب الدبس والعصير

قبل النفط كان التمر وعُمان... الى التمر تعود

■ قبل النفط كان التمر، ضمن الواحات الصحراوية في شبه الجزيرة العربية الى وادي النيل الخصب قام العرب بزراعة أشجار النخيل منذ اقدم العصور.

فالتمر الذي يوفر على الفور ودونما اي اعداد كميات كبيرة من السكر والمواد المغذية الاخرى، والذي لا تحتاج اشجاره التي تعمر طويلاً الى الكثير من الجهود لضمان ثمرها، كان يشكل بالنسبة الى العرب الغذاء السريع سهل التناول والتخزين.

وتتضح اهمية النخيل في تاريخ العرب في نوع من التقديس له حيث ورد ذكره اكثر من مرة في القرآن وفي الاحاديث النبوية. الا ان الاهمية الاقتصادية والغذائية للتمر تراجعت مع اكتشاف النفط وخصوصاً في دول الجزيرة العربية.

ولكن مع اتجاه هذه الدول الى تنويع مصادر دخلها وتقليل اعتماد اقتصاداتها على النفط بدأت تسعى الى تعزيز صناعاتها الغذائية باستعمال تقنيات حديثة للزراعة وتصنيع المنتوجات الزراعية.

وهذا يعني، ضمن اشياء اخرى، العودة الى الاهتمام باشجار النخيل والتمر، ويتضح هذا بقوة في سلطنة عمان التي كان التمر اهم صادراتها في الماضي وهو الان اكبر منتوج زراعي لها. فالنخل في سلطنة قابوس بن سعيد هو شجرة الحياة، ومما يجري في أرياف السلطنة منذ فترة طويلة يتضح ان العمانيين يأخذون موضوع النخيل والتمر بجدية هذه الايام.

فوزارة الزراعة بالسلطنة لديها دائرة مستقلة وذات امكانيات جيدة لابحاث النخيل. وقامت الدائرة بالتعاقد مع خبراء عالميين في زراعة النخيل لتأصيل اشجار ذات نوعية عالية.

وفي منطقة صناعية قريبة من مسقط العاصمة هناك مصنع جديد قد يكون الاول من نوعه في العالم ينتج الى جانب دبس التمر، (العصير الكثيف للتمر)، رقائق التمر الشبيهة برقائق القمح (كورن فليكس) التي يتم تناولها في الغرب للفطور.

يقول روبرت مارشال، وهو مهندس اسكتلندي اشرف على بناء المصنع، ان الابحاث التي قام بها او طلب من الخبراء القيام بها اظهرت ان هناك ٩٢ استعمالاً محتملاً للتمر بما في ذلك استخلاص الخل منه وتصنيع صلصات وكحول واستعمال نواته الصلبة بعد تحميصها كبديل للقهوة لا يحتوي على مادة الكافيين المنبهة.

ويضيف المهندس الاسكتلندي الذي تمكن في السابق من اختراع عربات خاصة لنقل الفضلات الضارة بصحة الانسان، ان التمر نوع مدهش من الفاكهة يمكن ان تكون له استعمالات كثيرة. وقد عرف العرب قديماً الكثير عن خصائص التمر، وقبائل البدو العربية يمكنها اذا اقتضت الظروف ان تعيش اشهراً طويلة على التمر وحده الى جانب الماء طبعاً.

وفي عمان تحتل اشجار النخيل حوالي ٦٠٪ من الاراضي المزروعة في السلطنة. وتنتشر مناطق زراعته في المناطق الساحلية الخصبة وكذلك في الواحات الصحراوية.

والتمور العمانية في القرن التاسع عشر كان يزداد الطلب عليها من الهند الى اميركا مما جعلها تحتل المركز الاول في صادرات البلاد لعشرات السنين. لكن هذا الوضع تغير مع اكتشاف النفط.

ففي السبعينات والثمانينات التي شهدت حالة الوفرة النفطية هجر اكثر مزارعي النخيل مزارعهم واتجهوا الى الوظائف الحكومية المريحة وذات الدخل المضمون. وفي تلك السنوات كانوا كثيراً ما يتركون التمر يتعفن على اشجاره او على الارض.

كما ان الافراط في ضخ المياه العذبة من المصادر الجوفية ادى الى ارتفاع نسبة ملوحتها مما سبب اضراراً بمزارع النخيل. وترافق ذلك مع استمرار اعتماد المزارعين على طرائق تقليدية في الزراعة لا تحقق انتاجاً عالياً وتقتضي عملاً كثيراً. لذلك فلقد بات على هؤلاء المزارعين تحسين معداتهم وتقنياتهم الزراعية من اجل تحسين نوعية التمور التي ينتجونها.

غير ان ذلك لا يثبط عزيمة روبرت مارشال المصر على انجاح مشروعه لانتاج «رقائق التمر» والذي يقول انه سيصنع للتمر ما صنعه الاميركي «كارفر» للفستق حيث جعل منه سلعة شعبية لها استخدامات عديدة جداً.

وحالياً فان مصنعه يقوم بانتاج منتوجين فقط هما دبس التمر ورقائقه، لكنه يخطط لبدء انتاج منتوجات اخرى من التمر على الرغم من عدم استعداده حالياً الكشف عن مخططاته ويكتفي بالقول انه سيفتح مصانع لرقائق التمر في عشر دول عربية منتجة، ويضيف :«هذه المصانع ستكون في يوم من الايام ناجحة مثل حقول النفط».

ايران

بعدالتفاؤل بكبح جماح التدهور الاقتصادي

التضخم يرتفع ومعدل النمو يتراجع والانتاج الصناعي عليل

■ المراقبون الاقتصاديون الذين هم على شأو ودراية بشؤون البيت الايراني، يتوقعون ان تواجه حكومة علي اكبر هاشمي رفسنجاني، مزيداً من الاضطرابات قبيل الانتخابات التشريعية المقررة في آذار/ مارس المقبل، ستزيد من أزمات الاقتصاد العليل منذ سنوات ثلاث والمتمثلة بالتضخم وتراجع الانتاج الصناعي وانخفاض معدل النمو.

ويستند المراقبون في تحليلاتهم الى ارتفاع معدل التضخم بشكل مخيف في الشهرين الماضيين بعدما تمكنت الحكومة من لجم جماحه في الصيف الماضي من خلال تجميد اسعار صرف العملات الصعبة.

فقد سجلت اسعار عدد من السلع الغذائية ارتفاعاً تراوح بين عشرة و٢٠٪ منذ كانون الاول/ ديسمبر الماضي مما اثار انتقادات شديدة في وسائل الاعلام ومجلس الشورى (البرلمان) قبل اسابيع من الانتخابات التشريعية.

واعترف وزير الزراعة عيسى كالانتاري بان ارتفاع سعر الارزالذي يعتبر الغذاء الاساسي للشعب الايراني «لم يعد يحتمل».

ونقلت جريدة «ابرار» ارقاماً نشرها المصرف المركزي الايراني تشير الى بلوغ معدل التضخم نسبة ٦٤٪ للاشهر التسعة الاولى من السنة الايرانية من (آذار/ مارس الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥).

غير ان عدداً من الخبراء الايرانيين والاجانب اعتبروا ان المعدل الفعلي للتضخم اعلى من ذلك بكثير وقد يتجاوز نسبة ١٠٠٪ هذه السنة.

واكد رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الادارية محمد باقر بهرمي، هذه التوقعات المتشائمة بالقول ان «القدرة الشرائية للموظفين ستتراجع الى النصف هذا العام».

وفي موازاة ذلك تراجع الانتاج الصناعي الى حد كبير في الاشهر القليلة الماضية ايضاً، بسبب القيود المتشددة التي فرضتها الحكومة على الواردات من اجل توفير العملات الصعبة لتسديد الديون على المجالين القصير والمتوسط البالغة قيمتها ٣٠ مليار دولار تقريباً. ولم تنشر السلطات بعد اي ارقام اكيدة في هذا المجال، الا ان الصحف الايرانية تعكف منذ اشهر عدة على نشر نداءات يوجهها صناعيون للحصول على مساعدة او تتحدث عن المشكلات التي تواجهها بعض المؤسسات التي تعمل بنسبة عشرة او ٢٠٪ فقط من قدرتها، التي اصبح بعضها مهدداً بالاغلاق بسبب النقص في المواد الاولية وقطع الغيار المستوردة. ونجم عن هذه الازمة الصناعية تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز نسبة ٢٪ سنة ١٩٩٥ - مقابل ٤,٥٪ سنة ١٩٩٤ و١٢٪ سنة ١٩٩١ - استناداً الى الارقام التي اعطاها المصرف المركزي اخيراً الى بعض الخبراء الاجانب.

وفي سياق هذه الاوضاع المتازمة لا تتوقع السلطات النقدية اي انتعاش اقتصادي في سنة ١٩٩٦ التي تعتبر سنة حاسمة بالنسبة الى الاقتصاد الايراني اذ يتعين على السلطات تسديد الجزء الاكبر من ديونها التي اعيدت جدولتها منذ سنتين بناء على اتفاقات موقعة مع الجهات الاجنبية الدائنة. وقال خبير اوروبي في بروكسيل انه: «سيتوجب على ايران خلال السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ وهما الاصعب من الناحية المالية، دفع ثلاثة الى اربعة مليارات دولار اضافية عن سنة ١٩٩٤ لخدمة ديونها».

لكن قيمة الصادرات النفطية المتوقعة لن تتجاوز في احسن الاحوال مستواها لسنة ١٩٩٥ - اي حوالي ١٥,٥ مليار دولار - فيما تواصل الصادرات غير النفطية تدهورها بسبب سياسة تجميد اسعار الصرف على العملة الصعبة التي تعتمدها الحكومة منذ ثمانية اشهر في محاولة للجم التضخم وايقاف ارتفاعه الخطير. وقرأنا في «ايران نيوز» كلاماً لغرينالي دوري نجف ابادي، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس الشورى (البرلمان) بان قيمة الصادارت غير النفطية لن تتجاوز ٣,٨ مليارات دولار خلال سنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ مقابل ٤,٥مليارات دولار سنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

السعودية

الجهل باللغة الانكليزية يسبب مشاكل لوزارة الهاتف

١٧٠ ألفاً ينتظرون الحرارة في هواتفهم النقالة

■ تتلقى مراكز استعلامات الهاتف النقال في مدن الرياض وجدة والدمام مئات الاتصالات التي يستفسر اصحابها عن مواعيد وصول الحرارة الى هواتفهم.

إلا ان وزارة البرق والبريد والهاتف، تبدو غير قادرة على تلبية طلبات ١٧٠ الف مشترك بالسرعة التي يطلبها هؤلاء، وكانت الوزارة بدأت في منتصف الشهر الماضي في ايصال الحرارة الى هواتف المشتركين فحصل على الخدمة الف مشترك في حين تصل الحرارة منذ اليوم الثاني الى ٢٥٠٠ مشترك يومياً، في الوقت الذي يستمر توزيع ارقام الاشتراك على طالبي الخدمة الذين كانوا تقدموا بطلباتهم، عبر عدد من المصارف السعودية وفقاً لأولوية التقدم بالطلبات.

إلا ان اختيار بداية شهر رمضان، حيث تكثر الاتصالات الهاتفية حفز الكثيرين من الذين لم يتلقوا الخدمة على الاستفسار عن موعد الحصول عليها.

وتتلقى مراكز الاستعلامات (٩٠٢) مئات الاتصالات من اشخاص يستفسرون عن موعد تشغيل اجهزتهم غير ان مصدراً في الهاتف السعودي لفت الى ن اكثر الاتصالات تنصب حول طريقة تشغيل الجهاز (وعزا المسؤول ذلك الى جهل الكثيرين باللغة الانكليزية وعدم معرفة الفرق بين الرقم السري ورقم المفتاح، مشيراً الى ان الاجهزة المسوّقة في المملكة تعتمد اللغة الانكليزية).

وكان وكيل وزارة البرق والبريد والهاتف المكلف المهندس عبد الرحمن الفهيد توقع في تصريحات صحافية اخيرة استمرار مواجهة المشتركين مشاكل التشويش والانقطاع المفاجيء ستة اشهر قبل ان تتم السيطرة على الوضع بعد اكتمال نصف ابراج التقوية، اذ خصص للرياض وحدها ٧٥ برجاً تم نصب ٧٤ منها.

ويتولى مكتب المبيعات توزيع الارقام على المشتركين وفقاً لأولوية تقدمهم بطلباتهم عبر المصارف السعودية، ويعطى كل مشترك شريحة الكترونية صغيرة او بطاقة كبيرة تحمل الرقم السري للجهاز. ودافع مصدر في الهاتف السعودي عن اتهامات بأن موظفي الوزارة يتعمدون توزيع الشرائح الصغيرةالتي تستخدمها اجهزة بعينها وحجب البطاقات التي تستخدمها اجهزة اخرى.

وكان مصدر في «موتورولا» اشار الى ذلك في حين قال احد الموظفين ان المشتركين يحددون خياراتهم وفقاً للاجهزة التي تستخدم الشرائح الصغيرة الى السوق السعودية.

ويذكر ان الوزارة كانت حددت تسعيرة موحدة لخدمة الهاتف النقال تتوافق والهواتف السيارة، اذ تقرر ان تكون بمعدل ريال وستين هللة للدقيقة الواحدة في اوقات الذروة وتنخفض الى ريال وعشرين هللة بعد العاشرة ليلاً وحتى الثامنة صباحاً يومياً اضافة الى يومي الخميس والجمعة كاملين. ومن المتوقع ان تؤدي هذه التسعيرة عاجلاً الى المطالبة بالغائها ومساواة مكالمات الهاتف النقال بالهاتف الثابت خصوصاً بعد تلقي المشتركين اول الفواتير التي ستوزع شهرياً بدلاً من نظام الفاتورة الفصلية كل ثلاثة اشهر للذين يستخدمون الهاتف الثابت.

مؤتمرات

مؤتمر التأثير الاقتصادي للاصلاحات الاقتصادية

انعكاسات سلبية للسياسات التصحيحية

■ في مؤتمر «التأثير الاقتصادي للاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية»، الذي نظمه «صندوق النقد العربي»، (انعقد في ابوظبي في الشهر الماضي)، طالبت الاوراق المقدمة الى المؤتمرين الحكومات العربية باتخاذ اجراءات للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية لهذه الاصلاحات، فبرامج اعادة الهيكلية الاقتصادية ستضر بالتأكيد بمستويات المعيشة وتفاقم البطالة على المدى القصير.

ففي رأي جاسم المناعي، مدير «صندوق النقد العربي»، العام ان «التجارب اثبتت ان سياسات واجراءات الاصلاح الاقتصادي يترتب عليها تكلفة اجتماعية قد تكون مرتفعة في بعض الحالات على الاقل خلال المرحلة الانتقالية وقبل ظهور النتائج الايجابية المتوقعة».

واضاف المناعي يقول «ان السياسات الرامية الى استعادة الاستقرار الاقتصادي قد تنجم عنها آثار انكماشية وتخفيض في الدخول الحقيقية ومستويات الاستهلاك في المدى القصير في حين قد يؤدي تخصيص بعض المؤسسات العامة الى الاستغناء عن بعض العاملين.

ومضى يقول ان «دراسة وتقويم الآثار الاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي ومن ثم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف وطأة الآثار السلبية على الفئات المتضررة من شأنها توفير مصداقية اكبر ودعم اوضح لجهود التصحيح واستمراريتها بشكل مقبول».

وكان عدد من الدول العربية ومن بينها اكثر من دولة تنتمي الى مجلس التعاون الخليجي، قد باشر اصلاحات لترشيد الاداء الاقتصادي ومعالجة مشكلاته وخصوصاً معدلات النمو المنخفضة والبطالة والتضخم والعجز في الميزانية وميزان المدفوعات وتراكم الدين العام.

وقد عزا الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر هذه المشكلات بشكل اساسي الى ضعف السياسات الاقتصادية واساءة استخدام المال العام وسيطرة الحكومات على الاقتصاد لعقود طويلة.

وتشمل الاصلاحات نقل بعض المؤسسات العامة الى القطاع الخاص وتحسين قوانين الاستثمار وتطوير الاسواق المالية وايجاد حوافز لتشجيع القطاع الخاص.

ونال هذا التوجه اجماعاً في السنوات القليلة الماضية بعدما قامت دول الخليج النفطية بتخفيض حاد للمساعدات المالية المقدمة الى الاعضاء الاخرين في «جامعة الدول العربية»، بسبب التدني الكبير في اسعار النفط ومع انخفاض العائدات النفطية اضطرت دول الخليج ايضاً الى تبني برامجها الاصلاحية التي تركز على ترشيد الانفاق.

وسجل العديد من الدول العربية نتائج ايجابية لهذه الاصلاحات مع انخفاض العجز في ميزانياتها وارتفاع الناتج المحلي العام.

وتظهر ارقام رسمية للفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣ ان اجمالي العجز في الميزانيات العربية انخفض من ٦٨,١ مليار دولار الى ٤٠,٩ مليار دولار في حين ارتفع اجمالي الناتج المحلي العام من ٤٣٨,٨ مليار دولار الى ٥٠٧,٦ مليارات دولار. لكن الاصلاحات سرعان ما تباطأت في حين بقي بعض الدول على تردده في مباشرة مثل هذه البرامج.

ويرى الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر ان بعض الدول العربية سجل عجزاً اقل في الميزانية وميزان المدفوعات واستقراراً في سعر صرف العملة الوطنية وتحسناً في قوانين حماية الاستثمار وحوافزه.

لكن مهما كانت هذه النتائج فلا بد من التساؤل عما تم على صعيد تحسين مستوى المعيشة وعلى صعيد الصحة والتعليم والدخل وخصوصاً على صعيد توفير فرص العمل لاعداد متزايدة من العاطلين.

واعتبر هؤلاء ان هذه الجوانب تشكل اهم التحديات الاساسية التي تواجه واضعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية التي شرعت في سياسات التصحيح، وقد تفسر الى حد ما التردد والبطء النسبي في تنفيذ بعض اجراءات التصحيح المهمة مثل تخصيص المؤسسات العامة.

احمد الطاير، وزير الدولة الاماراتي للشؤون المالية والصناعة، عقب على اعمال المؤتمر مؤكداً ان دول الخليج ستبقي على مساعداتها الى الدول العربية الاخرى على الرغم من انخفاض عائداتها، ودعا الدول الصناعية الى زيادة تقديماتها لمساعدة العرب على المضي قدماً في الاصلاحات.

وقال احمد الطاير ان «التصحيح الاقتصادي امر لا يمكن تفاديه. وليس من الحكمة الاستمرار في تأجيله لان السماح بتراكم الاختلالات المالية واوجه القصور الهيكلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتفاقم الازمات سيزيد من صعوبة معالجتها في المستقبل».

وختم قائلاً «بما ان الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية هو تحسين ورفع مستويات المعيشة للسكان فمن الضروري التعرف على الآثار المترتبة على سياسات واجراءات التصحيح ودراستها سعياً للتخفيف ما امكن على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض».

الكويت

تقرير «مؤسسة مودي» الاميركية للتصنيف الائتماني:

الكويت أعلى مرتبة والسعودية تلي عمان في الجدارة

■ لا شيء يزعج اي مسؤول في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست، سوى التحدث او اعطاء اي معلومات حول نقص السيولة في دولته.

فتلك مسألة تدخل في خانة الاسرار التي يجب التكتم عليها، وتجنب الحديث فيها. وحتى عندما يكتب اي صحافي متسائلاً عن الجدارة الائتمانية لأي دولة من دول مجلس التعاون يعتبر ذلك تدخلاً في شؤون لا تعني الصحافي ولا مطبوعته.

إلا انه بين الحين والآخر، يصدر عن المؤسسات الدولية للتصنيف تقارير مسهبة تتناول جدارة الدول الخليجية الائتمانية، الامر الذي يزعج بالطبع اولي الامر واصحاب القرار في تلك الدول.

من التقارير الصادرة اخيراً، تقرير «مؤسسة مودي» الاميركية الدولية لتقويم الجدارة الائتمانية، التي حصلت على ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من الحكومات الخليجية المعنية.

وقيام المؤسسة الاميركية المرموقة في عالم الاعمال بعمليات التقويم جاء بسبب تزايد طلب زبائنها على معلومات حول الجدارة الائتمانية للمصارف والشركات الخليجية، كما ان له علاقة بالمنافسة بين مؤسسات التصنيف التي تريد ان توفر لزبائنها ادق المعلومات عن شركائهم المحتملين.

ومن الناحية التقنية فان ما قامت به المؤسسة الاميركية هو تقويم للجدارة الائتمانية للادوات المالية التي تصدرها المؤسسات الحكومية كسندات الخزينة، الا ان ذلك ينسحب بالنتيجة على قدرة حكومات هذه الدول على الوفاء بديونها الخارجية.

وحسب تقرير المؤسسة فان دولة الكويت حظيت بتقويم Baa1 وذلك اعتماداً على ان ميزان حسابها الجاري ايجابي ويحقق فائضاً وذلك بفضل عوائد استثماراتها الخارجية التي تقلل من اثر العجز المالي للموازنة الحكومية.

اما السعودية فقد حصلت على تصنيف بدرجة Baa3 اي بعد عمان التي حصلت على درجة Baa2.

ومما يذكر ان «مؤسسة مودي» بدأت فقط في السنة الماضية تبدي اهتماماً بمنطقة الشرق الاوسط التي كانت تقع في دائرة اهتمام وكالة «كابيتال انتلجينس» ومقرها قبرص. وقد اقامت «مودي» مكتباً اقليمياً في قبرص لهذا الغرض.

واضافة الى هاتين الوكالتين قامت وكالة IBCA البريطانية بالدخول الى مشروع مشترك مع مؤسسة التمويل العالمية وصندوق النقد العربي للاستثمار في وكالات تقويم محلية في كل من تونس ومصر والاردن ولبنان وذلك بهدف تقويم هذه الدول ومؤسساتها المالية الخاصة.

وفي مواجهة تكاثر عدد وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية عملت بعض الحكومات العربية على الاستفادة من تناقضات تقييماتها.

ومثال على ذلك، حسبما قال مصرفيون عرب، رفضت الكويت عرضاً تقدمت به «مؤسسة مودي لتقويمها». لكنها غيرت موقفها فيما بعد واتاحت للمؤسسة الاميركية الحصول على بعض المعلومات اللازمة لعملها غير انها قامت في الوقت ذاته بفتح دفاترها للوكالة البريطانية IBCA واصدرت الوكالة البريطانية تقويمها وكان اعلى بدرجتين من التقويم الذي اصدرته «مودي».

وحول ذلك قالت صحيفة «الفايننشال تايمز» انه لو كان تقويم الوكالة البريطانية مدفوع الاجر غير ايجابي فان الكويت كانت ستتجاهله.

المغرب

استعداداً لمواجهة مصاعب الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي»

ممارسات قطاع الاعمال تلي النظام الاداري تحديثاً

■ بعد ان توصلت المملكة المغربية على اثر مفاوضات شاقة استمرت سنتين، الى اتفاق شراكة تجاري مع الاتحاد الاوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، فان التحدي الكبير الذي يواجه حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي يكمن في تحديث ممارسات قطاع الاعمال والنظام الاداري للحكومة ليبدأ الاقتصاد في تحقيق فوائدعملية من تقلص العوائق التجارية بينه وبين الشركاء الاوروبيين.

خلال السنوات الماضية نجح المغرب في ايجاد حالة في الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (الماكرو). غير ان القحط الناجم عن قلة الامطار اخفى الكثير من مظاهر هذا النجاح. فخلال الثلاث سنوات الماضية عانى المغرب من اشد حالات الجفاف قسوة في تاريخه المعاصر. كما انخفضت عائدات السياحة والتحويلات المالية التي يرسلها المغتربون الى اهلهم في البلاد وتقلصت الاستثمارات الاجنبية.

وهذه المصادر الثلاثة (السياحة والتحويلات والاستثمارات الاجنبية) كانت بمثابة المحركات الرئيسية للاقتصاد.

وبعد النمو القوي الذي شهده الاقتصاد، وتقدره الحكومة بـ ١١,٥٪ خلال سنة ١٩٩٤ فان الحكومة تقدر ان تكون حصيلة سنة ١٩٩٥ قد تراجعت بنسبة ٥٪ من اجمالي الناتج القومي.

فالمحاصيل الزراعية انخفضت بحوالي النصف، ومعدل التضخم ارتفع ولكن ليس بارقام عالية مثل التي كانت في اوائل الثمانينات، وكذلك ارتفع عجز الميزانية الحكومية.

وتظهر آثار الجفاف على الاقتصاد مدى اعتماده على الزراعة التي يعمل فيها حوالي نصف السكان العاملين على الرغم من انها لا تولد سوى ما بين ١٣٪ و١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي.

والاتفاق مع الاتحاد الاوروبي والذي يتضمن تقديم مساعدات مالية منه الى الاقتصاد المغربي المعتل تم التوصل اليه تحت ضغط الحاجة الى انفراج قبل انعقاد مؤتمر برشلونة في اسبانيا في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ والذي شهد توقيع اتفاقات بين الاتحاد الاوروبي و١٢ دولة متوسطية غير اوروبية يقضي بانشاء منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي تشمل هذه الدول والاتحاد.

وبموجب اتفاق الشراكة المغربي - الاوروبي سيتم خلال ١٢ سنة ازالة كل قيود الرسوم (التعريفات الجمركية) المغربية على الواردات الصناعية الاوروبية. ومقابل ذلك سيحصل المغرب على مساعدات مالية وستتمكن سلعه الصناعية من الوصول بسهولة الى الاسواق الاوروبية.

غير ان دوائر الاعمال المغربية لم تخف امام «الميزان» خشيتها من ان تكونَ عملية ازالة الحواجز على الواردات الصناعية الاوروبية سريعة بحيث تؤثر على انتاج البلاد الصناعي المحلي، في حين يشكو المزارعون من ان الاتفاق لا يفتح الاسواق الاوروبية بالقدر الكافي امام صادراتهم.

وحالياً فان المغاربة يرون التحديات المباشرة اكثر مما يرون الفوائد المتوقعة للاتفاق مع اوروبا على المدى الطويل. وفي ايلول/ سبتمبر الماضي قدم البنك الدولي، بناء على طلب من الملك الحسن الثاني، حصيلة دراسة عن وضع الاقتصاد المغربي جاء فيها ان متوسط معدل النمو السنوي بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٤ والبالغ ٤,٣٪ ليس كافياً لمجاراة ارتفاع عدد الباحثين عن عمل. يذكر ان عدد سكان المغرب تضاعف خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة الى ٢٨ مليون نسمة حالياً.

كما اشار تقرير «البنك الدولي» وقتها، الى انه وعلى الرغم من تحقيق هذا المعدل من النمو لم يتم تنويع الاقتصاد بالقدر الكافي. اما حالة الجفاف فقد ادت الى زيادة نسبة المواطنين الذين يعيشون «دون المستوى المقبول».

وعلى الرغم من ان ٢٠٪ من الانفاق الحكومي اي ما يساوي ٥,٨٪ من اجمالي الناتج المحلي، تم توجيهه نحو التعليم فان ٥١٪ من المغاربة يعتبرون من الاميين.

وانتقد التقرير الادارة وبطء عملية اتخاذ القرار وضعف تكيف القطاع العام، ودعا الى تحقيق نسبة نمو قدرها ٧٪ لضبط البطالة التي يبلغ معدلها العام ١٦٪ وترتفع بين الخريجين الشباب الى ضعف هذا الرقم.

وجاء في التقرير ان المغرب يحتاج الى مزيد من الادخار وزيادة الاستثمارات في البيئة التحتية واصلاح نظم سوق العمل والادارة واعطاء مزيد من الصلاحيات للمستويات الادنى في الادارة.

وانتقد التقرير حقيقة ان ٦٥٪ من الانفاق الحكومي، بعد الوفاء بمتطلبات خدمة الديون، يذهب لدفع اجور الموظفين.

وفي وقت مقارب لتوقيت نشر تقرير «البنك الدولي» تم نشر وثيقة حكومية مسربة حذرت من ان استمرار الاوضاع على ما هي عليه سيؤدي الى وصول نسبة البطالة الى ٢٧٪ عام ٢٠٠٢ واستنفاد احتياطيات البلاد من العملات الاجنبية. واحتوت الوثيقة على توصيات مثيرة للجدل تنادي بتقليص تدريجي للدعم والاعفاءات الضريبية وتجميد اجور الموظفين الحكوميين.

وقد تم نشر تقرير «البنك الدولي» والوثيقة بشكل علني ودار حولهما نقاش يقول مسؤولون كبار في حكومة الفيلالي ان الهدف منه لم يكن اطلاق نداء استغاثة بل تمهيد المجال امام احداث التغييرات المطلوبة بما في ذلك اتخاذ اجراءات تشقية.

وفي اعقاب نشر التقرير والوثيقة والنقاشات الحيوية التي تلت ذلك بدأ العمل على احداث تغييرات. فقد صدر قانون جديد لتشجيع الاستثمارات، وبدأ الاعداد لاصدار قوانين جديدة حول سوق العمل ونظام الشركات وتعزيز المنافسة. وحالياً يقوم مختصون بالبحث عن استيراتيجيات جديدة لتحسين ادارة قطاعي السياحة والخدمات مما سيمكن البلاد من تنويع مصادر دخلها وتقليص اعتمادها على الزراعة في توفير وظائف.

لكن السؤال الرئيسي هو: من الذي سيقوم باتخاذ القرارات باجراء الاصلاحات المطلوبة والاشراف على تنفيذها؟

وكان تقرير «البنك الدولي» قد تضمن فقرات تنقد التأخر في تنفيذ السياسات الحكومية وبطء عملية اتخاذ القرار. واظهرت الاحداث اللاحقة ان الحكومة تكون غير قادرة في احيان كثيرة على حل مسائل مهمة من دون تدخل شخصي من الملك الحسن الثاني بما في ذلك وضع استراتيجية للمفاوضات مع الاتحاد الاوروبي ومعالجة مصاعب التخصيص.

تونس

تقويم عال لجدارتها الائتمانية

تجمع مالي ضم ثلاثين مصرفاً يقرض تونس ٢٠٠ مليون دولار لخططها الانمائية

■ وقع النوري الزرقاطي وزير المال في لندن في خواتيم الشهر الماضي، اتفاقاً للحصول على قرض مشترك قيمته ٢٠٠ مليون دولار لتمويل خطط التنمية الاقتصادية التي تنفذها حكومة حامد القروي حتى سنة ٢٠٠٠ وينتظر ان يصل اجمالي كلفتها الى ملياري دولار.

وقال النوري الزرقاطي، ان تونس لا تستبعد امكانية العودة الى سوق السندات الدولية هذه السنة لتأمين تمويل لمشاريعها الاستثمارية في مجال البنية التحتية.

وتونس، بتوجيهات الرئيس زين العابدين بن علي تسعى بدأب على تنويع مصادر اقتراضها وربما تعود الى اسواق المال اليابانية اذا كانت هناك حاجة الى ذلك.

واشار الزرقاطي الى ان التفكير الاولي بالقرض، الذي وقع على وثائقه مع ممثلي تجمع مالي دولي يضم ٣٠ مصرفاً دولياً، كان في حدود المائة مليون دولار، غير ان الاقبال الذي لقيه مسعى تونس من جانب المصارف التي عرضت تقديم ١٠٠ مليون دولار، جعل الحكومة ترفع قيمة القرض الى ٢٠٠ مليون دولار.

ويستحق سداد القرض بعد خمس سنوات منها ثلاث سنوات فترة سماح. وسيزيد سعر الفائدة عليه بمقدار سبعة عشار نقطة مئوية عن سعر الاقراض بين المصارف في لندن (ليبور).

وسيتم استخدام القرض، لتمويل جزء من عجز الموازنة الحكومية لسنة ١٩٩٦ والذي تقرر في الشهر الماضي ان لا يتجاوز ٣٨٥ مليون دولار اي ما يساوي ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي للبلاد.

يذكر ان هذه هي المرة الاولى التي تتوجه فيها تونس الى سوق القروض الاوروبية منذ حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٢ عندما حصلت على قرض مشترك بقيمة ١١٠ ملايين دولار تولت تنظيمه «سيتي بانك» و«بي ان بي» و«ايه بي سي» و«سوسايتيه جنرال».

والقرض الجديد كسابقة قرض سيادي تضمنه الحكومة التونسية التي حصلت على تقويم عال لجدارتها الائتمانية من عدة وكالات تقويم دولية، وتونس هي الدولة اعربية الوحيدة التي حصلت على درجة +BBB لجدارتها الائتمانية. ولم تطالب ابداً باعادة جدولة ديونها، كما لم تتخلف عن سدادها.

وقد كلفت الحكومة التونسية مصرفاً «سنوا بانك» و«سوسايتيه جنرال» بتنظيم القرض الجديد.

وكانت الحكومة التونسية قد توجهت بدءاً من آذار/ مارس سنة ١٩٩٤ الى سوق السندات اليابانية (الساموراي). وطرحت منذ ذلك الحين عن طريق «البنك المركزي التونسي» اربعة اصدارات سندات بالين مجموع قيمتها ٨٩٠ مليون دولار كان آخر في ايلول/ سبتمبر الماضي.

ويحين سداد سندات ثلاث من الاصدارات بعد عشر سنوات من تاريخ بيعها في حين يحين سداد الرابع بعد خمس سنوات.

وقال النوري الزرقاطي في اجابة عن سؤال حول ما اذا كانت الحكومة ستسمح للمصارفالخاصة بالاقتراض من اسواق المال الدولية، انه تم تكليف مؤسسات دولية لتقويم الجدارة الائتمانية بتقويم عدد من الشركات التونسية الكبرى، وعلى ضوء ذلك سيتقرر لأي منها سيسمح بالاقتراض الخارجي.

واشار الوزير التونسي الى ان لدى بلاده تعهدات بمنحها ٣٠٠ مليون دولار مساعدات ومنحا خلال السنة المالية ١٩٩٦.

ويبلغ اجمالي ديون تونس الخارجية ٩ مليارات دولار اي ٥٣٪ من اجمالي الناتج الوطني. واكثر هذه الديون متوسطة وطويلة المدى (١٠ الى ١٥ سنة). وكان ٢٦٪ منها في نهاية سنة ١٩٩٤ مستحقاً لمنظمات اقراض دولية رسمية، في حين كان ٣٥٪ منها مستحقاً لدول اجنبية.

ولا تتعدى نسبة القروض الخارجية المستحقة على بنوك تجارية تونسية عشرة في المائة من مجموع القروض الخارجية. غير ان وزير المال قال ان الحكومة قد تسمح لها باللجوء الى الاسواق المال الدولية عندما تصبح بوضع يسمح لها بذلك.

وتبلغ اعباء خدمة الديون التونسية الخارجية ١٨٪ من عوائد الحكومة بالعملات الاجنبية، وهذه تعتبر نسبة معقولة وتقل بكثير عن اعباء دول مجاورة تصل النسبة ذاتها فيها الى الثلاثين في المائة.

وتبلغ احتياطيات البنك المركزي التونسي من العملات الاجنبية ١,٥٣ مليار دولار حسب آخر ارقام متوافرة عن نهاية ايلول/ سبتمبر في المائة.

يذكر ان تونس كانت اول دولة عربية توقع اتفاقية اقامة منطقة تجارة مشتركة مع «الاتحاد الاوروبي». وقد تم ذلك في تموز/ يوليو ١٩٩٥.

وتقضي الاتفاقية بان تزيل تونس بالتدريج كافة القيود والضرائب على وارداتها من دول «الاتحاد الاوروبي».

وقال الوزير النوري الزرقاطي انه بدءاً من سنة ١٩٨٧ عندما شرعت الحكومة بالتصحيح الاقتصادي، وعلى الرغم من تحرير اسعار عدد من السلع والخدمات، هبطت نسبة التضخم الى ٥٪ كمعدل سنوي مقابل ٨٪ من النصف الاول من الثمانينات. كما هبط عجز الموازنة من ٦٪ من اجمالي الناتج السنوي المحلي الى ٣٪.

كما حققت تونس معدل نمو سنوي على الرغم من سنتي جفاف اصابتا قطاعها الزراعي سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

واشار النوري الزرقاطي الى ان صفقة التسهيلات التي اقرتها لتسهيل الاستثمارات الاجنبية في البلاد وقال انها تسمح للمستثمرين باخراج كامل ارباحهم من البلاد اذا رغبوا في ذلك.

والمعروف ان الحكومة التونسية سارت شوطاً طويلاً على طريق جعل الدينار التونسي عملة قابلة للتحويل، وهي ستسمح بجعله قابلاً للتحويل من دون اي قيود بمجرد توافر شروط اقتصادية وسياسية تسمح بذلك.

وفي الاحصائيات، ان تونس قد تتجاوز معدل النمو المستهدف في سنة ١٩٩٦ والبالغ ٦,٥ في المائة اذا استمر الاداء الجيد للانتاج الزراعي الذي تضرر من الجفاف على مدى السنتين الماضيتين.

وكان المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية خمسة في المائة ولكن في سنة ١٩٩٥ وهي سنة الجفاف الثانية كان النمو ٣,٥ في المائة.

مصر

لأن الوجود تغيرت والسياسات بقيت

تشكيك في قدرة الجنزوري على التصحيح الاقتصادي

■ مازال المحللون الاقتصاديون عند رايهم من ان كمال الجنزوري، رئيس الحكومة المصرية الذي باشر عمله منذ ما يزيد على الشهرين، قد يعطي التصحيح الاقتصادي دفعة الجديدة إلا انه لن يستطيع احداث تغييرات جذرية في السياسات التي وافق عليه الرئيس حسني مبارك.

ويقول هؤلاء المحللون ان كمال الجنزوري قد يكون اكثرجدية بعض الشي، بشأن الاصلاح الاقتصادي فهو سبق له أن اجرى مفاوضات مع «صندوق النقد الدولي» الذي ساعد بالاشتراك مع «البنك الدولي» في رسم خطط الاصلاح الاقتصادي في مصر. إلا انه لن يتمتع بالقدر على التغيير فتعيينه جاء في اعقاب اجراء انتخابات برلمانية فاز فيها «الحزب الوطني الديموقراطي» الحاكم باغلبية ساحقة وشابتها اعمال عنف ومزاعم بالتزوير. يبدو كأنه جراحة تجميل تستهدف الاصلاح الاقتصادي وتعويض نتائج الانتخابات التي لم تعط افضل صورة ممكنة عن الحكومة.

ويرى محللون ايضاً ان دور رئيس الوزراء في مصر هو دور اقتصادي في الاساس اذ يتركز على الاشراف على الوزارات الرئيسية وهي المالية والتجارة والصناعة والتعاون الدولي.

وكان الرئيس حسني مبارك الذي يحكم قبضته على المناصب الوزارية المهمة مثل وزارات الدفاع والاعلام والخارجية والداخلية، اشار مراراً انه لن يوافق على احداث تغييرات صارمة. من هنا فإن وجود كمال الجنزوري على رأس السلطة التنفيذية لا يعني على الاطلاق بداية جديدة للتصحيح الاقتصادي، انتما هو في الواقع اقل تغيير ممكن.

فالخطوة كما قال الرئيس مبارك تهدف الى رفع مستوى المعيشة عن طريق مواصلة الاصلاحات. التي اشرف عليها رئيس الوزراء السابق.

وتركز نجاح صدقي رئيس الحكومة السابق الاساسي في الوصول الى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بمقتضى سياسات يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين. واعلنت مصر في خواتيم السنة الماضية انخفاض معدل التضخم الى اقل مستوى له منذ ٣٢ عاماً ليبلغ ٤,٩ في المائة. غير انه كان يواجه بانتقادات لعدمارتكازه على هذه القاعدة لاحراز المزيد من التقدم وتقاعسه عن المضي قدماً في اجراء تحرير اقتصادي اكثر جذرية.

وقال اقتصاديون ان كمال الجنزوري على الرغم من عمله الطويل في الحكومة عندما كان الاقتصاد المصري موجهاً قد طور تفكيره واظهر التزاماً اكبر تجاه القطاع الخاص.

غير انهم قالوا ان العديد من المستثمرين يتطلعون لتغييرات في وزارة قطاع الاعمال العام التي يرأسها عاطف عبيد الذي راقب برنامج الخصخصة البطيء.

واعاق برنامج الخصخصة المصري غياب اقبال المستثمرين على شراء الشركات العامة الخاسرة المثقلة بالعمالة المكدسة اعاقه الخوف من التأثيرات الاجتماعية لعمليات تسريح العاملين في القطاع العام.

وقال اقتصادي «تغيير الوجوه في هذا المجال سيكون أفضل سبيل لتغيير السياسات». وهذا لما لم يقدم الرئيس حسني مبارك عليه.

● امر الرئيس حسني مبارك باعفاء جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة من الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وذلك بهدف الاستثمار في مصر وجذب رؤوس الاموال.

وكان الرئيس مبارك امر في السنوات الاخيرة باعفاء المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله خمسة ملايين جنيه من الحصول على موافقة الهيئة. وزاد حد الاعفاء بعد ذلك ليشمل المشروع الذي يبلغ راس ماله عشرة ملايين جنيه واخيراً ٥٠ مليون جنيه قبل الغاء الحد الاقصى.

ونقل عن وزير المال محيي الدين الغريب قوله ان الحكومة ستتخذ عدة خطوات ايجابية لم يحددها بهدف زيادة قدرة مصر على المنافسة واجتذاب مزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية.

وكان الغريب يشغل منذ سنة ١٩٨٦ منصب رئيس هيئة الاستثمار وهي مؤسسة يقول بعض الاقتصاديين الاجانب عقبة امام الاستثمار الاجنبي اكثر منها عاملاً مساعداً.

السودان

الانتاج الزراعي كاف ويزيد

■ رد احمد علي قنيف، وزير الزراعة، على تقرير «لمنظمة الاغذية والزراعة» (فاو) القائل بانه على الرغم من قلة مخزونات العالم فان السودان واحد من العديد من الدول الافريقية التي تحتاج الى معونات غذائية عاجلة، بالقول، ان تقرير المنظمة اعتمد على معلومات غير دقيقة لم تأخذ في الاعتبار مستويات انتاج الحبوب في البلاد.

واستند الوزير بردة على احصائيات دلت على ان انتاج السودان السنوي من السرغوم ٢,٦ مليون طن في حين يبلغ انتاجه من حبة الدخن ٥٢٩ الف طن سنوياً وهي تقديرات قال الوزير انها تكفي للاستهلاك المحلي. بينما انتاج المحاصيل النقدية مثل السمسم والفول السوداني زادت بالفعل وان ٧٠٠ الف فدان زرعت قمحاً ومن المقرر ان يزيد انتاجها هذا العام. وان الوضع الغذائي في جنوب السودان الذي تمزقه الحروب يعد طيباً كذلك حيث يغطي الانتاج ٥٣٪ من احتياجات المنطقة. واشار الى حصاد محاصيل ٤٠٠ الف فدان هناك.

المنظمات المانحة للمعونات ذكرت ان جنوب السودان عانى من نقص شديد في المواد الغذائية نتج عن الحرب الاهلية التي استمرت ١٣ سنة بين الثوار وقوات الحكومة. كما اثرت قلة الامطار والافتقار الى البذور كذلك على المحاصيل.

وذكر الوزير احمد علي قنيف ان الحكومة السودانية وضعت خطة لزراعة ٦٠٠ الف فدان للموسم الحالي لتجنب الفشل الذي صاحب الموسم الزراعي الماضي بسبب الظروف الامنية وعدمتوفر التمويل اللازم حيث لم تتجاوز مساحة الاراضي التي زرعت ١٣٠ الف فدان بولايتي الاستوائية وبحر الجبل.

وقد ابدى عدد من مسؤولي الزراعة بالولايات الجنوبية تخوفهم من فشل هذا الموسم بسبب تأخر وصول المدخلات الزراعية لصعوبة حركة النقل.

وتواجه مشاريع زراعة القمح في السودان مشاكل نقص الوقود الذي توفر منه ٤٦ الف طن فقط من اجمالي الخطة للعام الحالي والبالغة ١٣٦ الف طن بالاضافة الى نقص التمويل والحاصدات حيث تعاني مشاريع الجزيرة والرهد وحلفا نقصاً في الحاصدات يصل الى حوالي ٣٦٠ حاصدة.

■ الجزائر — المجازر الدموية لا تطاول المرافق الحيوية

الجزائر جزائران: جزائر النفط وجزائر القتل!

❐ عندما بدأت الحرب اللبنانية في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٥ وانتشرت اعمال العنف والقتل والتدمير في انحاء الجمهورية اللبنانية، نقل بعضهم عن مصادر مقربة من هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركية زمنذاك، ومبعوثه الى بيروت دين براون، انه بالامكان تدمير اي بلد من غير إلحاق الضرر بقطاع حيوي فيه، وكانوا بذلك يشيرون الى القطاع المصرفي اللبناني. وبالفعل استمرت الحرب اللبنانية ١٥ سنة لم يصب خلالها القطاع المصرفي بأي أذى يذكر. وما قيل عن لبنان سنتذاك، يقال اليوم عن الجزائر، التي دخلت حربها الاهلية غير المعلنة سنتها الخامسة، مخلفة حتى الآن اكثر من ٥٠ الف قتيل. ومع ذلك لم يصب قطاعها الحيوي، اي قطاع النفط والغاز، بأي ضرر يذكر، وكأن الحرب الدائرة في الجزائر غير معنية بهذا القطاع الاساسي.

وهكذا يمكن رسم خريطة للجزائر حيث شمالها المكتظ بالسكان يشهد اعمال عنف وقتل وتدمير يومية مروعة، بينما الجزء الجنوبي الممتلىء نفطاً وغازاً هادىء، لا يعكره معكر، وتصدير الغاز والنفط منه يسير كالمعتاد، بل ينشط ويتزايد، ومازالت الاستثمارات والشركات النفطية الاجنبية وخبراؤها يعملون في الحقول الجزائرية وكأنهم في كوكب آخر.

وقد بلغت هذه الاستثمارات الاجنبية في الحقول الجزائرية ذروتها، وكذلك عائدات الحكومة الجزائرية من تصدير النفط والغاز التي بلغت في السنة الماضية اكثر من ١٢,٥ مليار دولار بفعل ارتفاع اسعار النفط العالمية، مما يتيح للحكومة الجزائرية الانفاق على قواتها المسلحة وقوات الامن عن سعة.

والواقع ان اعمال العنف في الجزائر قد قسمت البلاد على خطوط سياسية واقتصادية وعسكرية، لا على خطوط جغرافية فحسب، الى ثلاث دول داخل الدولة الواحدة هي:

- الدولة الرسمية، التي يقودها العسكريون في الجيش النظامي.
- الدولة الخفية، التي يقودها الاصوليون الاسلاميون المتطرفون وقواتهم الفدائية غير النظامية، وكلتاهما في الشمال.
- دولة النفط والغاز، التي تقودها شركة الطاقة الوطنية «سوناطراك» المسؤولة عن قطاع النفط والغاز.

ويبدو ان «سوناطراك» لكونها الجهة التي تأتي بمعظم الموارد المالية للبلاد حيث تشكل عائداتها من تصدير النفط والغاز ٩٥٪ من موارد الجزائر المالية، قد اصبحت اكثر تشدداً في مفاوضاتها واتفاقاتها مع الشركات الاجنبية، بسبب نجاحها في ادارة هذا القطاع الحيوي من جهة، وفي ابعاده عن الصراع الاهلي من جهة ثانية، ونظراً الى اكتشاف حقول جديدة وغنية للنفط والغاز مغرية للشركات الاجنبية. وفوق ذلك مازالت «سوناطراك» تملك مساحات شاسعة من الجزائر غير مستكشفة بعد ويقدر انها تحتوي على كميات كبيرة اضافية من الموارد الهايدروكربونية.

وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة العنف والقتل في مختلف المدن الجزائرية الشمالية فإن ذلك لم يؤثر اطلاقاً حتى الآن على تدفق النفط والغاز من الجنوب الى موانىء التصدير الشمالية، بل ان ارتفاع اسعار النفط في السنة الماضية رفع الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بنسبة ٥٪ ومكن الحكومة الجزائرية من سداد بعض ديونها الخارجية ومضاعفة احتياطيها بالعملات الاجنبية الى ما يعادل ٤ مليارات دولار. لكن هذه الزيادة في الدخل العام وفي احتياطي الدولة لم تؤد الى اي تحسن في الاحوال المعيشية لعموم الجزائريين، بل على العكس من ذلك هنالك شواهد على ان القدرة الشرائية للجزائريين عموماً قد تدنت، وكذلك انتاجية القطاعات غير النفطية، الامر الذي زاد من نسبة البطالة في البلاد الى حدود ٣٠٪، وهي نسبة ربما كانت أعلى نسبة للبطالة في العالم العربي كله. والسؤال الذي يسأله الخبراء الماليون هو ان استقرار الوضع المالي للدولة الجزائرية حالياً، ناتج عن ارتفاع اسعار النفط العالمية، فماذا سيكون الحال اذا عادت اسعار النفط والغاز الى الهبوط؟

وقد نقل عن مراجع مالية في الغرب معنية بتمويل الاستثمارات الاجنبية في الجزائر انه من الممكن تحمل الوضع القائم في الشمال، حيث اعمال العنف، اطول مدة ممكنة شريطة ان تبقى الحكومة الجزائرية قادرة على منع امتداد اعمال العنف الى الجنوب والحفاظ على سلامة الانابيب وموانىء التصدير.

ومع ان بقاء المنشآت النفطية وخطوطها وموانئها مازالت حتى الآن في منأى عن أعمال العنف، فإنه من غير المستبعد ان تمتد تلك العمليات الى المرافق النفطية فتعطل قدرة الحكومة على تمويل قواتها الأمنية وتعطل رغبة الشركات الاجنبية في الاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري.

وهكذا يمكن القول ان الجزائر الآن جزائران: جزائر النفط وجزائر القتل.

■ المغرب — في جردة حساب لأداء سنة ١٩٩٦

النمو ٨,١١٪ والتصحيح الإقتصادي بدأ يحقق نتائج إيجابية

❐ لم يتأخر محمد القباج، وزير المالية والاستثمارات الخارجية، لما سنحت له الارقام من ان يعلن للذين، بعد من المعارضة يشكك بسلامة التصحيح الاقتصادي الذي تنتهجه حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، النتائج الايجابية للأداء الاقتصادي.

فقد اعلن الوزير القباج ان معدل نمو الناتج المحلي قد حقق سنة ١٩٩٦ نمواً قياسياً بلغ ١١,٨٪ بعدما شهد تراجعاً في السنة الماضية بمعدل ٧,٦٪ وذلك بعد سنة زراعية جيدة كانت قيمتها المضافة ٧٦,١٪، كما حقق قطاعا الصناعة والنقل معدل ٣,٨٪، والبنيات الاساسية معدل ٣,٨٪ فيما بلغ معدل نمو قطاع التجارة ٣,٦٪. ومن دون احتساب النمو الذي حققه القطاع الزراعي، يكون معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد بلغ ٣,٦٪.

وهذه الارقام جعلت الحكومة تصر على متابعة سياسة ترشيد النفقات ودعم التوازنات الاقتصادية والدفع بوتيرة النمو على اسس متوازنة، وتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وتأهيله لمرحلة الشراكة مع اوروبا وتطبيق متطلبات اتفاقية «غات».

وفي جردة حساب الوزير القباج ان سنة ١٩٩٦ تميزت بانخفاض العجز الاجمالي في الميزانية بمعدل ٣٤٪، فبلغ ٣٪ من الناتج المحلي، ولم يتجاوز معدل التضخم ٣٪ وهو ادنى معدل يحققه المغرب منذ سنة ١٩٨٨. فيما تم تخفيض العجز التجاري وتحسين نسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات، وتخفيض عجز الحساب الجاري الى ١,٢٪ من الناتج المحلي بينما كان في السنة الماضية يقدر بـ ٤,٧٪.

واكد وزير المالية بان المغرب بصدد ترتيب اتفاق مع ثلاث مؤسسات اميركية هي: «بنك مورغان جي بي» وشركتا «ستاندارد اند بورز» و«موديز»، قصد إنجاز تقويم شامل لوضعية الاقتصاد، متوقعاً ان تعلن نتائج دراسة شاملة في هذا الصدد في غضون شهر حزيران/ يونيو المقبل.

وأضاف بان خطوة مشابهة سيتم اتخاذها على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي تسهم الدولة في رأسمالها.

اما عائدات التخصيص فلم تتجاوز ٤ مليارات درهم، على الرغم من التوقعات التي تضمنها القانون المالي لهذه السنة والذي توقع ان تناهز نحو ٥ مليارات درهم، مشيراً الى ان عدداً من عمليات التخصيص والاستثمارات تم تأجيل تنفيذها للاشهر القليلة المقبلة.

ونتيجة لحملة التطهير ومكافحة التهريب التي قامت بها الحكومة في السنة الماضية، فان مستوى العائدات ارتفع بمعدل ٨,٦٪ قياساً للسنة الماضية. ولاحظ القباج وجود بعض الآثار السلبية وخصوصاً لدى بعض المستثمرين الذين ترددوا، لكنه ابرز ان نتائج الحملة كانت ايجابية على الاقتصاد المغربي بصفة اجمالية، وخصوصاً على المدى البعيد، حيث تسهم في تأهيل الشركات المغربية لولوج مرحلة الشراكة مع اوروبا وتحرير التجارة مع الخارج. وكانت التقديرات الرسمية لخسائر الدولة من التهريب في السنوات الماضية، انها بحدود ٣ مليارات دولار سنوياً.

وابرز القباج ان إصلاحات قانونية وإدارية يبدأ العمل بها خلال السنة الحالية، ومنها تطبيق القانون التجاري الجديد وقانون إحداث المحاكم التجارية وإصلاحات تشمل البنوك والبورصة لضمان مزيد من الشفافية والفعالية في معاملاتها. وبمقتضى قانون الاستثمار الجديد، سيتم الحفاظ على استقرار معدل (زائد ٠,١٪) للرسوم الجمركية، باتجاه الغاء الرسوم الجمركية في مرحلة لاحقة وذلك بمقتضى اتفاقية «غات».

اما المديونية الخارجية في دفاتر القباج فتقدر بحوالى ٢١ مليار دولار وتمثل نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي، بينما كانت هذه النسبة سنة ١٩٩٥ تقدر بنسبة ٦٨٪، مبرزاً بان هدف المغرب هو الوصول الى معدل ٤٠٪ في سنة ٢٠٠١. وقال ان سداد الديون يستهلك حالياً ٤٥٪ من الموارد الجبائية للدولة، والهدف هو بلوغ معدل ٢٠٪.

■ تونس — إستعداداً للشراكة مع أوروبا

٢,٥ مليار دولار لتأهيل ٤ آلاف مصنع خلال سنة ١٩٩٧

❐ تمضي حكومة حامد القروي، خلال هذه السنة، في تنفيذ تأهيل المؤسسات الصناعية المحلية، وهناك ٤ الاف مصنع ستخضع لعملية تحديث شاملة لمواجهة المنافسة التي ستتعرض لها من المؤسسات الاوروبية المشابهة بعد تنفيذ اتفاق الشراكة وحرية المبادلات الذي توصلت اليه الحكومة والاتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٥.

ويشترط في المؤسسات المرشحة للاستفادة من خطة التأهيل ان يكون وضعها المالي سليماً وان تقدم انموذجاً لخطة التأهيل الخاصة بها التي تعتزم تنفيذها.

وتتعهد المؤسسات المعنية بتمويل قسم من خطة التأهيل، فيما تقوم المصارف بتأمين القسم الآخر بعد اجازة خطة التأهيل. وتتولى الدولة تقديم مساعدة تقدر بنسبة ١٠٪ من قيمة الاستثمار المطلوب.

وتقدر كلفة خطة تأهيل الصناعة المحلية بمبلغ ٢,٤٥٠ مليار دينار (٢,٥ مليار دولار). وتتولى الاشراف على تنفيذها لجنة مؤلفة من ممثلي «اتحاد الصناعيين والتجار» و«اتحاد نقابات العمال» و«القطاع المصرفي».

وفي اطار التمهيد لدخول اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي مرحلة التنفيذ ابتداء من السنة الجارية، استكملت تونس تحرير ٩١٪ من تجارتها الخارجية في السنة الماضية.

ورأت مصادر في وزارة التجارة ان تحرير الواردات وخفض الرسوم الجمركية لم يؤثرا سلباً في تطور الصناعة المحلية، واستدل على ذلك بان المواد المصنعة شكلت ٨٠٪ من الصادرات الاجمالية، فيما تراجعت حصة النفط ومشتقاته من ٢٥٪ من الصادرات سنة ١٩٩٥ الى ٨,٥٪ في خواتيم السنة الماضية.

ونقراً في احصائيات وزعتها الحكومة، ان عدد المؤسسات الصناعية المصدرة في تونس ارتفع الى ٨٧٥ مؤسسة بينها ٤٧٧ مؤسسة اجنبية اتاحت انشاء ٨٢ الف فرصة عمل، بينها ٤٨ الف فرصة عمل امنتها المؤسسات الاجنبية.

وتستأثر المصانع الفرنسية والالمانية بالمرتبة الاولى بين المؤسسات الاجنبية العاملة في تونس.

وكانت تونس وقعت في الأشهر الاخيرة من السنة الماضية ثلاثة بروتوكولات مالية مع فرنسا ستخصص للمساعدة على انشاء مشاريع تنموية وتمويل خطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتضاف هذه المساعدة الى المساعدات التي يقدمها لتونس «الصندوق الفرنسي للتنمية»، والتي تقدر بمبلغ ٤٥٠ مليون فرنك، والقروض الخاصة بالصناعات الغذائية والتي تقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك.

وكانت فرنسا اعلنت خلال زيارة جاك شيراك الى العاصمة التونسية في الخريف الماضي انها تعتزم منح مساعدة لتونس تبلغ قيمتها الاجمالية ١,١ مليار فرنك.

وفي الإحصائيات ايضاً ان الصادرات ارتفعت في الاشهر الـ ١١ الاولى من سنة ١٩٩٦ بنسبة زادت على ١٠٪ فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١٣٪.

وسعياً لتنشيط التصدير تعتزم حكومة القروي شراء سفينتي شحن كبيرتين.

وكانت «الشركة التونسية للملاحة» اتفقت في السنة الماضية ومجموعة المانية متخصصة ببناء السفن على بناء سفينتين بكلفة اجمالية تقدر بـ ١٤٩ مليون دولار، تتسلم الاولى في حزيران/ يونيو المقبل والثانية في ايلول/ سبتمبر المقبل.

وفي الميزانية خصصت الحكومة ٧٥ مليون دولار لتحديث قطاع الشحن والترصيف في الموانىء البحرية في اطار خطة لتأهيل البنية الاساسية للنقل البحري سيستكمل تنفيذها قبل سنة ٢٠١٢، اي قبل استكمال انشاء منطقة التبادل الحر بين تونس ودول الاتحاد الاوروبي.

ويذكر ان الاتحاد ارسل خبراء الى تونس لتقدير حاجاتها من الاستثمارات لتنفيذ خطة تأهيل البنية الاساسية والنسيج الصناعي المحلي. وقدر الخبراء حجم الاستثمارات اللازمة بمبلغ ٢٤٠ مليون ايكو (نحو ٢٩٠ مليون دولار).

ويعتزم الاتحاد تأمين هذا المبلغ على درجات خلال السنة الجارية والسنة المقبلة، لكن بعد اجراء محادثات مع المسؤولين الاقتصاديين التونسيين لتحديد اولويات صرف المساعدات.

وفي هذا الإطار اتفقت الحكومة والاتحاد على انشاء مركز للاعمال باستثمارات قيمتها ٢٠ مليون ايكو (نحو ٢٤ مليون دولار) سيكون بمثابة مكتب دراسات يتولى التدقيق في خطط التأهيل التي يضعها اصحاب المؤسسات الصناعية والخدماتية.

■ تركيا

التوجهات المتناقضة تربك... أربكان!

إرضاء جمهوره السياسي يغضب رجال الأعمال والمؤسسات الدولية

❐ يواجه نجم الدين اربكان، معضلة إقتصادية تحدد خياراته وهي ان يواصل سياسة التخصيص والتشدد المالي، فيخسر شعبيته، أو يفضل الابقاء على شعبيته على حساب النمو الاقتصادي ومنزلة تركيا لدى شركائها في اوروبا واميركا.

ومشكلة نجم الدين اربكان ان حكومته اضعف من ان تقاوم المعارضة للاصلاحات الاقتصادية في وقت لا تحتمل البلاد اي تأخير في اصلاح اوضاعها الاقتصادية.

وبذلك يكون أربكان قد سار على خطى اسلافه ولا فضل له عليهم من حيث تفضيل النمو المرتفع المرافق لتضخم كبير بدل الدخول في اصلاحات بنيوية تلقى معارضة شعبية.

وبدل ان يجرع اربكان الكأس المرة، وهو اول رئيس للحكومة التركية ينتخب من حركات اسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية في مطالع هذا القرن، مازال يسعى الى الحفاظ على وضع راهن اقتصادي من غير الممكن الحفاظ عليه.

ومع ان أربكان كان محظوظاً بهبوط التضخم واسعار الفائدة في السنة الماضية، الا ان معدلات التضخم والفائدة بقيت عالية جداً بالمقاييس العالمية. فقد هبطت اسعار الفائدة من ١٤٥٪ في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي الى ١١٢٪ في مطلع السنة الجديدة بينما بقي التضخم بحدود ٨٠٪. ومشكلة أربكان ان التضخم المرتفع يصيب بالضرر جمهوره الانتخابي، وهو جمهور متدين يتألف من اهالي الارياف الفقيرة وفقراء المدن.

التخصيص والضرائب

ومازالت الحكومة التركية تتعرض الى ضغوط كبيرة من المؤسسات الدولية مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» وغيرهما، لحملها على الاسراع في برنامج التخصيص، او على الاقل بيع الشركات الحكومية الخاسرة. لكن هذا وحده لا يحل مشكلة العجز في ميزانية الدولة التركية لان الثغرة الاساسية في موارد الحكومة هي عدم قدرتها على جباية الضرائب. فهي لا تجبي سوى نصف ما يفترض فيها ان تجبيه. وهذا الامر حسب المؤسسات الدولية يقتضي ليس فقط تحسين الجباية بل اصلاح النظام الضريبي ذاته. ذلك ان كثيرين من الافراد والشركات غير المسجلة لا يدفعون اي ضريبة، والذين يدفعون منهم لا يدفعون سوى مبالغ رمزية، نتيجة التلاعب بالتقديرات.

اما عمليات التخصيص التي بدات قبل سنوات عشر فلم يكتمل سوى جزء يسير منها قدرت قيمته بمبلغ ٣ مليارات دولار فقط. لكن هذه العملية لم تكتمل، واخذت تتراجع مع ان أربكان نفسه اعلن ان سنة ١٩٩٧ سوف تشهد تخصيصات تدر على الدولة مبلغ ٥ مليارات دولار. وأول مؤسسة سوف تعرض للبيع هي «مؤسسة الاتصالات الهاتفية».

نجم الدين اربكان

وحتى هذا التخصيص يواجه مشكلة دستورية، وهي ان المحكمة الدستورية لم تسمح إلا بتخصيص ٤٩٪ من «مؤسسة الإتصالات» المذكورة، وهذا لا يشجع المستثمرين الاجانب على شراء اسهمها لان ادارتها سوف تبقى تحت سيطرة الحكومة المالكة للاكثرية.

المحاسيب والانصار

والمشكلة التي تواجه التخصيص في تركيا هي ذاتها التي تواجه بقية الدول في العالم الثالث، لأن العملية لا تخدم مصالح الحكام والسياسيين الذين يستخدمون المؤسسات العامة لتوظيف المحاسيب والانصار والاقارب والاعوان باعداد تفوق حاجات تلك المؤسسات وفي احيان كثيرة من دون توفر المؤهلات اللازمة.

ولهذا السبب فإن المعارضة السياسية لعمليات التخصيص الجدية هي ذاتها التي تلقاها المحاولات لإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي التي تهدر فيها اموال طائلة لغايات سياسية.

وهناك أيضاً التجارة الخفية التي لا تحصل منها الحكومة على اي عائد وخصوصاً تجارة التهريب بين تركيا وروسيا أو بين تركيا والعراق التي يشبهها البعض بالتجارة الخفية بين سوريا ولبنان.

ويبدو ان مجتمع رجال الاعمال في تركيا بات متضايقاً من توجهات رئيس الوزراء، ليس بسبب توجهاته نحو ايران وبقية العالم العربي والاسلامي، بل لأن هذا التوجه لم يحل اي مشكلة يعانيها الاقتصاد التركي، وفي الوقت ذاته اثار حفيظة وشكوك الولايات المتحدة واوروبا. لكن هنالك شرائح تعترض على التوجه نحو البلاد الاسلامية لأسباب موضوعية واقتصادية اهمها: ان تلك الدول ليس لديها ما تعطي الاقتصاد التركي حاجته، لا من حيث المواد والسلع ولا من حيث المال لشراء مواد يمكن لتركيا ان تبيعها.

ويقول المراقبون للوضع التركي ان أربكان قد يستطيع البقاء فترة من الزمن وسط توجهات متناقضة لكنه لن يستطيع ذلك فترة طويلة.

■ الولايات المتحدة

بعد سنوات خمس ينتهي العجز ويتحقق الفائض

١,٦٩ تريليون دولار حجم الإنفاق والتوازن في سنة ٢٠٠٢

❐ كشف الرئيس بيل كلينتون عن ميزانية حجمها ١,٦٩ تريليون دولار تقترح خفض الضرائب بواقع ٩٨,٤ مليار دولار على مدى سنوات خمس، ولكن تصل الى التوازن بحلول سنة ٢٠٠٢.

وتضمنت ميزانية السنة المالية ١٩٩٨ التي تبدأ في الاول من تشرين الاول/ اكتوبر واعلنت رسمياً في مطلع هذا الشهر مجموعة من التسهيلات الضريبية التي تهدف الى خدمة مصالح النساء، وتشجيع التعليم العالي وتخفيف الضرائب عن معظم مبيعات المنازل.

ويمكن ان تعوض الميزانية هذه التخفيضات عن طريق سد ثغرات التهرب الضريبي من جانب الشركات، واستعادة متأخرات ضرائب وغيرها من الامور التي يمكن ان توفر ٧٦ مليار دولار لحصيلة الضرائب على مدى سنوات خمس.

وتتوقع الميزانية تراجع العجز الى ١٢٠,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ مقارنة مع ١٢٥,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ على ان يتقلص تدريجياً خلال السنوات الثلاث التالية ليتحول الى فائض قدره ١٧ مليار دولار في ٢٠٠٢.

وبكشفه عن هذه الميزانية كان كلينتون يعرض وجهة نظره في محادثات الميزانية السنوية بينه وبين الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون.

ويعود بذلك الى نقطة الخلاف الاولى بين الحزبين منذ ان فاز الجمهوريون باغلبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب سنة ١٩٩٤.

واشار كلينتون في رسالة ارفقها بمشروع الميزانية الى ان عجز الميزانية انخفض باكثر من ٦٠٪ منذ توليه السلطة سنة ١٩٩٣ وقال انه يرغب في انهاء هذه المهمة.

وقال كلينتون: «على مدى السنوات الاربع الماضية قامت ادارتي والكونغرس بالكثير من المجهودات الصعبة حتى يمكن الوصول الى موازنة الميزانية بحلول سنة ٢٠٠٢».

واضاف: «اريد ان اعمل مع الكونغرس من اجل انهاء خفض العجز والوصول الى موازنة الميزانية لاول مرة منذ سنة ١٩٦٩».

غير ان رد الفعل الاولي على مشروع ميزانية الرئيس من جانب عضو الكونغرس جون كاسيتش ممثل ولاية اوهايو الجمهوري ذي النفوذ الكبير والذي يرأس لجنة الكونغرس الخاصة بالميزانية لم يتسم بالحماسة.

ففي راي كاسيتش ان «رئيس الولايات المتحدة في حين يعلن ان عصر الحكومات الكبيرة قد ولى يقدم لنا كل يوم برنامجاً جديداً لتوسيع نطاق الحكومة».

واوضح البيت الابيض انه توقع بعض الانتقادات غير انه يشعر ان الجمهوريين يأخذون مشروع الميزانية بجدية.

وكان الخلاف الاساسي بين الحزبين على مدى السنتين الماضيتين يتركز على درجة خفض الضرائب ودرجة خفض الانفاق خصوصاً على الامور الاكثر شعبية مثل برنامج الرعاية الصحية لكبار السن.

وتقترح الميزانية كذلك تعبئة ٣٦,١ مليار دولار عن طريق بيع تراخيص موجات اذاعية للقطاع الخاص على مدى سنوات خمس.

وستخفض الميزانية ١٠٠ مليار دولار من الانفاق المتوقع على برنامج الرعاية الصحية لكبار السن المثير للجدل سياسياً.

وقال ستان كوليندر المحلل في مؤسسة بورسون ماستيلر، انه يرى الميزانية ذات مصداقية فيما يتعلق بافتراضاتها الاقتصادية، ولكنها ليست كذلك فيما يتعلق بتخفيضات الانفاق المقترحة التي تبلغ نحو ٨٠ مليار دولار من ميزانية الدفاع و٥٨ مليار دولار من البرامج غير التقديرية الدفاعية.

وتوقع مشروع الميزانية ان ينمو الاقتصاد بنسبة ٢٪ في عامي ١٩٩٨و ١٩٩٩، وان يرتفع النمو الى ١٢,٣٪ في السنوات الثلاث التالية لغاية سنة ٢٠٠٢.

ويترافق مع ذلك ارتفاع محدود لمعدل البطالة من مستوى ٥,٣٪ المتوقع للسنة المالية ١٩٩٧ الى ٥,٥٪ في سنة ١٩٩٨، وكذلك ارتفاع معدل التضخم من ٢,٦ الى ٢,٧٪.

وستأتي الاعفاءات الضريبية الموازنة من خلال تسهيلات بقيمة ٥٠٠ دولار عن كل طفل في الاسر منخفضة ومتوسطة الدخل. وسيوفر هذا لدافعي الضرائب ٤٦ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٢. وستوفر التسهيلات الضريبية، التي اقترحها بيل كلينتون بواقع ١٥٠٠ دولار، او التخفيضات الضريبية بواقع ١٠٠٠٠ دولار في مصاريف التعليم الجامعي والتدريب، ما يصل الى ٣٦ مليار دولار.

اما الاقتراح برفع سقف الاعفاء من الضريبة على ارباح رأس المال على مبيعات المنازل الى ٢٥٠ الف دولار للشخص او ٥٠٠ الف دولار للزوجين فسيوفر لدافعي الضرائب الاميركيين ١,٤ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٢.

وتقترح الميزانية ايضاً تسهيلات ضريبية تصل الى ٥٠٠٠ دولار كحد اقصى للشركات التي تمنح لمستحقي الاعانات الاجتماعية وظائف، ومضاعفة حدود الدخل على حسابات التقاعد الفردية القابلة للخصم لاعادة ٥,٥ مليار دولار لدافعي الضرائب.

في الرسالة المرفقة مع مشروع الميزانية يقول كلينتون ان التعليم على راس اولوياته للسنوات الاربع المقبلة. وهو من ذلك أقترح تخصيص ٥١ مليار دولار في السنة المالية اي ما يمثل زيادة ٢٠٪ عن الانفاق الحالي. وسيرتفع الانفاق على التعليم بحوالي مليار دولار سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٢ حتى مع تقليص الانفاق على برامج اخرى.

وتتوقع الميزانية ارتفاع اجمالي الديون العامة الى ٦,٧ تريليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٢ من الحجم المتوقع في السنة المالية ١٩٩٧ وهو ٥,٥ تريليون دولار. الا انه عند خصم الحجم الذي تدين به الحكومة فعلياً لنفسها، فان صافي الديون التي تدين بها للافراد والمستثمرين عند الوصول الى ميزانية متوازنة في سنة ٢٠٠٢ سيكون ٤,٣ تريليون دولار ارتفاعاً من ٣,٩ تريليون في سنة ١٩٩٧.

توسيع الأطلسي شرقاً لخلق عازل أرثوذكسي مع العالم الإسلامي

صراع السلافية والانغلوساكسونية تحركه نزعات يهودية بأدوات إسلامية؟

❑ في فيلم سينمائي اميركي عن الجنرال جوج باتون، قائد الجيش الاميركي الثالث في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، مشهد يبدو فيه الجنرال باتون يلقي خطاباً في تجمع نسائي بريطاني قال فيه:

«إن قدر الانغلوساكسونية ممثلة ببريطانيا واميركا ان تقود العالم».

ولما مال مرافقه على اذنه قائلاً: وماذا عن حلفائنا الروس؟

همس له باتون بعبارة زاجرة مؤداها انهم «اولاد كلاب يجب ان نكمل الحرب لسحقهم بعدما نفرغ من المانيا»!

ويبدو ان نبوءة الجنرال باتون كانت صحيحة، فها هي الانغلوساكسونية تقود العالم ومني الروس بهزيمة سياسية وعقائدية أفدح من اي هزيمة عسكرية.

المؤامرة الانغلوساكسونية

في روسيا الحديثة من يعتقد ان هنالك مؤامرة انغلوساكسونية موجهة اساساً ضد السلافية وعلى رأسها روسيا، وقد قال بذلك من جملة القائلين، السياسي الوطني الروسي المتطرف جيرينوفسكي، مشيراً الى ان الانغلوساكسونية نجحت في الوصول الى قيادة العالم، لكنها غير ناجحة في قيادته، وان على العالم ان يجرب القيادة السلافية التي في رأيه ستكون افضل وأرأف بالشعوب الضعيفة. بل ذهب جيرونوفسكي الى القول بانه حان الوقت لكي تتصدى السلافية لقيادة العالم. وهذا الجدل مازال مستمراً بشكل او بآخر حالياً مع رغبة اميركا وبريطانيا في توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً حتى الحدود الروسية مما يثير مخاوف وتحفظات وردود فعل روسية حادة.

لكن بعض المفكرين في الولايات المتحدة ينكرون وجود مخطط او مؤامرة انغلوساكسونية. فقد كتب ر جينالد دايل، قبل سنتين مقالاً في جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية تحت عنوان: «ليست هنالك مؤامرة انغلوساكسونية» في زاوية عنوانها: «التفكير الاستشرافي»، أشار فيه الى ان فكرة المؤامرة الانغلوساكسونية ابتدعها الجنرال شارل ديغول وبقي الفرنسيون يقولون بها كلما اصيبت فرنسا بنكسة اقتصادية.

ونقل دايل عن زعيم نقابي فرنسي قوله اثناء اضطرابات عمالية اجتاحت فرنسا آنذاك، متهماً الحكومة الفرنسية بمحاولة فرض القيم الانغلوساكسونية على الشعب الفرنسي.

ويشير ايضاً الى ان الالمان كذلك، يتهمون وسائل الاعلام الانغلوساكسونية بمحاولات إجهاض الوحدة النقدية الاوروبية. ويوسع الكاتب الدائرة ليتهم القائلين بالمؤامرة بأنهم يحاولون إظهار الرأسمالية الانغلوساكسونية، بأنها قاسية وشرسة تحمل التزاماً عقائدياً بالاسواق الحرة ويجني الارباح من غير اي مسؤولية اجتماعية. وهو يقول في ذلك انه قد يكون صحيحاً ان الرأسمالية الانغلوساكسونية اقل رعاية من الناحية الاجتماعية من الانماط السائدة في القارة الاوروبية، وقد يكون صحيحاً ان البريطانيين والاميركيين اكثر شكاً بالاتحاد النقدي الاوروبي من غيرهم. ويردّ ذلك في جانب منه الى البراغماتية الانغلوساكسونية التي لا ترى الجانب العاطفي في محاولات الوحدة الاوروبية، ولأنهم، بصريح العبارة، لا يريدون قيامها.

وفي رأي دايل، ان وضع ذلك في اطار مؤامرة انغلوساكسونية هو سوء فهم لطبيعة الانغلوساكسونية. فالانغلوساكسون في رأيه ليس لديهم مخطط جيو - اقتصادي عام، بل هم اكثر ميلاً الى التجربة والخطأ والسير في الامور خطوة خطوة. وهو يشبه انتشار الرأسمالية الانغلوساكسونية بانتشار اللغة الانكليزية كلغة عالمية، من حيث انها واقع عملي وليست مؤامرة ايديولوجية. ويصف الكاتب نقاد الرأسمالية الانغلوساكسونية بأنهم ميالون الى وضع العربة امام الحصان.

النزعة اليهودية والأدوات الاسلامية

أما في روسيا، فإن المسألة اكثر عمقاً وحدة، لأن الروس او جانب منهم على الاقل يرى ان الغرب الانغلوساكسوني تحركه نزعات يهودية كانت الرأسمالية الانغلوساكسونية مؤاتية لها. وهي تسعى على حد قولهم الى زرع بذرة النزاع بين السلافية والعالم الاسلامي. وهؤلاء يدعون ان تجربة التعايش السلافي الاسلامي كانت ناجحة خلال الامبراطورية القيصرية وخلال المرحلة الشيوعية، بحيث ان روسيا استطاعت ان تبرز جانبين اساسيين من جوانب هذا التعايش:

● أولهما، الاستثمارات الروسية الكبيرة في المناطق الاسلامية لرفع شأن شعوبها الى المستويات الروسية، في الوقت الذي كانت القوى الانغلوساكسونية ممثلة ببريطانيا ثم بأميركا، تستغل وتستنزف بقية العالم الاسلامي.

● وثانيهما، الموقف الواضح لروسيا من العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في وقت كان فيه الغرب الانغلوساكسوني داعماً ومؤيداً لاسرائيل من دون تحفظ، الى درجة ان الاتحاد السوفياتي وحلفائه قطعوا علاقاتهم مع الدولة اليهودية، لمدة تزيد على ٢٠ سنة في اعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ويخلص هؤلاء الى القول انه ليس مصادفة ان تثار حروب بين السلافيين والمسلمين في المناطق السلافية او المجاورة لها، بغية الوقيعة بين السلافيين والمسلمين وإلغاء معالم تجربة التعايش السابقة.

من أفغانستان الى الشيشان

إن الروس القائلين بالمؤامرة الانغلوساكسونية، يعتقدون ان الغرب الانغلوساكسوني قد اسهم في تلك الحروب ونجح في استخدام العالم الاسلامي كأداة له. وقد بدأ ذلك في رأيهم بحرب افغانستان التي قادتها الولايات المتحدة وموّلتها المملكة العربية السعودية مما أدى بالتالي الى انهيار الاتحاد السوفياتي، وانفراط الجمهوريات الاسلامية منه. وهؤلاء يقولون ايضاً، ان حرب البوسنة تدخل في هذا الاطار، ولا سيما ان تجربة التعايش الصربي البوسني في ظل الدولة اليوغسلافية الموحدة كانت مثالاً لامكانية ازدهار التعايش السلافي - الاسلامي التي احبطتها الحرب، فآلت قيادة الحل الجديد هناك الى الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي.

ثم يقولون ان هذه النار الانغلوساكسونية المتنقلة في العالم السلافي انتقلت الى داخل روسيا ذاتها، من خلال حرب الشيشان، وغايتها، كما يزعمون، دق اسفين نهائي بين روسيا السلافية والمناطق الاسلامية فيها.

توسيع حلف شمال الاطلسي

في الجدل الدائر الآن حول مسألة توسيع الحلف الاطلسي شرقاً، تثار من جديد اسباب ودوافع هذا التوسع. وبصرف النظر عن التحفظات الروسية على توسيع حلف الاطلسي شرقاً، فإن في الولايات المتحدة من يعطي هذه المسألة بعداً حضارياً شبه عقائدي. وفي هذا الصدد يقول صموئيل هانتنغتون في اطروحته حول صراع الحضارات:

«إن حلف الاطلسي هو المنظمة الامنية للحضارة الغربية وان غايته الرئيسية هي الدفاع عن تلك الحضارة والحفاظ عليها. ولذا، فإن الدول التي تعتبر غربية في تاريخها وديانتها وثقافتها يجب ان يسمح لها بدخول الحلف اذا شاءت».

ويحدد هانتغتون هذه الحدود بقوله:

«من الناحية العملية يجب ان تتاح عضوية الحلف الاطلسي لدول «فيزيغراد» (اي الدول غير السلافية) ودول البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا، ويجب ان تقفل في وجه البلدان التي هي تاريخياً مسلمة او ارثوذكسية».

وبالتالي فهو يوصي بابعاد تركيا واليونان عن الحلف قائلاً، ان اليونان هي أقرب الى روسيا منها الى دول الأطلسي.

ويذهب بعض المحللين الى القول بأن هذا التشخيص يعني ان المقصود به جعل العالم السلافي، ممثلاً روسيا وبقية البلقان بما فيه اليونان، حاجزاً بين العالم الغربي بقيادته الانغلوساكسونية وبين العالم الاسلامي. وان هذا الدور الحاجز لا يمكن أن يؤدي غرضه إلا في حال وجود نزاع دائم بين العالم السلافي والعالم الاسلامي، لان التعايش السلافي الاسلامي يشكل خطراً على العالم الانغلوساكسوني المتضمن لليهود واسرائيل.

الكنيسة والجيش

مما يزيد المشكلة الروسية تعقيداً انه منذ قيام الدولة الروسية الحديثة على عهد بطرس الاكبر وروسيا يتنازعها توجهان:

● توجه بالنزوع الى الغرب وتقليده والأخذ بأسبابه باعتبارها سبيلاً الى التقدم السريع.

● وتوجه الى النزاع معه، باعتباران روسيا ذات هوية شرقية مختلفة ومتباينة لها خصوصيتها.

والقطبان المعارضان تاريخياً للتوجه وجهة الغرب في اطار الوطنية الروسية التي تبلغ حد التعصب للهوية السلافية، هما الكنيسة الارثوذكسية والجيش.

فالكنيسة يهمها الحفاظ على الشخصية السلافية لروسيا وعلى مركزها القائد للمسيحية الشرقية كافة. ومن هذا القبيل يطلقون على موسكو اسم «روما الثالثة»، اي أنه بعد سقوط روما الاولى في القرن الخامس آلت القيادة المسيحية الى القسطنطينية التي يسمونها «روما الثانية»، وبعد سقوط القسطنطينية على يد الاتراك العثمانيين في القرن الخامس عشر آلت القيادة المسيحية الى الكنيسة المسكوبية.

والايديولوجية السياسية للكنيسة الروسية كممثلة للوطنية الروسية من جهة، وللقيادة المسيحية الشرقية من جهة ثانية، فحواها ان روسيا لها قدر تاريخي محدد وليس مجرد مستقبل كأي بلد آخر. وقدرها في هذا الإطار ان تكون أمة عظيمة تشكل ملتقى للحضارات الشرقية والغربية بهوية مستقلة ذات رسالة مميزة.

اما مفهوم الوطنية الروسية لدى الجيش سواء في العهود القيصرية او في العهد الشيوعي او في الوقت الحاضر، فهو دائماً يحمل بعداً «امبراطورياً» اي مد السيطرة الروسية على الجوار المحيط لأن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على امن روسيا وتمكنها من اداء دورها في إطار قدرها او رسالتها.

وفي الغرب شعور عام بأن السماح للوطنية الروسية بأن تأخذ هذا المفهوم يشكل خطراً على مصالح العالم الانغلوساكسوني، فضلاً عن انه سوف يؤدي الى عودة روسيا الى سياسة الاستقطاب كما كانت في السابق، وعلى هذا الاساس تقوم الدعوة الى توسيع حلف شمال الاطلسي من جهة وكف يد الروس عن التدخل في المناطق الآسيوية المتاخمة بغية احتواء روسيا ومنعها من تشكيل قطبية جديدة، لكي تبقى في خدمة الغرب كعازل بينه وبين العالم الاسلامي.

غير أن بعض الاميركيين يرى ان مضي الولايات المتحدة في هذه السياسة من شأنه في المدى البعيد ان يقوي النزعة الوطنية داخل روسيا، وهم يضربون على ذلك مثلاً التهديد الروسي بالخروج من المنظمات الدولية في حال توسيع الحلف الاطلسي على النحو المشار اليه، وهؤلاء يعتقدون ان عزلة روسيا نتيجة لذلك اخطر على العالم وعلى الغرب من افساح المجال لها لكي تكون شريكاً مع الغرب في توجه عالمي محسوب. ويقول هؤلاء ان السياسات الاميركية والغربية الحالية تجاه روسيا، تشكل نمطاً لا يختلف كثيراً عن النمط الذي عوملت به المانيا بين نهاية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٩ ونشوء النظام النازي في برلين سنة ١٩٣٣.

ومن القواسم المشتركة بين الكنيسة الارثوذكسية الروسية والجيش الروسي بالاضافة الى الهوية الوطنية، والرسالة الروسية او القدر الروسي، ان المؤسستين كلتيهما، مع تحفظهما على الاحوال التي كانت سائدة في العهد السوفياتي، لا تريان ان الواقع الحالي يختلف كثيراً عن ذلك الواقع.

تغريب روسيا

ومع ان المحاولات السابقة لتغريب روسيا، اي دفعها وجهة الغرب، لم تنجح من قبل، فان في الغرب الان من يرى ان ما جرى منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ليس سيئاً، وانه من الممكن تثميره في محاولة ناجحة لإدخال روسية في النمط الغربي، ويستشهد هؤلاء بالملاحظات التالية:

١ - في خلال سنوات قليلة بدأ كثيرون من الروس يقتبسون عادات حرة في التفكير والسلوك بما في ذلك وسائل الاعلام وحرية السفر والحريات الثقافية.

٢ - ان كثيرين من الروس يعدون بعشرات الالوف قد اقتحموا مجالات العمل الحر ونجحوا فيه على الرغم من السلبية الجماعية للشعب الروسي عموماً بسبب التراكمات التاريخية تحت نير الانظمة الديكتاتورية والاقطاعية.

٣ - على الرغم من وجود نقص ملحوظ في المواد وفي الموارد فإن في روسيا الآن بؤراً واسعة من البحبوحة، أو على الاقل فان البلاد لا يخيم عليها شبح المجاعة.

٤ - نجح الروس بسرعة في التكيّف مع الواقع الجديد من حيث إنشاء المؤسسات التشريعية والقانونية والمالية والمصرفية والتجارية وغيرها...

٥ - على الرغم من تمزق الاتحاد السوفياتي، وباستثناء حرب الشيشان، لم تنشأ داخل الامبراطورية الروسية السابقة احتكاكات عرقية او دينية تذكر، بل إن العداء الروسي التاريخي لليهود او اللاسامية لم يتحرك كما كان متوقعاً.

٦ - على الرغم من تطلعات الجيش السوفياتي الامبراطورية، فقد ضعفت في روسيا فكرة بناء دولة عظمى موازنة. والمظاهر التي تبدو خلاف ذلك الآن ما هي الا مظاهر احتجاج على السياسات الراهنة في روسيا وفي الغرب التي تأخذ منحى تهميش دور روسيا في العالم. لكن استمرار هذا التهميش من شأنه ان يولد جرحاً عاطفياً لدى الروس يبعث روحاً انتقامية من جديد.

٧ - على الرغم من ان روسيا لم تشهد مراحل ديموقراطية تذكر في سياستها الداخلية، إلا ان تجربتها الديموقراطية الوليدة تبدو حتى الآن سليمة وصحية.

الاحتواء الآسيوي

ما يقال في الغرب كما رأينا في اطروحة هانتنغتون، عن تصور لروسيا والسلافية كعازل إزاء العالم الاسلامي، يقال ايضاً عن دور روسيا في احتواء الامتدادات الآسيوية وخصوصاً إزاء الصين واليابان، الأمر الذي يعني، انه من مصلحة الغرب عدم إضعاف روسيا وان كان يرغب في احتوائها. وهذا التفكير ليس جديداً في العالم الانغلوساكسوني. ففي اواخر القرن الثامن عشر، كتب المؤرخ البريطاني ادوار غيبون في مؤلفه الكلاسيكي: «انحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية» في الفصل المتعلق بانهيار تلك الامبراطورية في الغرب، يقول، ان الخطر على اوروبا من الشرق الآسيوي لم يعد قائماً بسبب تمدن روسيا واعتناقها المسيحية مما جعلها حاجزاً طبيعياً للدفاع عن اوروبا من ناحية الشرق.

وقول غيبون هذا لا يختلف في مضمونه عن تصور هانتنغتون عن العالم السلافي كحاجز خارج الغرب، لأنهما يلتقيان عند نقطة واحدة مفادها ان الخطر القائم على الغرب يتمثل في العالم العربي والاسلامي.

ومما أكد صحة تصوّر غيبون لروسيا كحاجز إزاء العالم الآسيوي ان روسيا القيصرية قد خاضت بالفعل حرباً فعلية ضد اليابان في مطلع هذا القرن (١٩٠٥). ومع ان الروس انهزموا امام اليابان في تلك الحرب إلا ان مجرد قيامها أثبت ان روسيا لها دور استراتيجي في ابقاء العالم الآسيوي ضمن حدوده.

●●●

ان يقول الجنرال جورج باتون ان قدر بريطانيا واميركا حكم العالم، قد لا يكون دقيقاً كما يبدو في ظاهر الامر، وهو قول لا يختلف كثيراً عن قول جيرونوفسكي بان قدر روسيا ان تصبح جديرة بحكم العالم لكي تثبت السلافية انها افضل من الانغلوساكسونية.

في الاسبوع المقبل: نظرية هانتنغتون في صراع الحضارات

لأن ضخ الغاز من مصر أرخص ثمناً

إسرائيل تخلّت عن تسييل الغاز القطري في «العقبة»؟!

❐ لأن ضخ الغاز من مصر اقل كلفة من تصنيع الغاز القطري في «العقبة» الاردنية، ضربت حكومة بنيامين نتنياهو صفحاً عن المشروع المشترك مع الاردن لبناء مصنع لتسييل الغاز القطري.

وكان المشروع تبلور في قمة عمان الاقتصادية قبل سنتين تقريباً في اعقاب موجة تفاؤل بالتعاون العربي الاسرائيلي مع تقدم مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل. لكن حماسة اسرائيل للمشروع فترت تدريجياً خصوصاً في اعقاب وصول الليكود الى الحكم في أيار/ مايو الماضي والعودة للحديث عن ضرورة ان تنوع اسرائيل مصادر طاقتها وعدم الاعتماد على مصدر رئيسي واحد.

وكانت الشركة النفطية الاميركية العملاقة «انرون» تقود المشروع لاقامة مصنع لتسييل الغاز في مدينة العقبة الاردنية المطلة على البحر الاحمر بهدف نقل الغاز المسال بحراً من دولة قطر الخليجية الى اسرائيل والاردن في الربع الاول من سنة ٢٠٠١.

وقال مستثمرون اردنيون ممن كانوا يفكرون بالمشاركة بالمشروع، ان تردد الحكومة الاسرائيلية في تنفيذ المشروع لا يخلو من اعتبارات سياسية وان كان اساساً لاسباب اقتصادية منها الكلفة العالية لجلب الغاز من قطر بالمقارنة مع توفيره من مصادر اخرى مثل ضخه من مصر.

وكانت حكومة «حزب العمل» السابقة وعلى الأخص رئيس الوزراء السابق شمعون بيريز، قد دافعت بقوة عن المشروع على الرغم من معارضة جماعات الضغط الصناعية الاسرائيلية لاعتبارات امنية واقتصادية على حد سواء لاقامته في العقبة. وكان كثير من الصناعيين الاسرائيليين يفضلون اقامته في احد موانيء اسرائيل المطلة على البحر المتوسط.

ويقول مستثمرون ان الحكومة الحالية ليست لديها الرغبة التي كانت لحكومة العمل في الماضي في مشاريع اقتصادية مشتركة الى جانب ان مواقفها من عملية السلام ادت الى تباطؤ خطط التعاون الاقليمي.

مسؤولون اردنيون قالوا ان شمعون بيريز تبنى المشروع بغرض تقريب الاردن نحو اسرائيل اقتصادياً وخلق مصلحة مشتركة تعزز السلام الى جانب اهميته في فتح الابواب امام علاقات اقتصادية لاسرائيل مع دول الخليج.

وظهر المشروع على السطح في اعقاب اتفاق اولي ابرمته شركة انرون مع اسرائيل في عمان في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ لتزويد الدولة العبرية بما لا يقل عن مليوني طن سنوياً من الغاز القطري.

وكان التصور اساساً ان تحصل اسرائيل على نحو ٧٥٪ من الغاز في حين يحصل الاردن على البقية. وكان متوقعاً ان يستغرق بناء المصنع سنتين مع قدوم شحنات الغاز للاردن واسرائيل في الربع الاول من سنة ٢٠٠١.

إلا ان مذكرة التفاهم التي ابرمتها عمان مع «أنرون» في اعقاب اتفاق اسرائيل مع الشركة الاميركية لم تعد سارية المفعول بعد ان انتهت مدتها بعد مضي ١٨٠ يوماً دون تنفيذها.

غير ان انرون حسب مصادر اردنية رسمية لم تلغ خططاً لاقامة محطة كهرباء بكلفة تتجاوز ملياري دولار محاذية لموقع مصنع الغاز وكانت ضمن التصورات الاولية لمشروع الغاز.

وزادت المصادر ذاتها ان الاتفاق الاولي مع انرون الذي ابرمه الاردن في آذار/ مارس الماضي لم يجر تفاوض فعلي حوله وانما ظل الاتفاق في حدود التفاهم المبدئي.

وانهار المشروع بعد فشل انرون في التوصل الى اتفاقات طويلة الامد مع الاردن واسرائيل كانت بمثابة شروط اساسية للمضي في المشروع. وفي نهاية السنة الماضية ابلغت الحكومة الاسرائيلية الشركة الاميركية بان مذكرة التفاهم التي ابرمتها معها في تشرين الاول/ اكتوبر لم تعد ملزمة. والى جانب التردد الاسرائيلي فان عقبات بيروقراطية في الاردن، بعد ان اختارت انرون العقبة الى جانب مصاعب التمويل، ادت كلها الى زيادة تعقيدات المشروع الذي كانت له صبغة سياسية اكثر منها اقتصادية.

فالمشروع كان تشوبه من البداية حساسية سياسية بالغة الى جانب صعوبة ايجاد التمويل. وعلى الرغم من تسجيل شركة مشتركة اردنية ـ اسرائيلية لاقامة المشروع بحصص ٢٥٪ متساوية لشركاء اسرائيليين واردنيين من القطاع الخاص وحصة ٥٠٪ لـ«انرون» الا انه لم يتم رسملتها.

ومشروع الغاز اكبر مشروع مشترك حتى الآن كان مخططاً بين مستثمرين اسرائيليين واردنيين منذ معاهدة السلام بين البلدين في سنة ١٩٩٤ التي انهت حالة حرب دامت ٤٨ سنة. وفي المحصلة فإن انهيار المشروع يشكل ضربة للجهود الرامية الى اقامة مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص في اسرائيل والاردن بهدف ايجاد مصلحة مشتركة تدعم رغبة البلدين في تعزيز السلام.

وهناك العديد من المشاريع الاسرائيلية الاردنية التي بدأ العمل فيها الا ان تباطؤ عملية السلام في الشرق الاوسط ادى الى تأخير تنفيذها.

الكونسورتيوم الأجنبي يرفض التدخل ويطلب المشورة

تركمانستان «تدعي» وأذربيجان «تؤكد» ملكيتها لحقول بحر قزوين الواعدة بالنفط؟!

❐ إحتدم النزاع بين تركمانستان وأذربيجان حول من يمتلك النفط في «بحر قزوين» الأمر الذي ترك الشركات الأجنبية التي تخطط لاستثمار مليارات الدولارات تعيش في كابوس مستمر.

تركمانستان ترفع الصوت بأن حقل النفط الاذربيجاني وجزءاً من حقل تشيراج يقعان في قطاع يتبع تركمانستان في بحر قزوين، في حين ترد اذربيجان الصاع صاعين وتقول بالفم الملآن بانها تمتلك هذين الحقلين اللذين يجري تطويرهما بوساطة كونسورتيوم عالمي بتكلفة تبلغ ثمانية مليارات دولار.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركمانية «حقل النفط الاذربيجاني وجزء من حقل تشيراج يقعان في الجزء التركمانستاني من بحر قزوين ولذلك فانهما يقعان في نطاق سيادة تركمانستان».

وجاء رد الفعل سريعاً من «باكو»، عاصمة اذربيجان، وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية الاذربيجانية ان «وسائل تحديد الحدود الاقتصادية تبين بوضوح ان طبقات النفط الاذربيجانية وتشيراج تقع بالكامل داخل القطاع الاذربيجاني من بحر قزوين».

وكما هو متوقع لم يصدر اي رد فعل عن الشركة العاملة الدولية الاذربيجانية وهي شركة متعددة الجنسيات تأمل في ضخ اكثر من ٧٠٠ الف برميل من النفط يومياً بحلول سنة ٢٠١٠ من حقول النفط الاذربيجانية وحقول تشيراج وجونشلي البحرية.

وامام هذه المعضلة اقدمت الشركات الاجنبية على طلب مشورة في هذه المعركة البالغة التعقيد من اجل النفوذ في البحر الذي تطل عليه ست دول معظمها عرضة لعدم الاستقرار والقتال الداخلي.

وقال مراقب على شأو ودراية بـ «اللعبة الكبرى» الجديدة ان «شركات النفط لا تريد الادلاء بأي تصريحات تغرق السفينة بادارتها وحملة اسهمها».

وتم تقسيم بحر قزوين بين ايران والاتحاد السوفياتي اول مرة في سنة ١٩٢١، ثم مرة ثانية في سنة ١٩٤٠، لكن ظهور دول جديدة على شواطىء بحر قزوين في سنة ١٩٩١ وهي روسيا واذربيجان وتركمانستان وقازاخستان أدى الى اثارة عدة تساؤلات مرة اخرى.

وقالت روسيا وايران في السابق انه يجب تقسيم البحر الى قطاعات دولية وان يستغله كل بلد وفقاً لهذا التقسيم.

لكن موقف تركمانستان اصبح اقل وضوحا، وهي حالياً على خلاف مع اذربيجان اكثر من اختلافها مع روسيا.

وبالإضافة الى إيران التي لها طموحات اقليمية فان روسيا تضغط على الجمهوريات الجديدة لكي تقبل الوضع الذي تريده في بحر قزوين قائلة أنها ستعترف بمنطقة ساحلية قدرها ٧٢ كيلومتراً وان بعض حقول النفط تقع خارج هذه المنطقة.

بعد سنة كاملة من التفاوض الصعب

صنعاء أوكلت الى «توتال» و«هنت» و«أكسون» و«يوكنغ» تنفيذ مشروع الغاز؟!

❐ حسمت صنعاء امرها ووقعت اتفاقات نهائية بانضمام شركتي «هنت» و«اكسون» الاميركيتين و«يوكنغ» الكورية الى مشروع الغاز اليمني الذي تشارك فيه ايضاً «توتال» الفرنسية.

والاتفاقات التي وقعها محمد سعيد العطار، وزير النفط والثروات المعدنية، مع مديري الشركات المشاركة، تنظم حقوق الدولة والشركات المساهمة والتزاماتها في ما يتعلق باعادة تنظيم شركة اليمن للغاز الطبيعي المسيل التي سيعهد اليها تنفيذ المشروع. والمشروع يشتمل على مد خط انابيب من «مأرب» حتى منطقة «بلحاف» على البحر العربي بطول ٣٢٠ كيلومتراً وبناء منشآت التسييل وميناء للتصدير بطاقة ٥ ملايين طن سنوياً ابتداء من السنة ٢٠٠١.

وتتوقع الشركات الموقعة على الاتفاقيات بأن يتجاوز المشروع الكمية المقررة بما يقرب من ٣٠٠ الف طن سنوياً في ضوء الاكتشافات المشجعة. فهناك احتمال بايجاد موقع ثالث للتصدير طاقته ٥.٢ مليون طن سنوياً في حال التأكد من المخزون.

وتقضي الاتفاقيات ايضاً بانشاء شركة لتشغيل حقل «مأرب» تملك وزارة النفط اليمنية ٦٠٪ من اسهمها.

وكانت مفاوضات شاقة استمرت سنة كاملة للوصول الى صيغة تمكن الشركات الاميركية من الدخول في المشروع. وبموجب المشروع ستنشأ شركة مشتركة تبلغ فيها حصة «توتال» ٣٦٪ و«هنت» و«اكسون» ٣٠٪ و«يوكنغ» الكورية ٨٪. واحتفظت الحكومة اليمنية لنفسها بنسبة ٢٦٪.

وتتفاوض صنعاء حالياً مع تركيا واليابان وكوريا للتنازل عن جزء من حصتها مقابل التمويل.

محمد سعيد العطار، اعتبر مشروع الغاز من اكبر واهم المشاريع التنموية في اليمن وانه سيشكل رافداً من روافد الاقتصاد بالعملات الاجنبية، كما سيستوعب بعد التنفيذ اعداداً كبيرة من العمال اليمنيين. وذكر ان المرحلة التالية تتضمن المخططات وتنتهي في تموز/ يوليو المقبل بالنسبة الى الانبوب والتصاميم ومحطة التسييل. وبعدها سيطرح المشروع لمناقصة عالمية بحيث يكون جاهزاً بالكامل بنهاية سنة ٢٠٠٠.

«توتال» لا تعترف بـ«داماتو» وتتحضر لتوقيع عقود مع بغداد؟!

❐ اثناء جردة حساب لعمل مجموعة «توتال» النفطية الفرنسية، لم يستبعد تييري دو ماري، رئيس المجموعة توقيع عقد مع بغداد، إلا انه اكد أن اعمال التنقيب الميدانية لا يمكن «ان تبدأ الا بعد ان ترفع العقوبات الدولية او على الاقل تعدل بطريقة تسمح ببدء هذه الاعمال».

وتنصل دو ماري من كل كلام اخر، ونفى بشدة ان تكون «توتال» تعاني من ضغوط سياسية تتعلق بعدم التعاون مع بغداد، واصر بان المجموعة هي شركة مستقلة توقع اتفاقاتها على مسؤوليتها.

وقال تييري دو ماري: «نحن صناعيون لا نحاول التدخل على الصعيد السياسي ونحترم الاتفاقات الدولية بحرفيتها».

اوساط «توتال» العارفة بمجريات الامور وبما يدور، ذكرت بأن التفاوض قد قطع شوطاً كبيراً، والعقد قد يوقع في وقت قريب وان كانت «توتال» تحاذر في التفاوض مع العراق، فإن «قانون داماتو»، لا يخيفها من المضي في التعامل مع ايران. فالقانون لا يشمل مشاريع «توتال» في ايران وليبيا وليس له اي مفعول رجعي، اما بالنسبة الى المستقبل فعند تييري دو ماري ان «القانون يخالف سيادة الشعوب ويفرض قوانين دولة خارج منطقة سيادتها غير معترف به على المستوى الاوروبي والفرنسي». واضاف ان «توتال لا تشعر انها معنية به لاستثماراتها المقبلة في هذين البلدين».

وما يجدر الرجوع إليه هنا ان العراق و«توتال» توصلا في السنة الماضية الى اتفاق مبدئي تقوم بموجبه الشركة الفرنسية بتطوير حقل «نهر عمر» النفطي الضخم الذي تبلغ طاقته الانتاجية ٥٠٠ الف برميل يومياً.

كما سبق لـ «توتال» ان وقعت مع ايران في حزيران/ يونيو من سنة ١٩٩٥ عقدا لتطوير حقلي سري (ا) و(ب) البحريين في الخليج. وقد اغضب الاتفاق البالغة قيمته ٦٠٠ مليون دولار الحكومة الاميركية وخصوصاً ان شركة «أموكو» الاميركية كانت مؤهلة للحصول على هذا العقد.

المحللون الماليون يتخوفون من «طفرة» ارتفاع الاسعار فيها

مليار و٧١١ مليون جنيه حجم التداول في بورصة القاهرة

❑ خلال كانون الثاني/ يناير الماضي، بلغ حجم التداول في بورصة القاهرة ملياراً و٧١١ مليون جنيه بما يوازي ٤ اضعاف حجم التداول خلال الشهر ذاته سنة ١٩٩٦ والذي وقتها بلغ ٤٤٨ مليون جنيه. وحققت الاصدارات الجديدة طفرة كبيرة حيث بلغت ملياراً ونصف المليار جنيه مقابل ٥٦٣ مليون جنيه فقط خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ومع ارتفاع حجم التداول، تم الاسراع في برنامج الخصخصة حيث تم طرح شرائح كبيرة من الشركات القابضة لقطاع الاعمال العام.

وكان عبد الحميد ابراهيم، رئيس الهيئة العامة لبورصة القاهرة، طالب رجال الاعمال واصحاب الشركات النظر في السياسات التمويلية الخاصة بهم، مشيراً الى ان سوق رأس المال في مصر اصبحت حقيقة واضحة والمطلوب ان يستفيد القطاع الخاص من نشاط السوق حالياً في التمويل متوسط وطويل الاجل حيث اصبحت درجة السيولة عالية ومرتفعة في السوق وهو ما يعني سرعة تسييل الاوراق المالية او الحصول على اموال.

وتوقع ان تلجأ الشركات الخاصة الى البورصة بحثاً عن تمويلات جديدة او زيادة في رؤوس الاموال مستفيدة من اعفاءات ضريبية ومزايا عديدة عن غيرها من الشركات، فقانون مزايا وحوافز الاستثمار يضع في اعتباره اعطاء مزايا عديدة لهذه الشركات وذلك من اجل دعم وتعميق البورصة.

الطفرة الخطرة

المحللون في بورصة القاهرة، بدأوا يتخوفون من طفرة ارتفاع الاسعار، فإن كان تطور البورصة يشكل عاملاً مفيداً لانجاح برنامج التصحيح الاقتصادي، إلا ان «قفزات» الاسعار الكبيرة ليست في نظر هؤلاء من المظاهر الصحية. وعلى الرغم من ان مضاعفة الربحية في السوق المصرية مازال يمثل ميزة نسبية في الاسهم الا ان هذا لا يبرر هذه الانطلاقات الكبيرة للاسعار، لذلك تدخلت هيئة البورصة لوضع حدود للارتفاعات وللانخفاضات في الاسعار بحيث لا تتجاوز ٥٪ صعوداً وهبوطاً. وهذا الشرط وضع من اجل التحسب لوجود مضاربات غير منطقية لارتفاعات بعض اسعار الاسهم، وانه لا يتم تطبيقه الا في الحالات التي يثبت بالفعل ان مبررات الارتفاع والانخفاض غير منطقية وقد يستغلها البعض لاغراض شخصية تهز من كيان السوق.

وهذا ما جعل عبد الحميد ابراهيم يحذر من أن : «اي من الشركات العاملة في البورصة يثبت تلاعبها في السوق سوف تقابل بشدة وبقسوة مشيراً الى ان هناك شركتين أوقفتا عن التعامل في السوق وحولتا الى النيابة العامة للتحقيق معهما الآن»، وأكد ان سنة ١٩٩٧ هي سنة الشفافية في السوق ولن يسمح لأي شركة او فرد بالتلاعب بالبورصة.

التطوير الجديد

كشفت مصادر على رفعة في المستوى ان الحكومة بمشاركة هيئة بورصة القاهرة في صدد تطوير وتسهيل انظمة التعامل داخل البورصة حيث سيتم فتح الحسابات لمدة ٢٤ ساعة، وسوف يتيح فتح الشاشات تسجيل الحسابات من الساعة الخامسة مساء الى العاشرة من صباح اليوم التالي، وسوف يتم تعديل برنامج التداول وسيكون التنفيذ فوراً. ومن ملامح هذا التعديل انه سوف يسمح لصناديق الاستثمار بفتح حساباتهم لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية مباشرة بعدما كانت هذه الحسابات يتم فتحها من خلال شركات السمسرة مما كان يسبب العديد من المشاكل. كما سيتم ترك الاوامر الموجودة اثناء جلسة التداول ولم يتم تنفيذها على شاشة الكومبيوتر لليوم التالي من دون الغاء او ترك هذه الاوامر.

ومن الخطوات التطويرية الجديدة شراء كومبيوتر ضخم يسمح بالتعامل على اكثر من ٣٠٠ شاشة ويستوعب اكثر من ١٠٠ الف عملية يومياً مع زيادة خطوط الربط بين هيئة البورصة وشركات السمسرة بحيث تستوعب ١٢٨ الف خط في الثانية الواحدة وذلك بدلاً من الخطوط الحالية والتي تستوعب ٩٦٠٠ خط فقط. وسيطاول التطوير قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. فتطبيق هذا القانون خلال الفترة الماضية، اثبت انه مفتوح لاستيعاب اي تغييرات مقبلة الى البورصة في العديد من الانشطة وأي نشاط جديد يدخل الى البورصة تتم اضافته من دون مشاكل وهو ما تم في مجال الحفظ المركزي وصناديق الاستثمار المباشر.ويقول المراقبون الماليون ان هناك بعض المواد في قانون رقم ٩٥ يجري تعديلها وخصوصاً تلك المتعلقة باستعمال المعلومات الداخلية والتلاعب في الاسعار لسد الثغرات التي يتم من خلالها استغلال المعلومات في رفع وخفض اسعار الاسهم.

كما يجري ايضاً وضع مواد ونصوص لنظام الحفظ المركزي في القانون حيث ان ذلك النظام لا يستند على اي تشريع حاليا.

رأس ماله ٦٠ مليون دولار وموجوداته في حدود المليار

«الأهلي» اندمج مع «الأعمال» فشكلا بعد «العربي» ثاني أكبر مصرف في الأردن

❑ في خطوة طالبت بها لجنة تنفيذية شكلت من اعضاء مجلسي ادارة «بنك الاعمال» و«البنك الاهلي الاردني»، تمت عملية اندماج المصرفين في مصرف جديد اصبح ثاني اكبر مصرف في الاردن من حيث رأس المال (٤٢ مليون دينار) ليبقى «البنك العربي» متصدراً المصارف الاردنية برأس مال قدره ٤٤ مليون دينار.

ومن شأن هذا الدمج أن يتيح امكانية اكبر للتوسع الخارجي للبنك الاهلي الذي لديه حالياً اربعة فروع في لبنان، وفرع في قبرص، وخمسة فروع في الاراضي الفلسطينية.

وكان البنك الأهلي الاردني توسع في الاراضي الفلسطينية مع افتتاح ثلاثة فروع له في سنة ١٩٩٥ في «نابلس» و«الخليل» و«رام الله»، وذلك لأول مرة منذ اغلاق فروعه في اعقاب احتلال اسرائيل للضفة الغربية في حرب الايام الستة في سنة ١٩٦٧.

وساعدت الملكية المشتركة للمساهمين في المصرفين، التي تتجاوز ٢٠٪، على الدمج الطوعي للمصرفين وهو اول دمج في تاريخ القطاع المصرفي الاردني الذي اقتصرت عمليات الدمج فيه حتى الآن على مؤسسات استثمارية متعثرة تم دمجها مع مصارف.

ولم يحدث اي دمج مصرفي قبل الآن على الرغم من تشجيع البنك المركزي الاردني للمصارف للإقدام عليه لأجل خلق مصارف قوية قادرة على المنافسة في سوق مصرفي يرى البنك المركزي ان عدد المصارف فيه اكثر من الحاجة.

وهناك حالياً ٢١ مصرفاً تجارياً اردنياً بما فيها مصارف اجنبية وستة استثمارية بودائع تفوق ٥,٩ مليار دينار.

وقدر تقرير للجنة التنفيذية، اعد في حزيران/ يونيو الماضي، الحجم الاجمالي لموجودات البنك الجديد بما قيمته ٦٣٠ مليون دينار الأمر الذي يضعه في المرتبة الرابعة بعد «البنك العربي» و«بنك الاسكان» و«البنك الاردني الاسلامي».

وتبلغ موجودات البنك الاهلي الاردني قبل الدمج ٤٦١,٩ مليون دينار و١٦٧,١ مليون دينار لبنك الاعمال.

وستبلغ حقوق المساهمين للبنك الجديد ٦٧,٨ مليون دينار مع اجمالي ودائع يصل الى ٤٤٨,٤ مليون دينار و٣١٩,٥ مليون دينار من القروض.

وبموجب التقويم فان اللجنة التنفيذية اوصت بحصول مساهمي البنك الاهلي الحاليين على حوالي ٨٥٪ من رأس مال البنك الجديد اي ٣٦ مليون دينار.

وسيتم تقويم رأس المال المكتتب فيه والبالغ ٤٢ مليون دينار ليقسم الى ٤٢ مليون سهم قيمة كل منها منها دينار واحد.

وسيحصل مساهمو «البنك الاهلي» الحاليون على سهم وربع اضافي الى جانب سهم جديد مقابل كل سهم قديم في حوزتهم. اما «بنك الاعمال» فان مساهميه سيحصلون على سهم مقابل كل سهم يمتلكونه في البنك اي ما يعادل ١٥٪ من رأسمال المدموج عاكساً ثقل الشريك الرئيسي، «البنك الاهلي الاردني».

وكان «البنك الاهلي الاردني» قد قرر قبل الدمج ان يوزع ١٨٠ فلساً لكل سهم مقابل ١٤٠ فلساً لمساهميه عاكساً متانة وضعه المالي في سنة ١٩٩٦.

و«البنك الاهلي الاردني» سيكون احدى المؤسسات التي ستستأثر باهتمام المستثمرين الاجانب لكون اسهمه من الاسهم الاردنية الداخلة في مؤشر الاردن الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية للاسواق الناشئة التابعة للبنك الدولي.

الشارقة صنو أبوظبي ودبي في اتخاذ القرار

فرض ضريبة ٢٠٪ على صافي أرباح المصارف الأجنبية في الإمارات!

❑ بعدما نجحت إمارة دبي في تعزيز موقعها ودورها كمركز اقليمي للمصارف الاجنبية التي تمكنت من تحقيق ارباح هائلة في السنوات الماضية، اصدر الشيخ حمدان بن راشد، نائب حاكم دبي ووزير المال والصناعة في دولة الامارات، قراراً بفرض ٢٠٪ ضريبة على ارباح تلك المصارف.

وذكرت مصادر مصرفية على رفعة في المستوى ان الشارقة، ثالث اكبر امارة في الدولة، اصبحت صنو دبي وابوظبي فأقرت قانوناً يفرض على المصارف الاجنبية الضريبة ذاتها.

وطالبت تلك المصارف بسداد ضريبة على صافي ارباحها سنة ١٩٩٦ خلال الربع الاول من سنة ١٩٩٧.

ويبلغ عدد المصارف الاجنبية العاملة في دولة الامارات ٢٧ مصرفاً لها ١١٩ فرعاً، اضافة الى ١٥ مكتباً تمثيلياً لمصارف اجنبية اخرى، مقابل ١٩ مصرفاً وطنياً لها ٢٤١ فرعاً في الامارات.

ويعمل في امارة دبي ٤٤ فرعاً للمصارف الاجنبية، مقابل ٤٢ في ابوظبي و١٩ في الشارقة وسبعة في رأس الخيمة وأربعة في الفجيرة وثلاثة في عجمان.

ويكتفي مصرف الامارات المركزي بالاحتفاظ بجزء من الودائع الموجودة في المصارف من دون ان يدفع عليها فوائد لاستخدامها كضمان ضد تعرض اي مصرف لمشاكل في مقابل تقديمه الدعم اليها في حال اهتزاز وضعها.

وكانت قيمة ودائع المصارف الاجنبية لدى مصرف الامارات المركزي في نهاية حزيران/ يونيو الماضي ٤,٥١٩ مليار درهم.

المحللون الماليون اعتبروا ان قرار تحصيل الضرائب من المصارف الاجنبية سيؤثر في هامش ارباحها، لكنه لن يؤثر في نشاطها او وجودها في الامارات.

فتلك المصارف مستقرة في الامارات التي تشكل قاعدة مهمة لعملياتها في الخليج. لذلك فإن هذه المصارف لن تفكر بالانسحاب من الامارات، خصوصاً ان المنطقة مقبلة على زيادة جديدة في مستويات النشاطات التجارية والمصرفتي ولا سيما قطاع الانشاءات والتجارة تقدر باكثر من ٢٠٪.

وكانت المصارف الاجنبية في الامارات زادت رأس مالها واحتياطاتها من ٤,٢٣٠ مليار درهم في نهاية ١٩٩٤ الى ٤,٥٤٢ مليار درهم في نهاية حزيران ١٩٩٦.

وارتفعت قيمة موجوداتها في الفترة ذاتها من ٤٢,٩٨٤ مليار درهم الى ٤٣,٢٧١ مليار درهم.

كذلك تمكنت هذه المصارف من زيادة قيمة الائتمان والاستثمارات المحلية من ٢٢,١٨٢ مليار درهم في خواتيم سنة ١٩٩٤ الى ٢٣,٤٢٥ مليار درهم في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وهي في معظمها تسهيلات ائتمانية، اضافة الى مستحقات على القطاع الخاص قيمتها ٢١,٠١٥ مليار درهم، ومستحقات على الحكومة بقيمة ١,٧٣٢ مليار درهم، ومستحقات على الهيئات الرسمية بمبلغ ٢٢٣ مليون درهم، وقروض وسلف وسحوبات على المكشوف بقيمة ٢٢٣ مليون درهم ايضاً. وتتوقع المصارف الاجنبية في الامارات ان تكون ارباحها عن سنة ١٩٩٦زادت بمعدل يراوح بين ١٥ و٢٠٪ على ما كانت في سنة ١٩٩٥.

المحللون الماليون يتخوفون من «طفرة» ارتفاع الاسعار فيها

مليار و٧١١ مليون جنيه حجم التداول في بورصة القاهرة

❐ خلال كانون الثاني/ يناير الماضي، بلغ حجم التداول في بورصة القاهرة ملياراً و٧١١ مليون جنيه بما يوازي ٤ اضعاف حجم التداول خلال الشهر ذاته سنة ١٩٩٦ والذي وقتها بلغ ٤٤٨ مليون جنيه. وحققت الاصدارات الجديدة طفرة كبيرة حيث بلغت ملياراً ونصف المليار جنيه مقابل ٥٦٣ مليون جنيه فقط خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ومع ارتفاع حجم التداول، تم الاسراع في برنامج الخصخصة حيث تم طرح شرائح كبيرة من الشركات القابضة لقطاع الاعمال العام.

وكان عبد الحميد ابراهيم، رئيس الهيئة العامة لبورصة القاهرة، طالب رجال الاعمال واصحاب الشركات النظر في السياسات التمويلية الخاصة بهم، مشيراً الى ان سوق رأس المال في مصر اصبحت حقيقة واضحة والمطلوب ان يستفيد القطاع الخاص من نشاط السوق حالياً في التمويل متوسط وطويل الاجل حيث اصبحت درجة السيولة عالية ومرتفعة في السوق وهو ما يعني سرعة تسييل الاوراق المالية او الحصول على اموال.

وتوقع ان تلجأ الشركات الخاصة الى البورصة بحثاً عن تمويلات جديدة او زيادة في رؤوس الاموال مستفيدة من اعفاءات ضريبية ومزايا عديدة عن غيرها من الشركات، فقانون مزايا وحوافز الاستثمار يضع في اعتباره اعطاء مزايا عديدة لهذه الشركات وذلك من اجل دعم وتعميق البورصة.

الطفرة الخطرة

المحللون في بورصة القاهرة، بدأوا يتخوفون من طفرة ارتفاع الاسعار، فإن كان تطور البورصة يشكل عاملاً مفيداً لانجاح برنامج التصحيح الاقتصادي، إلا ان «قفزات» الاسعار الكبيرة ليست في نظر هؤلاء من المظاهر الصحية. وعلى الرغم من ان مضاعفة الربحية في السوق المصرية مازال يمثل ميزة نسبية في الاسهم الا ان هذا لا يبرر هذه الانطلاقات الكبيرة للاسعار، لذلك تدخلت هيئة البورصة لوضع حدود للارتفاعات وللانخفاضات في الاسعار بحيث لا تتجاوز ٥٪ صعوداً وهبوطاً. وهذا الشرط وضع من اجل التحسب لوجود مضاربات غير منطقية لارتفاعات بعض اسعار الاسهم، وانه لا يتم تطبيقه الا في الحالات التي يثبت بالفعل ان مبررات الارتفاع والانخفاض غير منطقية وقد يستغلها البعض لاغراض شخصية تهز من كيان السوق.

وهذا ما جعل عبد الحميد ابراهيم يحذر من أن : «أي من الشركات العاملة في البورصة يثبت تلاعبها في السوق سوف تقابل بشدة وبقسوة مشيراً الى ان هناك شركتين أوقفتا عن التعامل في السوق وحولتا الى النيابة العامة للتحقيق معهما الآن»، وأكد ان سنة ١٩٩٧ هي سنة الشفافية في السوق ولن يسمح لأي شركة او فرد بالتلاعب بالبورصة.

التطوير الجديد

كشفت مصادر على رفعة في المستوى ان الحكومة بمشاركة هيئة بورصة القاهرة في صدد تطوير وتسهيل انظمة التعامل داخل البورصة حيث سيتم فتح الحسابات لمدة ٢٤ ساعة، وسوف يتيح فتح الشاشات تسجيل الحسابات من الساعة الخامسة مساء الى العاشرة من صباح اليوم التالي، وسوف يتم تعديل برنامج التداول وسيكون التنفيذ فوراً. ومن ملامح هذا التعديل انه سوف يسمح لصناديق الاستثمار بفتح حساباتهم لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية مباشرة بعدما كانت هذه الحسابات يتم فتحها من خلال شركات السمسرة مما كان يسبب العديد من المشاكل. كما سيتم ترك الاوامر الموجودة اثناء جلسة التداول ولم يتم تنفيذها على شاشة الكومبيوتر لليوم التالي من دون الغاء او ترك هذه الاوامر.

ومن الخطوات التطويرية الجديدة شراء كومبيوتر ضخم يسمح بالتعامل على اكثر من ٣٠٠ شاشة ويستوعب اكثر من ١٠٠ الف عملية يومياً مع زيادة خطوط الربط بين هيئة البورصة وشركات السمسرة بحيث تستوعب ١٢٨ الف خط في الثانية الواحدة وذلك بدلاً من الخطوط الحالية والتي تستوعب ٩٦٠٠ خط فقط. وسيطاول التطوير قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. فتطبيق هذا القانون خلال الفترة الماضية، اثبت انه مفتوح لاستيعاب اي تغييرات مقبلة الى البورصة في العديد من الانشطة وأي نشاط جديد يدخل الى البورصة تتم اضافته من دون مشاكل وهو ما تم في مجال الحفظ المركزي وصناديق الاستثمار المباشر. ويقول المراقبون الماليون ان هناك بعض المواد في قانون رقم ٩٥ يجري تعديلها وخصوصاً تلك المتعلقة باستعمال المعلومات الداخلية والتلاعب في الاسعار لسد الثغرات التي يتم من خلالها استغلال المعلومات في رفع وخفض اسعار الاسهم.

كما يجري ايضاً وضع مواد ونصوص لنظام الحفظ المركزي في القانون حيث ان ذلك النظام لا يستند على اي تشريع حاليا.

رأس ماله ٦٠ مليون دولار وموجوداته في حدود المليار

«الأهلي» اندمج مع «الأعمال» فشكلا بعد «العربي» ثاني أكبر مصرف في الأردن

❐ في خطوة طالبت بها لجنة تنفيذية شكلت من اعضاء مجلسي ادارة «بنك الاعمال» و«البنك الاهلي الاردني»، تمت عملية اندماج المصرفين في مصرف جديد اصبح ثاني أكبر مصرف في الاردن من حيث رأس المال (٤٢ مليون دينار) ليبقى «البنك العربي» متصدراً المصارف الاردنية برأس مال قدره ٤٤ مليون دينار.

ومن شأن هذا الدمج أن يتيح امكانية اكبر للتوسع الخارجي للبنك الاهلي الذي لديه حالياً اربعة فروع في لبنان، وفرع في قبرص، وخمسة فروع في الاراضي الفلسطينية.

وكان البنك الاهلي الاردني توسع في الاراضي الفلسطينية مع افتتاح ثلاثة فروع له في سنة ١٩٩٥ في «نابلس» و«الخليل» و«رام الله» وذلك لأول مرة منذ اغلاق فروعه في اعقاب احتلال اسرائيل للضفة الغربية في حرب الايام الستة في سنة ١٩٦٧.

وساعدت الملكية المشتركة للمساهمين في المصرفين، التي تتجاوز ٢٠٪، على الدمج الطوعي للمصرفين وهو اول دمج في تاريخ القطاع المصرفي الاردني الذي اقتصرت عمليات الدمج فيه حتى الآن على مؤسسات استثمارية متعثرة تم دمجها مع مصارف.

ولم يحدث اي دمج مصرفي قبل الآن على الرغم من تشجيع البنك المركزي الاردني للمصارف للإقدام عليه لأجل خلق مصارف قوية قادرة على المنافسة في سوق مصرفي يرى البنك المركزي ان عدد المصارف فيه اكثر من الحاجة.

وهناك حالياً ٢١ مصرفاً تجارياً اردنياً بما فيها مصارف اجنبية وستة استثمارية بودائع تفوق ٥,٩ مليار دينار.

وقدر تقرير للجنة التنفيذية، اعد في حزيران/ يونيو الماضي، الحجم الاجمالي لموجودات البنك الجديد بما قيمته ٦٣٠ مليون دينار الأمر الذي يضعه في المرتبة الرابعة بعد «البنك العربي» و«بنك الاسكان» و«البنك الاردني الاسلامي».

وتبلغ موجودات البنك الاهلي الاردني قبل الدمج ٤٦١,٩ مليون دينار و١٦٧,١ مليون دينار لبنك الاعمال.

وستبلغ حقوق المساهمين للبنك الجديد ٦٧,٨ مليون دينار مع اجمالي ودائع يصل الى ٤٤٨,٤ مليون دينار و٣١٩,٥ مليون دينار من القروض.

وبموجب التقويم فان اللجنة التنفيذية اوصت بحصول مساهمي البنك الاهلي الحاليين على حوالي ٨٥٪ من رأس مال البنك الجديد اي ٣٦ مليون دينار.

وسيتم تقويم رأس المال المكتتب فيه والبالغ ٤٢ مليون دينار ليقسم الى ٤٢ مليون سهم قيمة كل منها منها دينار واحد.

وسيحصل مساهمو «البنك الاهلي» الحاليون على سهم وربع اضافي الى جانب سهم جديد مقابل كل سهم قديم في حوزتهم. اما «بنك الاعمال» فان مساهميه سيحصلون على سهم مقابل كل سهم يمتلكونه في البنك اي ما يعادل ١٥٪ من رأسمال المدموج عاكساً ثقل الشريك الرئيسي، «البنك الاهلي الاردني».

وكان «البنك الاهلي الاردني» قد قرر قبل الدمج ان يوزع ١٨٠ فلساً لكل سهم مقابل ١٤٠ فلساً لمساهميه عاكساً متانة وضعه المالي في سنة ١٩٩٦.

و«البنك الاهلي الاردني» سيكون احدى المؤسسات التي ستستأثر باهتمام المستثمرين الاجانب لكون اسهمه من الاسهم الاردنية الداخلة في مؤشر الاردن الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية للاسواق الناشئة التابعة للبنك الدولي.

الشارقة صنو أبوظبي ودبي في اتخاذ القرار

فرض ضريبة ٢٠٪ على صافي أرباح المصارف الأجنبية في الإمارات!

❐ بعدما نجحت إمارة دبي في تعزيز موقعها ودورها كمركز اقليمي للمصارف الاجنبية التي تمكنت من تحقيق ارباح هائلة في السنوات الماضية، اصدر الشيخ حمدان بن راشد، نائب حاكم دبي ووزير المال والصناعة في دولة الامارات، قراراً بفرض ٢٠٪ ضريبة على ارباح تلك المصارف.

وذكرت مصادر مصرفية على رفعة في المستوى ان الشارقة، ثالث اكبر امارة في الدولة، اصبحت صنو دبي وابوظبي فأقرت قانوناً يفرض على المصارف الاجنبية الضريبة ذاتها.

وطالبت تلك المصارف بسداد ضريبة على صافي ارباحها سنة ١٩٩٦ خلال الربع الاول من سنة ١٩٩٧.

ويبلغ عدد المصارف الاجنبية العاملة في دولة الامارات ٢٧ مصرفاً لها ١١٩ فرعاً، اضافة الى ١٥ مكتباً تمثيلياً لمصارف اجنبية اخرى، مقابل ١٩ مصرفاً وطنياً لها ٢٤١ فرعاً في الامارات.

ويعمل في امارة دبي ٤٤ فرعاً للمصارف الاجنبية، مقابل ٤٢ في ابوظبي و١٩ في الشارقة وسبعة في رأس الخيمة وأربعة في الفجيرة وثلاثة في عجمان.

ويكتفي مصرف الامارات المركزي بالاحتفاظ بجزء من الودائع الموجودة في المصارف من دون ان يدفع عليها فوائد لاستخدامها كضمان ضد تعرض اي مصرف لمشاكل في مقابل تقديمه الدعم اليها في حال اهتزاز وضعها.

وكانت قيمة ودائع المصارف الاجنبية لدى مصرف الامارات المركزي في نهاية حزيران/ يونيو الماضي ٤,٥١٩ مليار درهم.

المحللون الماليون اعتبروا ان قرار تحصيل الضرائب من المصارف الاجنبية سيؤثر في هامش ارباحها، لكنه لن يؤثر في نشاطها او وجودها في الامارات.

فتلك المصارف مستقرة في الامارات التي تشكل قاعدة مهمة لعملياتها في الخليج. لذلك فإن هذه المصارف لن تفكر بالانسحاب من الامارات، خصوصاً ان المنطقة مقبلة على زيادة جديدة في مستويات النشاطات التجارية والمصرفتي ولا سيما قطاع الانشاءات والتجارة تقدر باكثر من ٢٠٪.

وكانت المصارف الاجنبية في الامارات زادت رأس مالها واحتياطاتها من ٤,٢٣٠ مليار درهم في نهاية ١٩٩٤ الى ٤,٥٤٢ مليار درهم في نهاية حزيران ١٩٩٦.

وارتفعت قيمة موجوداتها في الفترة ذاتها من ٤٢,٩٨٤ مليار درهم الى ٤٣,٢٧١ مليار درهم.

كذلك تمكنت هذه المصارف من زيادة قيمة الائتمان والاستثمارات المحلية من ٢٢,١٨٢ مليار درهم في خواتيم سنة ١٩٩٤ الى ٢٣,٤٢٥ مليار درهم في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وهي في معظمها تسهيلات ائتمانية، اضافة الى مستحقات على القطاع الخاص قيمتها ٢١,٠١٥ مليار درهم، ومستحقات على الحكومة بقيمة ١,٧٣٢ مليار درهم، ومستحقات على الهيئات الرسمية بمبلغ ٢٢٣ مليون درهم، وقروض وسلف وسحوبات على المكشوف بقيمة ٢٢٣ مليون درهم ايضاً. وتتوقع المصارف الاجنبية في الامارات ان تكون ارباحها عن سنة ١٩٩٦زادت بمعدل يراوح بين ١٥ و٢٠٪ على ما كانت في سنة ١٩٩٥.

إنشاء البورصات لا يحل المشكلة

٧٦٨ مليار دولار للأفراد العرب في الخارج باستثناء اللبنانيين والمغاربة!

❏ أسواق المال في الشرق الاوسط تعاني من مشكلة تتعدى مسألة النقص في السيولة، الا وهي قلة عدد الشركات التي تعتبر مؤهلة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية. وهذا النقص الذي يشكو منه المستثمرون الاجانب، يدفع حتى الاموال المحلية الى البحث عن فرص في الخارج. ولذا فإن الارقام التي تدل على هذه الظواهر في المنطقة تبدو مذهلة، ذلك ان الاموال الشرق اوسطية المستثمرة خارج بلدانها يبلغ حجمها الآن ٧٦٨ مليار دولار باستثناء اموال اللبنانيين والمغاربة، ومعظم هذه الاموال يملكها افراد قليلون من منطقة الخليج، بحيث ان ١٨٥ الف خليجي يملكون اموالاً مستثمرة في الخارج مقدارها ٧١٨ مليار دولار، ويشكل السعوديون منهم حوالى ٤٠٪ من هؤلاء يملكون اكثر من نصف تلك الاموال، اي ان ٧٥ الف سعودي يملكون اموالاً في الخارج مقدارها ٤٢١ مليار دولار.

اما الشركات المحلية في منطقة الشرق الاوسط بما فيها تركيا وإيران واسرائيل فإنها قليلة العدد وقليلة الترسمل. إذ ان اكبر ٥٠ شركة منها لا يصل مجموع ترسمليتها الى ١٠٠ مليار دولار في حين ان الخمسمائة شركة الاولى في الشرق الاوسط لا تتعدى ترسمليتها ١٧٠ مليار دولار.

وفي حين كان مجموع قيمة الإصدارات الجديدة من اسهم الشركات في العالم كله في العام الماضي ٧٦ مليار دولار، فإن نصيب الشرق الاوسط منها لم يتجاوز ٨٦٠ مليون دولار اي بنسبة ١٪ فقط. وهو مبلغ يصل فقط الى نصف الإصدارات الجديدة في شبه القارة الهندية التي كانت إصداراتها سنة ١٩٩٥ حوالى نصف اصدارات الشرق الاوسط. فاصدارات الشرق الاوسط سنة ١٩٩٥ كانت ٤٥٠ مليون دولار فتكون الزيادة سنة ١٩٩٦ بنسبة ٩١٪.

ونظرة سريعة على الجدول، المنشور في مكان آخر، وهو يضم الخمسين الاولى من شركات الشرق الاوسط تبين مدى ضعف الاسواق المالية في هذه المنطقة قياساً على اوضاع شركاتها المذكورة.

ومع ان جميع بلدان الشرق الاوسط لديها الآن بورصات واسواق مالية لتداول الاسهم بما في ذلك بورصة طهران وبورصة بغداد، فإن تلك البورصات في معظمها باستثناء بورصة تل ابيب وبورصة القاهرة، هي بورصات لا تؤدي تماماً الغرض المطلوب من وجود مثل هذه الاسواق ليس فقط بسبب قلة وصغر الشركات المدرجة فيها بل لأنه من غير المحتمل في ظل المناخات الاقتصادية والسياسية السائدة ان يتغير الوضع تغيراً جذرياً باتجاه تنشيط الاسواق المالية وذلك لسببين اساسيين:

● معظم الشركات الكبرى الاساسية مملوكة من الحكومات، وعملية التخصيص المطلوبة لزيادة حجم التداول في البورصة لا تجري كما يجب لاسباب سياسية.

● ان الكثير من الشركات الخاصة مملوكة من عائلات معينة من الصعب إقناعها او حملها على طرح اسهمها للتداول في البورصة خشية ان تفقد السيطرة عليها.

وفوق ذلك، فإن معظم بلدان الشرق الاوسط باستثناء قلة منها تحظر تملك الاجانب لأسهم شركاتها إلا في حدود ضيقة جداً، ولهذا يقول الخبراء ان الموضة الدارجة بانشاء بورصة في كل بلد لا يشكل بديلاً عن اجراء اصلاح اقتصادي حقيقي.

ويختلف الخبراء حول اهمية انشاء البورصات كوسيلة لدفع التطور الاقتصادي في البلدان النامية، وخصوصاً اذا كانت من البلدان الجديدة والصغيرة جداً.

وفي رأي هؤلاء ان المصارف في البلدان النامية، تشكل مصدراً للتمويل اهم بكثير من البورصات، لأن الكثير من تلك البورصات وخصوصاً في البلدان الفقيرة، شحيحة السيولة وبالتالي فهي عرضة للتقلبات الحادة، حيث يمكن ان ينفجر الوضع السياسي نتيجة لذلك، كما حدث اخيراً في البانيا وفي بنغلاديش.

ومن الخبراء الاقتصاديين من يفضل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية على شاكلة استثمارات مالية ملموسة مثل بناء المصانع والمزارع التي يصعب نقلها، بدل استثمار اموال في شركات محلية عن طريق البورصة لأن المستثمرين الاجانب قد يقررون فجأة بيع اسهمهم لاسباب لا علاقة لها بالشركات المحلية او بالاقتصاد المحلي مما يعرّض تلك الشركات وبلدانها وبورصاتها الى تقلبات غير محمودة العواقب.

الشركات الخمسون الأولى في الشرق الأوسط

الشركة	المرتبة	البلد	قطاع العمليات	الترسملية (بملايين الدولارات)
سابك	١	السعودية	مجموعة متنوعة	٩٩٢٠
اتصالات	٢	الامارات	هاتفية	٤٧٨٤
الراجحي المصرفية	٣	السعودية	مصرفية	٣٥١٢
ترك هافا يولاري	٤	تركيا	نقل جوي	٣٢٢٨
المؤسسة العربية المصرفية	٥	البحرين	مصرفية	٣٢٢٣
البنك السعودي - الاميركي	٦	السعودية	مصرفية	٢٧٧١
تيفا للصناعات الصيدليانية	٧	اسرائيل	ادوية	٢٧٦٢
بنك الكويت الوطني	٨	الكويت	مصرفية	٢٧١٤
بنك الرياض	٩	السعودية	مصرفية	٢٥٢٨
أك بنك	١٠	تركيا	عقارية	٢٢٢٨
سوليدير	١١	لبنان	هاتف	٢٠٤٩
بيزيك	١٢	اسرائيل	مصرفية	١٧١٧
بنك هابوعليم	١٣	اسرائيل	منافع عامة	١٦٩٢
سكيكو الوسط	١٤	السعودية	مصرفية	١٦٨٥
بنك لئومي	١٥	اسرائيل	مصرفية	١٥٩٧
البنك السعودي - البريطاني	١٦	السعودية	مصرفية	١٥٧٠
البنك العربي	١٧	الاردن	منافع عامة	١٥٠٠
سكيكو الغرب	١٨	السعودية	زراعة اسماك	١٤٨٠
الشركة العربية السعودية للاسمدة	١٩	السعودية	مجموعة متنوعة	١٤٧٧
كوك هولدينغ	٢٠	تركيا	مصرفية	١٤٢٦
تركيا إز بنك	٢١	تركيا	صناعية نفطية	١٣٨٠
بتكيم بترو- كيميا هولدينغ	٢٢	تركيا	سيارات	١٣٧٢
إيران خودرو	٢٣	ايران	مصرفية	١٣٦٨
البنك العربي الوطني	٢٤	السعودية	مجموعة متنوعة	١٣٦٦
صناعات كور	٢٥	اسرائيل	مصرفية	١٣٣٥
بنك دبي الوطني	٢٦	الامارات	مصرفية	١١٩٩
بنك الخليج	٢٧	الكويت	مصرفية	١١٦٠
البنك السعودي - الفرنسي	٢٨	السعودية	آلات صناعية	١١١٤
آر تشليك	٢٩	تركيا	مصرفية	١١٠٣
بيت التمويل الكويتي	٣٠	الكويت	مصرفية	١٠٩٧
بنك المشرق	٣١	الامارات	مصرفية	١٠٦٤
بنك ابوظبي الوطني	٣٢	الامارات	آلات صناعية	١٠٥٧
شركة الصناعات الوطنية	٣٣	الكويت	هاتفية	١٠٤٨
شركة الاتصالات النقالة	٣٤	الكويت	مصرفية	١٠٠٠
البنك التجاري المغربي	٣٥	المغرب	منافع عامة	٩٩٥
هاب باور	٣٦	باكستان	مواد بناء	٩٨٥
شركة الاسمنت السعودية	٣٧	السعودية	كيماويات متنوعة	٩٨٥
شركة الكيماويات الاسرائيلية	٣٨	اسرائيل	مصرفية	٩٤١
بنك الكويت التجاري	٣٩	الكويت	مجموعة متنوعة	٩٠٤
أونا	٤٠	المغرب	منافع عامة	٩٠٠
سكيكو شرق	٤١	السعودية	مصرفية	٨٩٧
بنك ابوظبي التجاري	٤٢	الامارات	مصرفية	٨٨٦
بنك الامارات العالمي	٤٣	الامارات	مصرفية	٨٨٣
بنك الخصم الاسرائيلي	٤٤	اسرائيل	هاتفية	٨٨٣
شركة اتصالات البحرين	٤٥	البحرين	مصرفية	٨٧٠
تركيا غرانتي بنك	٤٦	تركيا	مواد بناء	٨٣٢
شركة اسمنت اليمامة	٤٧	السعودية	مصرفية	٨١٦
بنك القاهرة السعودي	٤٨	السعودية	تكرير نفطي	٨٠٠
طبراس	٤٩	تركيا	مصرفية	٧٧٩
البنك التجاري السعودي المتحد	٥٠	السعودية	مصرفية	٧٧٣

تصنيفات «كابيتال إنتليجنس» المصرفية

خفض درجة «بنك قطر الإسلامي» و«بنك النيل» المصري

❏ أعلنت وكالة «كابيتال إنتليجنس» التي تتخذ من قبرص مقراً لها، عن خفض تصنيف «بنك قطر الإسلامي» من +BB للمدى الطويل و A-2 للمدى القصير الىBB وA-3 على التوالي، مع حالة مستقرة.

وعزي السبب في ذلك الى استقالة المدير العام للبنك حمد البدر الذي تسلم عمله في تموز/يوليو ١٩٩٦. لكن الوكالة في تصنيفها ركزت على المزايا الادارية وعلى الاستمرارية.

وكان منصب المدير العام في البنك الاسلامي المذكور قد شغر ثلاث مرات منذ ١٩٩٣، مما ينبىء بمتاعب على صعيد الإدارة العليا تمثلت ايضاً في استقالة عدد آخر من كبار الموظفين. وهذا البنك الذي يحتل المرتبة الثالثة بين البنوك القطرية من حيث الموجودات، هو الأول بين البنوك الاسلامية في البلاد. وقد هبطت ربحية البنك بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف نوعية موجوداته.

أما «بنك النيل» المصري فقد خفضت الوكالة تصنيفه من BB/A-3 للمدين الطويل والقصير الى B/-BBعلى التوالي، من غير أن تعطي رأياً في صورته المستقبلية.

ويحتل هذا البنك المرتبة الثامنة عشرة بين البنوك المصرية بموجودات قدرت بقيمة ٤١٨ مليون دولار، وهو بنك خاص تملك عائلة العيوطي غالبية أسهمه، بينما يتوزع الباقي على ٦٥٠ من المستثمرين الأفراد. والجدير بالذكر أن مؤسس البنك ورئيس مجلس إدارته عيسى العيوطي تجري محاكمته حالياً بتهمة تلاعب مزعوم في إعطاء القروض. وقد قدم البنك لوكالة التصنيف بياناته المالية المدققة لعام ١٩٩٤، فوجدت انها تختلف اختلافاً مادياً ملحوظاً عن الحسابات غير المدققة المقدمة سابقاً. ذلك ان البيانات المدققة تشير الى هبوط في الأرباح الصافية بنسبة ٩٧٪ بالغة ٢٦٥ الف جنيه فقط نظير أكثر من ١٠ ملايين جنيه في السنة السابقة. أما البيانات المقدمة من غير تدقيق، فقد أظهرت ارتفاعاً في الأرباح بنسبة ١٤٠٪ خلال ١٩٩٤ لتصل الى رقم خيالي مقداره ٢٣ مليون جنيه. أما الحسابات المدققة لعام ١٩٩٥ لم تنشر حتى الآن.

بروفيل

الجالس على الحراب...

☐ لا أحد يعرف ماذا فعلت وتفعل المملكة العربية السعودية بالكم الهائل من الأسلحة والأعتدة التي ابتاعتها على مر العقود الأخيرة بكلفة بلغت عشرات المليارات من الدولارات، فأصبحت الأفضل تجهيزاً بين جميع دول المنطقة، ربما باستثناء إسرائيل التي تملك صناعات حربية متطورة. ومع ذلك يردد بعض الخبراء الاستراتيجيين بين حين وآخر، أن المملكة السعودية غير قادرة على مواجهة عدوان كبير عليها بمفردها، قياساً على ما حدث بعد الغزو العراقي للكويت عندما اضطرت الى استقبال جحافل دولية متعددة الجنسيات.

والآن يتردد أن المملكة ممثلة بوزير دفاعها وطيرانها الأمير سلطان بن عبد العزيز، بصدد عقد صفقة جديدة مع شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية لشراء ١٠٢ طائرة حربية من طراز «أف ـ ١٦» مع لوازمها بكلفة قيل إنها تصل في النهاية الى حدود ٣٥ مليار دولار، لتحديث سلاحها الجوي ورفع مستواه.

وفور انتشار هذا الخبر أو تسريبه، تردد أن الولايات المتحدة سوف تزود إسرائيل في المقابل بطائرات «أف ـ ٢٢» التسللية التي لا تكشف تحركاتها أجهزة الرادار.

والواقع أن السعودية تملك في الوقت الحاضر أقوى وأفعل سلاح جوي بين دول الجوار، ومن طبيعة برامج التسلح في العصر الراهن، أنه لا بد من مواكبة التجدد في الأنظمة السلاحية، لئلا تذهب الخبرات والتكاليف السابقة سدى، ولا سيما إذا ظلت الأخطار الموجبة للتسلح في البداية قائمة وماثلة. ولذا يتساءل بعض الخبراء عن غاية السعودية من تجديد سلاحها الجوي، وهو في حالة ممتازة، بينما بقية جيشها أقل قدرة وكفاءة من طيرانها (راجع التحليل في الميزان الخليجي على الصفحة ٧ بعنوان: «رشوة» سياسية أم حاجة استراتيجية ؟»).

أما الخبراء الاستراتيجيون العارفون، ومنهم الأميركي أنطوني كوردسمان الذي ستنشر «الميزان» جانباً من دراسته المتقنة حول القوات العسكرية السعودية في التسعينات في عدد مقبل، فيؤكدون أن السعودية هي الوحيدة بين دول جنوب الخليج التي لديها مفهوم عصري لعمليات الدفاع الجوي. ويقول كوردسمان ان سلاح الجو السعودي لديه خبرة مرموقة في العمليات الدفاعية، وأن نظام الدفاع السعودي قد عدل أثناء حرب الخليج لتغطية الشمال والجنوب معاً تحسباً لهجمات جوية معادية من اليمن والسودان.

ويضيف كوردسمان، ان السعودية واصلت، بالتعاون مع سلاح الجو الأميركي، التحسين المطرد لأنظمة الدفاع الجوي بحيث تستطيع مواجهة التهديدات العراقية والإيرانية معاً.

فليس صحيحاً، إذن، أن الصفقة الجديدة المزمعة لشراء طائرات حديثة غايتها «رشوة» الولايات المتحدة، كما قيل، لأسباب سياسية، بعد التوترات التي ظهرت بشأن ملف التحقيق في انفجار الخبر الذي أودى بحياة تسعة عشر عسكرياً أميركياً وآخرين من جنسيات مختلفة في السنة الماضية.

والصحيح، كما يكشف كوردسمان في دراسته المشار إليها، هو أن المملكة العربية السعودية، بعد تمكنها من أنظمة ومفاهيم الدفاع الجوي الحديثة في التسعينات، تنوي الانتقال من الإطار الدفاعي الى الإطار الهجومي في القرن المقبل.

ومن الطبيعي أن كلفة مثل هذا الانتقال كبيرة، وربما مرهقة، لكن ذلك يذهب مذهب المثل اللبناني القائل: «إن من يريد أن يسكر لا يعدّ الأقداح»! ومع ذلك، فإن الخبراء الاستراتيجيين يؤكدون أن مثل هذا الانتقال في بلد كالسعودية لن يكون سهلاً حتى مع توفر الموارد اللازمة، وحتى مع الدعم الأميركي والبريطاني، لأن المفهوم العسكري بكامله سوف يتغير تبعاً لذلك، ولأن نقاط الضعف التي برزت في التخطيط والسيطرة أثناء حرب الخليج تشير الى أن سلاح الجو السعودي يحتاج الى وقت طويل وتدريبات شاقة للقيام بعمليات على نطاق واسع بمفرده.

وقد يكون أن أهل الجزيرة العربية المعاصرين، ينظرون الى سوابق الطيران، نظرة السلف من الاعراب القدامى الى سوابق الخيل التي قالوا فيها: إذا مشى ردى، وإذا عدا دحا، وإذا استقبل أقعى، وإذا استدبر جبى، *وإذا اعترض* استوى!

لكن التحديث المستمر للأسلحة، بصرف النظر عن الكلفة، يمثل تحدياً استراتيجياً للقدرات الذاتية، ولأهداف الآخرين، مما يحمل معه إمكانية استمرار سباق التسلح في المنطقة. فوجود الأسلحة القوية هو بحد ذاته من أسباب الحروب والصراعات. وفي ذلك قال الزعيم الالماني المعروف في القرن الماضي أوتو فون بيسمارك: «إنك تستطيع أن تفعل أي شيء بالحراب ... سوى أن تجلس عليها»!

فهل يشحذ الأمير سلطان حرابه ... ليجلس عليها!

الضيف

جاك نصر يروّض صناعة السيارات البريطانية

لبناني أسترالي يقود «فورد» الأميركية في أوروبا!

☐ شهدت صناعة السيارات البريطانية هزة عمالية في الأسابيع الأخيرة، عندما حاول رئيس شركة «فورد» الأميركية للسيارات في أوروبا الأسترالي اللبناني الأصل (٤٩ عاماً) بتسريح ١٣٠٠٠ عامل من مصنع الشركة في هايلوود، بسبب الخسائر وضعف الانتاجية. لكن نصر المعترف له بأنه إداري بارع ما لبث أن توصل الى حل وسط مع العمال يقضي بتسريح ٨٩٠٠ عامل فقط!

وقد وصل جاك نصر الى المركز القيادي في «فورد» لامتلاكه المؤهلات اللازمة، فضلاً عن أنه كمعظم اللبنانيين أو المتحدرين من اصل لبناني يتقن عدة لغات عالمية منها، بالإضافة الى الإنكليزية، العربية، والاسبانية، والبرتغالية.

وقبل أن يتسلم نصر دفة قيادة شركة السيارات الأميركية في أوروبا، حيث ترك بصماته بتبني إنتاج طراز «كا» المصغر، تسنم مسؤولية الشركة في أميركا الشمالية، ثم في أميركا الجنوبية وفي حوض الباسيفيكي وإفريقيا، قبل أن يتسلم رئاسة مجلس الإدارة في أوروبا لفترة قصيرة دامت ١٨ شهراً في ١٩٩٣.

وتقول مصادر «فورد» إن كفاءة جاك نصر الإدارية وأسلوبه الهجومي في طرح أفكاره والدفاع عنها بثقة عالية بالنفس، جعلاه شخصاً لا يستغنى عنه في الشركة وخصوصاً لدى رئيس مجلس الإدارة البريطاني المولد اليكس تروتمان، ولا سيما أنه نجح في فرض خطته لتأهيل «فورد» للقرن المقبل قبل إيفاده على وجه السرعة قبل خمسة أشهر الى القارة الأوروبية ليعالج تعثر الشركة هناك في وجه المنافسة الشديدة مما قلص نصيبها في الأسواق الأوروبية.

ولا يقتصر اهتمام جاك نصر بصناعة السيارات على الناحية الإدارية في هذه الصناعة، بل يتعداها الى الاهتمام بالسيرات ذاتها، ليعكف على اقتناء مجموعة منها غالية الثمن بينها واحدة من طراز «فورد موستانغ ١٩٦٦» وأخرى من طراز «جاغوار إي تايب»، وواحدة من طراز «أستون مارتن ١٩٦٠».

ويشهد عارفوه بأنه يتقن فن لي الأذرع في المفاوضات، مقروناً بقابلية للمسايرة حيث يلزم، وبقدرة على استنهاض الحماس والحمية لدى العاملين معه.

وطريقته في المفاوضات تقوم على إيصال الأمور الى حافة الإنهيار قبل الدخول في التسوية. ففي أواخر الثمانينات ظل شهراً كاملاً بلا انقطاع يفاوض النقابات العمالية القوية والمتطرفة في الأرجنتين، حيث احتجزه العمال رهينة ليلة كاملة، قبل أن يصل معهم الى اتفاق يقضي بتسريح أعداد منهم.

ولعل الحدث الأهم الذي بنى عليه شهرته ومكانته في «فورد» هو قراره إغلاق مصنع جديد في الفيليبين في وجه معارضة محلية شديدة، وكان بعد حديث العهد في منصبه، وقبل مواجهته النقابات الأرجنتينية بسنوات.

أما في بريطانيا، ولكي يبقي خطاً للرجعة يحفظ علاقات طيبة مع الحكومة، فقد عزف عن احتمال إغلاق المصانع كلية، مكتفياً بتقليص حجمها، لقاء تعهد العمال بالمرونة وبزيادة الانتاجية قبل إقرار بناء مصنع حديث لطراز جديد بعد السنة ٢٠٠٠.

يكفي أن جريدة «فايننشال تايمز» قالت عنه «إن إخلاصه وتفانيه في عمله، وحيويته، وقدرته على الحسم والبت، جعلته في منزلة متميزة لوحده بين أقرانه الأشداء»!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت. لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738